تنزيه خال المؤمنين معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه

من الظلم والفسق في مطالبته بدم أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه

تصنيف

الشيخ الإمام القاضي أبي يعلى

محمد بن الحسين بن خلف بن أحمد الفراء

(٣٨٠ - ٤٥٨) هـ

رواية:

ولده الشيخ السيد أبي الحسين محمد عنه

ومعه

مقدمة علمية هامة حول الموضوع

قدم له وحققه وعلق عليه

أبو عبد الله الأثري






رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


بسم الله الرحمن الرحيم

تنزيه خال المؤمنين معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه

من الظلم والفسق في مطالبته بدم أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه

تصنيف
الشيخ الإمام القاضي أبي يعلى
محمد بن الحسين بن خلف بن أحمد الفراء
(٣٨٠ - ٤٥٨) هـ

رواية:
ولده الشيخ السيد أبي الحسين محمد عنه

ومعه
مقدمة علمية هامة حول الموضوع

قدم له وحققه وعلق عليه
أبو عبد الله الأثري

مكتبة الرشد
ناشرون

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١م

مكتبة الرشد للنشر والتوزيع



* المملكة العربية السعودية . الرياض . طريق الحجاز

ص ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٩٣٤٥١ فاكس ٤٥٧٣٣٨١

E-MAIL: alrushd@suhuf.net.sa
www.alrushd.com

* فرع مكة المكرمة: ـ هاتف ٥٥٨٥٤٠١ ـ ٥٥٨٣٥٠٦

* فرع المدينة المنورة: ـ شارع أبي ذر الغفاري ـ هاتف ٨٣٤٠٦٠٠

* فرع القصيم بريدة طريق المدينة ـ هاتف ٣٢٤٢٢١٤

* فرع أبها: ـ شارع الملك فيصل هاتف ٢٣١٧٣٠٧

* فرع الدمام: ـ شارع ابن خلدون ـ هاتف ٨٢٨٢١٧٥

وكلاؤنا في الخارج

* الكويت: ـ مكتبة الرشد ـ حولي ـ هاتف: ٢٦١٢٣٤٧

* القاهرة: ـ مكتبة الرشد ـ مدينة نصر ـ هاتف: ٢٧٤٤٦٠٥

* بيروت: ـ الدار اللبنانية ـ شارع الجاموس ـ هاتف: ٠٠٩٦١١٣٨٤٣٤٥٧

* عمان : الاردن - دار النبلاء - هاتف :٥٣٣٢٦٥٨

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ـ إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾[1].

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبًا﴾[2].

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوۡلًا سَدِيدًا ۞ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَـٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾[3].

أما بعد؛ فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشرَّ الأمور محدثاتها، وكلَّ محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

وبعد؛ قال الإمام محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله: «حدثنا إسحق، حدثنا النضر، أخبرنا شعبة، عن أبي جمرة؛ سمعت زهدم بن مضرب

(1) سورة آل عمران، الآية: 102.
(2) سورة النساء، الآية: 1.
(3) سورة الأحزاب، الآية: 70 ـ 71.

قال: سمعت عمران بن حصين رضي الله عنهما يقول: قال رسول الله ﷺ: **«خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»**[1].

ففي هذا الحديث النبوي إخبار من سيّد المرسلين ﷺ أن أفضل الناس وخير الأمة هم قرنه الأول ـ وهم الصحابة رضي الله عنهم ـ ثم القرن الذين يلونهم ثم الذين يلونهم.

ومن المعلوم في الدين أن أصحاب النبي ﷺ هم أفضل الخلق بعد النبي ﷺ، كيف لا وقد قال الله تعالى فيهم: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[2].

فقد شهد لهم الباري جلَّ في علاه بأنهم خير أمة؛ فأيّ شهادة بعد شهادة الله عزّوجل؟!

قال الفضل بن الحسن الطبرسي[3] في كتابه «مجمع البيان في تفسير القرآن» (1/ 617 ـ 618):

«واختلف في المعنيّ بالخطاب فقيل: هم المهاجرون خاصة. عن ابن عباس والسُّدّي، وقيل: نزلت في ابن مسعود وأُبيّ بن كعب ومعاذ بن جبل وسالم مولى حذيفة. عن عكرمة، وقيل: أراد بهم أصحاب رسول الله ﷺ خاصّة. عن الضحاك، وقيل: هو خطاب للصحابة، ولكنه يعم سائر الأمة، ثم

(1) «صحيح البخاري» كتاب فضائل الصحابة، حديث رقم (3650).

(2) سورة آل عمران، الآية: 110.

(3) هو: الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي؛ أبو علي. المفسّر اللغوي. من علماء الإمامية، نسبته إلى طبرستان.

له من التصانيف: «مجمع البيان في تفسير القرآن» و«إعلام الورى بأعلام الهدى»، و«جوامع الجامع» وغيرها.

توفي سنة (548).

انظر: «الأعلام، للزركلي» (5/ 148).

ذكر مناقبهم فقال «تأمرون بالمعروف» بالطاعات. و «تنهون عن المنكر» عن المعاصي. . ».

فوالذي نفسي بيده «إن الصحابة الكرام رضي الله عنهم هم أعلام الفضيلة، ودعاة الهداية، الذين حملوا نور الإسلام في أنحاء المعمورة، وأنقذوا به البشرية من أغلال الوثنية، وأرسوا قواعد الخير والعدل للإنسانية، ونشروا كلمة الله حتى عَلَتْ في الأرض ورفرف علم الإسلام في الآفاق، وقد بذلوا الغالي والنفيس من أجل تبليغ كلمة الله ونشرها في الدنيا، دون تعب أو ملل أو كلل؛ فكانوا كما أخبر عنهم ربهم: ﴿فَمَا وَهَنُوا۟ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا۟ وَمَا ٱسْتَكَانُوا۟﴾[1].

لم تغرهم الحياه الدنيا بزخارفها ضحُّوا بكل غالٍ ورخيص لكي يخرجوا العباد من عبادة العباد إلى عبادة ربّ العباد.

حرصوا رضي الله عنهم على ملازمة النبي ﷺ حتى أخذوا عنه الكتاب والسنة، واجتهدوا في حفظهما وفهمهما فهماً صحيحاً متقناً، ثم بلّغوهما إلى من جاء بعدهم كما تلقّوهما عن رسول الله ﷺ دون زيادة ولا نقصان، ولا تحريف ولا تبديل.

فهم الواسطة بين الرسول ﷺ وبين من جاء بعدهم من الأمة، **فمن قدح فيهم فقد قدح في الدين، إذ القدح في الناقل قدح في المنقول**»[2].

ويكفيهم فخراً ونبلاً أن الله تعالى زكّاهم ومدحهم وشهد لهم من فوق سبع سمٰوات، ويكفيهم فخراً أن يكون حديث المصطفى ﷺ مشيداً بتعداد محاسنهم وفضائلهم، فرضي الله عنهم وأرضاهم.

ثم سار الصحابة رضوان الله عليهم بعد موت نبيهم على دربه وطريقه

---

(1) سورة آل عمران، الآية: 146.

(2) من مقدمة كتاب «عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام» للشيخ ناصر بن علي عائض. ص 10 ـ 11 بتصرف.

وسنَّته، لم يحيدوا عنها قدر أُنملة، فحكموا بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ.

فنشروا رسالة الإسلام في أنحاء المعمورة، وفتحوا البلاد، وهدى الله على أيديهم العباد.

ولكن أعداء الإسلام والمسلمين ـ وخاصة اليهود الملاعين ـ لم يهدأ لهم بال منذ عصر الإسلام الأول، فهم يكيدون للإسلام ويخطّطون بالليل والنهار، ويثيرون الفتن والمحن لكي يُضْعِفُوا من كيان هذا الدين.

فاليهود وصفهم ربّ العالمين بقوله: ﴿ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ﴾[1].

وقد أكّد اليهود هذا العداء بأفعالهم، فهم الذين ساعدوا على بذر النفاق في المدينة، وهم الذين دبّروا وكادوا ضدّ النبي ﷺ وأصحابه.. حتى أجلاهم النبي صلوات الله وسلامة عليه من المدينة، بل ومن الجزيرة كلها.

لكن اليهود لا يتعبون ولا يكلّون، فاستمروا في الكيد للمسلمين، حتى تمكنوا من إثارة الفتنة بين المسلمين، فخرج عبد الله بن سبأ اليهودي الملعون[2]، بعد مقتل الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنهما فأثار الفتن، وأخذ ينتقل من قطر لآخر، محاولاً إضلال المسلمين بِبَثِّ عقائد جديدة مخالفة للدين، حتى ظهرت بذور الشقاق والنزاع والفرقة.

---

(1) سورة المائدة، الآية: 82.

(2) انظر في اسمه ونسبه وكيفية ظهوره وأثره في الفتنة؛ «عبدالله بن سبأ وأثره في أحداث الفتنة في صدر الإسلام». لسليمان بن حمد العودة. نشر دار طيبة بالرياض. و«تحقيق مواقف الصحابة من الفتنة من مرويات الإمام الطبري والمحدّثين» لمحمد أمحزون. ص: 284 وما بعدها.

وقد حاول بعضهم!! في التشكيك بشخص عبدالله بن سبأ وادعوا أنه مجرد أسطورة!، كما فعل صاحب كتاب «عبدالله بن سبأ وأساطير أخرى» وغيره.

وكتب التاريخ والسير بل والحديث عند جميع المذاهب طافحة بذكره، وانظر على سبيل المثال كتاب «فرق الشيعة» للنوبختي، وغيره من كتب الفرق والتاريخ.

ولعل أعظم فتنة أصابت المسلمين بعد وفاة النبي ﷺ هي فتنة قتل الخليفة الثالث؛ عثمان بن عفان رضي الله عنه. ومن ثم انقسام المسلمين بعد ذلك إلى فريقين؛ فريق طالب بالثأر والأخذ والاقتصاص من قتلة عثمان رضي الله عنه، وفريق رأى المصلحة في التريّث قليلاً كي تستتِّب الأمور، وتهدأ رحى الفتنة، ثم يُقتصّ من هؤلاء القتلة المجرمين.

ومثَّل الفريق الأوّل معاوية بن سفيان رضي الله عنه، ومثّل الفريق الثاني الإمام والخليفة الرابع علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

واستغلّ السبئية هذه الظروف، وأشعلوا الفتنة أكثر فأكثر، مما أدّى إلى توسعة الخلاف بين المسلمين، ونشوب معركة بينهم.

واستغلّ أيضاً أتباع السبئية هذه الفتنة فقاموا بتكفير بعض الصحابة، وباختلاق الأكاذيب والقصص الكاذبة، والتزييف في التاريخ من أجل توسعة الشقاق والخلاف بين المسلمين، ولم يراعوا في ذلك إلاًّ ولا ذِمّة.

والمسلم العاقل، المنصف، صاحب البصيرة، يدرس الأمور، ويبحث في التاريخ بإنصاف وتجرّد، وإخلاص.

وقد وفّق الله عزّ وجل الكثير من علماء المسلمين إلى بيان الحق، ورواية الأخبار والقصص بأسانيدها المتّصلة الصحيحة، وبيّنوا سبب الخلاف والنزاع بين الصحابة، وكيف أنهم كانوا طالبين للحق قاصدين الخير.

كما وفّق الله عزّ وجل علماء أجلاء، للذّب والدّفاع عن أعراض الصحابة، وتبرئتهم مما نُسب إليهم ظلماً وزوراً.

ومن هؤلاء الأعلام؛ الإمام القاضي؛ أبي يعلى محمد بن الحسين الفرّاء. فألّف رسالة صغيرة في الذب عن الصحابي معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه. واسم الرسالة: «**تنزيه خال المؤمنين معاوية بن أبي سفيان من الظلم والفسق في مطالبته بدم أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنهما**»

وقد أعجبتني هذه الرسالة على صغر حجمها ـ إذ أن الموضوع الذي تطرّق إليه المصنف رحمه الله موضوع حسّاس وبالغ الأهمية، خاصة وقد ضلّت فيه عقول وقلوب كثير من الناس، وتشتّت فيه الآراء وكثرت فيه الافتراءات.

فأحببت أن أقوم بتحقيق المخطوط، وإتماماً للفائدة قدّمت له مقدّمة تعين القارىء على استيعاب هذا الموضوع، والدخول في تفاصيله نوعاً ما. وراعيت فيه الاختصار، وعدم البسط حسب ما تقتضيه الحاجة.

وهذه المقدمة تشتمل على:

- نبذة عن الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه، وفتنة مقتله.
- موقف علي رضي الله عنه من مقتل عثمان.
- موقف معاوية رضي الله عنه من مقتل عثمان.
- معركة الجمل.
- معركة صفّين.
- قضية التحكيم.
- موقف أهل السنة والجماعة من هذا القتال.
- الرد على الطاعنين على معاوية رضي الله عنه.
- ثم قمت بعمل ترجمة مختصرة للمؤلّف رحمه الله.

وبعد ذلك قمت بنسخ المخطوط وضبطه وتخريج آثاره.

نسأل الله تعالى أن يهدينا إلى الصراط المستقيم، وأن يثبّتنا على الهداية، وأن يأخذ بأيدينا إلى الحق. وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتب: أبو عبدالله الأثري
بيروت: 25 ربيع الأول
1419 هـ.



نبذة عن الخليفة الراشد
عثمان بن عفان رضي الله عنه:

ـ اسمه ونسبه :

هو عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أميّة بن عبد شمس بن عبد مناف، يجتمع مع نسب النبي ﷺ في عبد مناف. فهو قرشي أموي.

ولد بالطائف بعد عام الفيل بست سنين.

ـ إسلامه :

كان إسلامه ـ رضي الله عنه ـ في أول الإسلام على يد أبي بكر الصدّيق رضي الله عنه، وكان إسلامه مع الزبير، وطلحة، وعبد الرحمن بن عوف، فهو من السابقين الأولين. وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة، هاجر الهجرتين، وتزوّج ابنتي النبي ﷺ، رقية ثم أم كلثوم، ولذلك عُرف بذي النورين[1].

---

(1) انظر ترجمته وأخباره وفضائله في: «الإصابة في تمييز الصحابة» (4/377/ت: 5464) و«أسد الغابة» لابن الأثير (3/584/ت: 3583) و«فضائل الصحابة» للإمام أحمد (1/547) وغيرها.

ـ تولّيه الخلافة:

بعد مقتل عمر رضي الله عنه ـ في ذي الحجة، سنة ثلاث وعشرين، لم يستخلف أحداً بعينه ليكون خليفة من بعده، بل أوصى أن يكون الأمر شورى بعده في ستة ممن توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راضٍ؛ وهم: عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وطلحة بن عبيدالله، والزبير بن العوام، وسعد بن أبي وقّاص، وعبد الرحمن بن عوف.

فقد أخرج البخاري في «صحيحه»[1] من حديث عمرو بن ميمون قال: «رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبل أن يُصَابَ بأيَّامٍ بالمدينة، ووقف على حُذيفة بن اليمان وعثمان بن حُنيف، قال: كيف فَعَلْتُمَا؟ أتخافان أن تكونا حَمَّلْتُما الأرض ما لا تُطِيقُ؟ قالا: حَمَّلناها أمراً هي له مطيقة، ما فيها كبير فضلٍ، قال: انظُرا أن تكونا حَمَّلْتُما الأرض ما لا تطيق. قالا: لا. فقال عمر: لئن سلّمني الله لأدَعَنَّ أرامل أهل العراق لا يَحْتَجْنَ لرجل بعدي أبداً. قال ـ أي عمرو بن ميون ـ: فما أَتَتْ عليه إلا رابعة حتى أُصيب.

قال: إني لقائم ما بيني وبينه إلا عبد الله بن عباس غَدَاة أُصيبَ ـ وكان إذا مرَّ بين الصَّفَّين قال استووا، حتى إذا لم يرَ فيهم خللاً؛ تقدَّم فكَبَّر، وربّما قرأ سورة يوسف أو النحل، أو نحو ذلك، في الركعة الأولى حتى يجتمع الناس ـ فما هو إلا أن كبَّر؛ فسمعته يقول: قتلني ـ أو أكلني ـ الكلب، حين طعنه، فطار العِلْجُ بسكِّين ذات طرفين، لا يمرُّ على أحد يميناً ولا شمالاً إلا طعنه، حتى طعن ثلاثة عشر رجلاً، مات منهم سبعة. فلما رأى ذلك رجل من المسلمين

---

(1) كتاب فضائل الصحابة، باب: قصة البيعة والاتفاق على عثمان رضي الله عنه وفيه مقتل عمر بن الخطاب رضي الله عنهما. حديث رقم (3700).

قلت: وعزاه صاحب كتاب «شهيد الدار» ص ٣٥ إلى كتاب «بدء الخلق»! فوهم. وعزاه محقق كتاب «التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان» ص 24 إلى باب: فضائل عمر! فوهم أيضاً.

طرح عليه بُرْنُساً، فلما ظَنَّ العِلْجُ أنه مَأخُوذٌ نحر نفسه.

وتناول عمر يد عبد الرحمن بن عوف فقدّمه، فمن يلي عمر؛ فقد رأى الذي أرى، وأما نواحي المسجد فإنهم لا يدرون غير أنهم قد فقدوا صوت عمر وهم يقولون: سبحان الله. فصلَّى بهم عبد الرحمن صلاةً خفيفة، فلما انصرفوا قال: يا ابن عباس! انظر من قتلني. فجال ساعة ثم جاء، فقال: غلام المغيرة. قال: الصنع؟ قال: نعم. قال: قاتله الله، لقد أَمَرْتُ به معروفاً، الحمد لله الذي لم يجعل ميتتي بيد رجل يدّعي الإسلام، قد كُنتَ أنتَ وأبوكَ تُحِبّان أن تكثُرَ العلوج بالمدينة، وكان العباس أكثرهم رقيقاً. فقال: إن شئتَ فعَلْتُ - أي: إن شئتَ قتلنا -. قال: كذبتَ، بعدما تكلّموا بلسانكم، وصلّوا قبلتكم، وحجّوا حجّكم؟

فاحتُمِلَ إلى بيته، فانطلقنا معه، وكأن الناس لم تصيبهم مصيبة قبل يومئذ، فقائل يقول: لا بأس، وقائل يقول: أخاف عليه. فأُتي بنبيذ فشربه، فخرج من جوفه، ثم أُتي بلبن فشربه، فخرج من جرحه، فعلموا أنه ميّت، فدخلنا عليه؛ وجاء الناس فجعلوا يثنون عليه، وجاء رجل شاب فقال: أَبْشِرْ يا أمير المؤمنين ببُشرى الله لك، من صُحْبَةِ رسول الله ﷺ، وقدم في الإسلام ما قد عَلِمْتَ، ثم وُلِّيتَ فعَدَلْتَ، ثم شهادة. قال: وَدِدْتُ أن ذلك كفافٌ لا عليَّ ولا لي.

فلما أدبرَ إذا إزارُه يمسُّ الأرض. قال: رُدُوا عليّ الغلام. قال: يا ابن أخي! ارفع ثوبك فإنه أبقى لثوبك، وأتقى لربك. يا عبد الله بن عمر! انظر ما عليَّ من الدَّين. فحسبوه فوجدوه سِتَّةً وثمانين ألفاً أو نحوه. قال: إن وَفَى له مال آل عمر فأدّه من أموالهم، وإلا فَسَلْ في بني عَدِيّ بن كعب، فإن لم تَفِ أموالهم فسَلْ في قريش ولا تعدُهم إلى غيرهم، فأدّ عني هذا المال. انطلق إلى عائشة أم المؤمنين فقل: يقرأ عليك عمر السلام، ولا تقل أمير المؤمنين، فإني لست اليوم للمؤمنين أميراً، وقل: يستأذن عمر بن الخطاب أن يُدفن مع صَاحِبَيْهِ. فسلَّمَ واستأذَنَ، ثم دخل عليها فوجدها قاعدة تبكي، فقال: يقرأ عليك عمر بن الخطاب السلام ويستأذن أن يُدفن على صاحِبَيْه، فقالت: كنتُ

أُريده لنفسي، ولأوثرنّه به اليوم على نفسي. فلما أقبل قيل: هذا عبد الله بن عمر قد جاء. قال: ارفعوني، فأسنده رجل إليه، فقال: ما لديك؟ قال: الذي تحُبّ يا أمير المؤمنين؛ أَذِنَتْ. قال: الحمد لله، ما كان من شيء أهمُّ إليّ من ذلك، فإذا أنا قَضَيْتُ فاحملوني، ثم سَلِّم فقُل: يستأذن عمر بن الخطاب، فإن أذِنَتْ لي فأدخلوني، وإن ردّتني رُدُّوني إلى مقابر المسلمين.

وجاءت أم المؤمنين حفصة والنساء تسير معها، فلما رأيناها قمنا، فولجت عليه فبكت عنده ساعة، واستأذن الرجال، فولجت داخلاً لهم، فسمعنا بكاءها من الداخل. فقالوا: أَوصي يا أمير المؤمنين، استَخْلِفْ. قال: ما أَجِدُ أحقَّ بهذا الأمر من هؤلاء النفر ـ أو الرهط ـ الذين تُوفّي رسول الله ﷺ وهو عنهم راض. فسمّى علياً وعثمان والزبير وطلحة وسعداً وعبد الرحمن، وقال: يشهدكم عبد الله بن عمر، وليس له من الأمر شيء ـ كهيئة التعزية له ـ فإن أصابت الإمرة سعداً فهو ذاك، وإلا فَلْيَسْتَعِن به أيكم ما أُمِّرَ؛ فإني لم أعزله عن عجز ولا خيانة، وقال: أوصي الخليفة من بعدي بالمهاجرين الأوّلين؛ أن يعرِفَ لهم حقَّهم، ويحفظَ لهم حرمتهم. وأوصيه بالأنصار خيراً، الذين تبوّءوا الدار والإيمان من قبلهم، أن يَقْبَلَ من مُحسنهم، وأن يُعفى عن مسيئهم، وأوصيه بأهل الأمصار خيراً، فإنهم ردءُ الإسلام، وجُباة المال، وغيظُ العدو، وأن لا يؤخذ منهم إلا فضلهم عن رضاهم. وأوصيه بالأعراب خيراً؛ فإنهم أصل العرب، ومادّة الإسلام، أن يُؤخذ من حواشي أموالهم، ويُرَدَّ على فقرائهم. وأوصيه بذمّة الله وذمّة رسوله ﷺ؛ أن يوفى لهم بعهدهم، وأن يُقَاتِلَ من ورائهم، ولا يُكَلَّفُوا إلا طاقتهم.

فلما قُبض خرجنا به، فانطلقنا نمشي فسلَّم عبد الله بن عمر قال: يستأذن عمر بن الخطاب، قالت: أدخِلُوه، فأُدخِلَ، فوُضع هنالك مع صاحبيه، فلما فُرِغَ من دفنه؛ اجتمع هؤلاء الرَهط، فقال عبد الرحمن: اجعلوا أمركم إلى ثلاثة منكم. فقال الزُّبير: قد جعلتُ أمري إلى عليّ، فقال طلحة: قد جعلت أمري إلى عثمان، وقال سعد: قد جعلت أمري إلى عبد الرحمن بن عوف.

فقال عبد الرحمن: أيكما تبرّأ من هذا الأمر فَنَجْعلَهُ إليه، والله عليه والإسلام لينظُرنَّ في أفضلهم في نفسه؟ فأُسكت الشيخان. فقال عبد الرحمن: أفتجعلونه إليّ والله عليَّ أن لا آلوا على أفضلكم؟ قالا: نعم. فأخذ بيد أحدهما، فقال لك قرابة من رسول الله ﷺ والقدَم في الإسلام ما قد عَلِمتَ. فالله عليك لئن أمّرتُك لتعدِلنَّ، ولئن أمّرت عثمان لتسمعَنَّ ولتُطيعن. ثم خلا بالآخر فقال مثل ذلك. فلما أخذ الميثاق، قال: ارفع يدك يا عثمان، فبايعه، فبايع له عليّ، وولج أهل الدار فبايعوه».

ولن أذكر هنا كيفية تولّيه الخلافة، والأمور التي حصلت في زمانه، فهذا ليس محلّها. ولكن أحب أن أشير أن بعض أصحاب الفتن وممن كانوا يخططون لقتل عثمان أخذوا عليه مآخذ، ولمعرفة هذه المآخذ والرد عليها؛ أحيل القارىء الكريم إلى كتاب: «شهيد الدار» ص 46 وما بعدها، و «تحقيق مواقف الصحابة» ص 411 وما بعدها، و «استشهاد عثمان ووقعة الجمل» ص 87. وغيرها.

ـ استشهاده رضي الله عنه:

أخرج الإمام أحمد في فضائل الصحابة (1/ 574/ 765) عن أبي سعيد مولى أبي أسيد الأنصاري، قال: «سمع عثمان أن وفد أهل مصر قد أقبلوا، قال: فاستقبلهم، قال: وكان في قرية له خارجاً من المدينة، أو كما قال. فلما سمعوا به أقبلوا نحوه إلى المكان الذي هو فيه، أراه قال: وكره أن يَقْدُموا عليه المدينة، أو نحواً من ذلك، قال: فأتوه فقالوا: ادع لنا بالمصحف، فدعا بالمصحف، فقالوا له: افتح السابعة ـ قال: وكانوا يسمّون سورة يونس السابعة ـ قال: فقرأها حتى أتى على آخر هذه الآية: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾[1].

(1) سورة يونس، الآية: 59.

قال: قولوا له: قِفْ، قال: قالوا له: أرأيت ما حَمَيْتَ من الحمى آلله أذن لك أم على الله تفتري؟ قال: فقال: امضه، نزلت في كذا وكذا، قال: وأما الحمى فإن عمر حمى الحِمى قبلي لإبل الصدقة فزدت في الحمى لما زاد من إبل الصدقة، امضه. قال: فجعلوا يأخذونه بالآية، فيقول: امضه، نزلت في كذا وكذا. قال: والذي يلي كلام عثمان يومئذ في سنّك...

قال: وأخذ عليهم أن لا يشقوا عصا المسلمين ولا يفارقوا جماعة ما أقام لهم شرطهم، أو كما أخذوا عليه، قال: فقال لهم: وما تُريدون؟ قالوا: نريد أن لا يأخذ أهل المدينة عطاءً، فإنما هذا المال لمن قاتل عليه، ولهذه الشيوخ من أصحاب محمد ﷺ، قال: فرضوا وأقبلوا معه إلى المدينة راضين، قال: فقام فخطب قال: ألا إن من كان له زرع فليلحق بزرعه، ومن كان له ضرع فليلحق به، ألا إنه لا مال لكم عندنا، إنما هذا المال لمن قاتل عليه، ولهذه الشيوخ من أصحاب محمد ﷺ، قال: فغضب الناس وقالوا: مكرُ بني أمية! قال: ثم رجع الوفد المصريون راضين، فبينا هم بالطريق؛ إذا هم براكب يتعرض لهم ثم يفارقهم، ثم يرجع إليهم، ثم يفارقهم ويسبُّهم. قال: فقالوا له: ما لك؟ إن لك لأمراً، ما شأنك؟ قال: أنا رسول أمير المؤمنين إلى عامله بمصر، قال: ففتّشوه فإذا هم بالكتاب على لسان عثمان عليه فأتمه إلى عامل مصر أن يُصَلِّبَهم، أو يقتلهم، أو يقطع أيديهم وأرجلهم، قال: فأقبلوا حتى قدموا المدينة، قال: فأتوا عليّاً؛ فقالوا: ألم ترَ أنه كتب فينا بكذا وكذا؟ فمُرَّ معنا إليه، قال: لا والله لا أقوم معكم، قالوا: فلِمَ كتبتَ إلينا؟ قال: لا والله ما كتبتُ إليكم كتاباً قط، قال: فنظر بعضهم إلى بعض، فقال بعضهم لبعض: ألهٰذا تقاتلون، أو لهٰذا تغضبون؟ قال: وانطلق عليٌّ فخرج من المدينة إلى قرية، وانطلقوا حتى دخلوا على عثمان، فقالوا: كتبت فينا بكذا وكذا، فقال: إنما هما اثنتان؛ أن تقيموا عليَّ[1] رجلين من المسلمين، أو يميني بالله الذي لا إلٰـه إلا هو؛ ما كتبتُ ولا

(1) في «فضائل الصحابة» على. والصواب ما أثبتناه.

أملَيْتُ ولا عَلِمْتُ، قال: وقال: قد تعلمون أن الكتاب يُكتَبُ على لسان الرجل، وقد يُنقش الخاتَمُ على الخاتَمِ. [قال: فقالوا: فقد والله أحلَّ الله دمَكَ، ونقضْتَ العهد والميثاق][1]. قال: فحاصَروه في القصر، قال: فأشرف عليهم ذات يوم، فقال: السلام عليكم، قال: فما أسمع أحد من الناس ردَّ عليه، إلا أن يرد رجل في نفسه، قال: فقال: أنشدكم الله هل علمتم أني اشتريت رومة من مالي يُستَعْذَب بها، قال: فجعلت رشائي فيها كرشاء رجل من المسلمين، قال: قيل: نعم. قال: فعلام تمنعوني أن أشرب منها حتى أفطر على ماء البحر؟ قال: وأنشدكم الله هل علمتم أني اشتريت كذا وكذا من الأرض، فزدته في المسجد، قال: قيل: نعم. قال: فهل علمتم أن أحداً من الناس مُنع أن يُصلي فيه قبلي؟ قال: وأنشدكم الله هل سمعتم نبي الله ﷺ يذكر شيئاً من شأنه؟ وذكر أرى كتابه المفصّل. قال: ففشا النهي، قال: فجعل الناس يقولون. قال: مهلاً عن أمير المؤمنين، مهلاً عن أمير المؤمنين، قال: وفشا النهي.

قال: فقام الأشتر، قال: فلا أدري أيومئذ، أم يوم آخر؟ قال: فلعلَّهُ قد مُكِرَ بي وبكم، قال: فوَطِيَهُ الناس حتى ألقى كذا وكذا، قال: ثم أشرف عليهم مرة أخرى، فوعظهم وذكّرهم، فلم تأخذ فيهم الموعظة، قال: وكان الناس تأخذ فيهم الموعظة أوّل ما يسمعونها، فإذا أُعيدت عليهم لم تأخذ فيهم، أو كما قال، قال: ورأى في المنام كأن النبي ﷺ يقول أفطِرْ عندنا الليلة. قال: ثم إنه فتح الباب ووضع المصحف بين يديه، قال: فزعم الحسن أن محمد بن أبي بكر دخل عليه فأخذ بلحيته، فقال عثمان: لقد أخذت مني مأخذاً، أو قعدت مني مقعداً ما كان أبو بكر ليقعده أو ليأخذه، قال: فخرج وتركه.

قال: وقال في حديث أبي سعيد: ودخل عليه رجل فقال: بيني وبينك كتاب الله. قال: فخرج وتركه. قال: فدخل عليه آخر، فقال: بيني وبينك كتاب الله. قال: والمصحف بين يديه. قال: فيهوي إليه بالسيف. قال: فاتقاه

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من تاريخ الطبري» (391/3).

بيده؛ فقطعها، فلا أدري أبانها، أم قطعها ولم يُبِنْها، فقال: أما والله إنها لأول كف قد خطت المفصل، قال: ودخل عليه رجل يقال له الموت الأسود، قال: فخنقه، قال: ثم خرج قبل أن يضرب السيف، فقال: والله ما رأيت شيئاً قط هو ألين من حلقه، والله لقد خنقتُه حتى رأيت نفسه مثل نفس الجان يتردّد في جسده.

قال: وفي غير حديث أبي سعيد؛ فدخل عليه التجوبي (التجيبي) فأشعره مِشقصاً، قال: فانتضح الدم على هذه الآية: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾[1]. قال: فإنها في المصحف ما حُكَّت. قال: وأخذت ابنة الفرافصة[2] ـ في حديث أبي سعيد ـ؛ حُليتها فوضعته في حجرها، وذاك قبل أن يُقتل. قال: فلما أُشعر (أي: دُمي) ومُثِلَ؛ تفاجَتْ عليه[3]، فقال بعضهم: «قاتلها الله! ما أعظم عجيزتها! قالت: فعرفتُ أن أعداء الله لم يريدوا إلا الدنيا»[4].

(1) سورة البقرة، الآية: 137.

(2) هي: نائلة بنت الفرافصة الكلبية زوجة عثمان رضي الله عنهما.

(3) يعني: حمته وجعلته بين رجليها.

(4) أخرجه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (1/574/765) وابن حبان (15/357/5919) و«الطبري في تاريخه» (4/354 ـ 356 و 383 ـ 384) وإسحٰق بن راهويه كما في «المطالب العالية» (10/28/4875) وابن شبّه في «تاريخ المدينة» (4/1191، 1285).

من طريق: المعتمر بن سليمان، حدثنا أبي، حدثنا أبو نضرة، عن أبي سعيد مولى أبي سعيد الأنصاري قال: فذكره.

وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات. قال الحافظ في «المطالب العالية» (10/32): «رجاله ثقات؛ سمع بعضهم من بعض».

ـ سبب قتل عثمان، ولماذا لم يدافع الصحابة عنه، وهل خذله أصحابه؟

قال أبو بكر محمد بن الحسين الآجري رحمه الله تعالى، في كتابه العظيم «الشريعة» (3/ 165):

فإن قال قائل: قد ذكرت عن النبي ﷺ أنه ذكر فتنة تكون من بعده، ثم قال في عثمان: «فاتبعوا هذا وأصحابه، فإنهم يومئذ على هدى». فأخبرنا عن أصحابه من هم؟

قيل له: أصحابه؛ أصحاب رسول الله ﷺ المشهود لهم بالجنة، المذكور نعتهم في التوراة والإنجيل، الذي من أحبَّهم سُعِدَ، ومن أبغضهم شقي.

فإن قال: فاذكرهم.

قيل له: عليّ بن أبي طالب، وطلحة، والزبير، وسعد، وسعيد؛ رضي الله عنهم، وسائر الصحابة في وقتهم رضي الله عنهم؛ كلهم كانوا على هدىً، كما قال النبي ﷺ، وكلهم أنكر قتله، وكلهم استعظم ما جرى على عثمان رضي الله عنه، وشهدوا على قَتَلَتِه أنهم في النار.

فإن قال قائل: فمن الذي قتله؟

قيل له: طوائف أشقاهم الله عزّ وجل بقتله حسداً منهم له وبغياً، وأرادوا الفتنة، وأن يوقعوا الضغائن بين أمة محمد ﷺ؛ لما سبق عليهم من الشقوة في الدنيا وما لهم في الآخرة أعظم.

فإن قال: فمن أين اجتمعوا على قتله؟

قيل له: أول ذلك وبدء شأنه أن بعض اليهود؛ يقال له: ابن السوداء، يعرف بعبد الله بن سبأ لعنة الله عليه، زعم أنه أسلم، فأقام بالمدينة، فحمله الحسد للنبي ﷺ ولصحابته وللإسلام، فانغمس في المسلمين، كما انغمس ملك اليهود؛ بولس بن شاوذ في النصارى حتى أضلَّهم وفرَّقهم فرقاً، وصاروا أحزاباً، فلما تمكّن فيهم البلاء والكفر؛ تركهم وقصَّتُه تطول، ثم عاد إلى التهوّد بعد ذلك. فهكـذا عبد الله بن سبأ؛ أظهر الإسلام وأظهر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وصار له أصحاب في الأمصار، ثم أظهر الطعن على

الأمراء، ثم أظهر الطعن على عثمان رضي الله عنه، ثم طعن على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ثم أظهر أنه يتولّى علياً رضي الله عنه، وقد أعاذ الله الكريم عليّ بن أبي طالب وولده وذريّته رضي الله عنهم من مذهب ابن سبأ وأصحابه السيئيّة. فلما تمكّنت الفتنة والضلال في ابن سبأ وأصحابه، صار إلى الكوفة، فصار له بها أصحاب، ثم ورد إلى البصرة فصار له بها أصحاب، ثم ورد إلى مصر فصار له بها أصحاب؛ كلهم أهل ضلالة، ثم تواعدوا الوقت، وتكاتبوا ليجتمعوا في موضع، ثم يصيروا كلهم إلى المدينة، ليفتنوا المدينة وأهلها؛ ففعلوا، ثم ساروا إلى المدينة؛ فقتلوا عثمان رضي الله عنه، ومع ذلك فأهل المدينة لا يعلمون حتى وردوا عليهم.

فإن قال: فلم لم يقاتل عنه أصحاب رسول الله ﷺ؟

قيل له: إن عثمان رضي الله عنه وصحابته لم يعلموا حتى فاجأهم الأمر، ولم يكن بالمدينة جيش قد أُعدَّ لحرب، فلما فاجأهم ذلك اجتهدوا رضي الله عنهم في نصرته والذَّبِّ عنه، فما أطاقوا ذلك، وقد عرضوا أنفسهم على نصرته، ولو تلفت أنفسهم، فأبى عليهم وقال: «أنتم في حلٍّ من بيعتي، وفي حرج من نصرتي، وإني لأرجو أن ألقى الله عزّ وجل سالماً مظلوماً».

وقد خاطب عليُّ بن أبي طالب، وطلحةُ، والزبيرُ رضي الله عنهم، وكثير من الصحابة لهؤلاء القوم بمخاطبة شديدة، وغلظوا لهم في القول، فلما أحسُّوا أن أصحاب رسول الله ﷺ قد أنكروا عليهم؛ أظهرت كل فرقة منهم أنهم يتولون الصحابة، فلزمت فرقة منهم باب علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وزعمت أنها تتولاّه، وقد برّأهُ الله عزّ وجل منهم، ولزمت فرقة منهم باب الزبير وزعموا أنهم يتولّونه، وقد برّأه الله عزّ وجلّ منهم، وإنما أرادوا أن يشغلوا الصحابة عن الانتصار لعثمان رضي الله عنه ولبّسُوا على أهل المدينة أمرهم للمقدور الذي قدّره الله عزّ وجلّ؛ أن عثمان يقتل مظلوماً، فورد على الصحابة أمر لا طاقة لهم به، ومع ذلك قد عرضوا أنفسهم على عثمان رضي الله عنه ليأذن لهم بنصرته مع قلّة عددهم، فأبى عليهم، ولو أذن لهم؛ لقاتلوا».

ثم قال:

فإن قال قائل: فقد علموا أنه مظلوم، وقد أشرف على القتل، فكان ينبغي لهم أن يقاتلوا عنه، وإن كان قد منعهم.

قيل له: ما أحسنت القول؛ لأنك تكلَّمت بغير تمييز.

فإن قال: ولِمَ؟

قيل له: لأن القوم كانوا أصحاب طاعة؛ وفّقهم الله تعالى للصواب من القول والعمل، فقد فعلوا ما يجب عليهم من الإنكار بقلوبهم وألسنتهم، وعرضوا أنفسهم لنصرته على حسب طاقتهم، فلما منعهم عثمان رضي الله عنه من نصرته؛ علموا أن الواجب عليهم السمع والطاعة له، وأنهم إن خالفوه لم يسعهم ذلك، وكان الحق عندهم؛ فيما رآه عثمان رضي الله عنه وعنهم.

فإن قال قائل: فلِمَ منعهم عثمان من نصرته وهو مظلوم، وقد علم أن قتالهم عنه نهي عن منكر، إقامة حق يقيمونه؟.

قيل له: وهذا أيضاً غفلة منك.

فإن قال: وكيف؟

قيل له: منعه إياهم عن نصرته يحتمل وجوهاً كلها محمودة.

أحدها: علمه بأنه مقتول مظلوم لا شك فيه، لأن النبي ﷺ قد أعلمه؛ أنك تُقتَلُ مظلوماً، فاصبر. فقال: أصبر، فلما أحاطوا به علم أنه مقتول؛ وأن الذي قاله النبي ﷺ له حق كما قال، لا بد أن يكون، ثم علم أنه قد وعده من نفسه الصبر؛ فصبر كما وعد، وكان عنده أن من طلب الانتصار لنفسه والذّب عنها فليس هذا بصابر؛ إذا وعد من نفسه الصبر، فهذا وجه.

ووجه آخر: وهو أنه قد علم أن في الصحابة رضي الله عنهم قلة عَدَدٍ، وإن الذين يريدون قتله كثير عددهم، فلو أَذِنَ لهم بالحرب لم يأمن أن يتلف من صحابة نبيّه بسببه، فوقاهم بنفسه إشفاقاً منه عليهم، لأنه راعٍ؛ والراعي واجب

عليه أن يحوط رعيّته بكل ما أمكنه، ومع ذلك فقد علم أنه مقتول، فصانهم بنفسه، وهذا وجه.

ووجه آخر: وهو أنه لما علم أنها فتنة، وأن الفتنة إذا سُلَّ فيها السيف لم يؤمن أن يقتل فيها من لا يستحق؛ فلم يختر لأصحابه أن يسلّوا في الفتنة السيف، وهذا أيضاً إشفاق منه عليهم، [فتنة تعم] وتذهب فيها الأموال، وتهتك فيها الحريم، فصانها عن جميع هذا.

ووجه آخر: يحتمل أن يصبر عن الانتصار لتكون الصحابة رضي الله عنهم شهوداً على من ظلمه وخالف أمره وسفك دمه بغير حق، لأن المؤمنين شهداء الله عزّ وجلّ في أرضه، ومع ذلك فلم يحب أن يُهرَاق بسببه دم مسلم، ولا يخلف النبي ﷺ في أمته بإهراقة دم مسلم، وكذا قال رضي الله عنه، فكان عثمان رضي الله عنه بهذا الفعل مُوَفَّقاً معذوراً رشيداً، وكان الصحابة رضي الله عنهم في عذر، وشقي قاتله».

ـ موقف الإمام علي رضي الله عنه من مقتل عثمان:

لما استشهد عثمان رضي الله عنه على أيدي الخارجين المارقين الشُّذّاذ الذين جاءوا من الآفاق، ومن أمصار مختلفة، وقبائل متباينة لا سابقة لهم، ولا هم لهم إلا الدنيا؛ فقتلوه ظُلماً وعُدواناً ـ وكان ذلك يوم الجمعة الثامن عشر من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين ـ.

فقام الصحابة الذين بقوا في المدينة بمبايعة أبي السّبطين علي بن أبي طالب رضي الله عنه بالخلافة.

ولما تولى الخلافة، ساس الأمور بحكمة ورويّة. وكان يرى عدم التعجّل في الاقتصاص من قتلة عثمان وذلك لأسباب بيّنها بقوله:

«يا إخوتاه، إني لست أجهل ما تعلمون، ولكني كيف أصنع بقوم يملكوننا

ولا نملكهم؟! ها هم هؤلاء قد ثارت معهم عبدانكم، وثابت إليهم أعرابكم، وهم خلالكم يسومونكم ما شاؤوا، فهل ترون موضعاً لقدرة على شيء مما تريدون؟

قالوا: لا.

قال: فلا والله لا أرى إلا رأياً ترونه إن شاء الله، إن هذا الأمر أمر جاهلية، وإن لهؤلاء القوم مادّة؛ وذلك أن الشيطان لم يشرع شريعة قط فيبرح الأرض من أخذ بها أبداً. إن الناس من هذا الأمر إن حُرِّك على أمور؛ فرقة ترى ما ترون، وفرقة ترى ما لا ترون، وفرقة لا ترى هذا ولا هذا حتى يهدأ الناس وتقع القلوب مواقعها، وتؤخذ الحقوق، فاهدؤوا عني، وانظروا ماذا يأتيكم؛ ثم عودوا»[1].

ـ موقف معاوية بن أبي سفيان من مقتل عثمان:

لقد استنكر معاوية رضي الله عنه مقتل عثمان كما استنكره بقية الصحابة، لكنه طالب بالأخذ والقود من قتلة عثمان، ووجوب الإسراع في ذلك وعدم التأخر، وأيّده في هذا الموقف؛ أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وطلحة والزبير رضي الله عنهما.

ـ موقف علي بن أبي طالب من المطالبين بدم عثمان، وبداية نشأة الخلاف:

لما استلمَ عليٌّ رضي الله عنه زمام الأمور؛ بعث عماله على الأمصار؛ فبعث عثمان بن حنيف[2] على البصرة، وعمارة بن شهاب[3] على الكوفة ـ وكانت له هجرة ـ، وعبيد الله بن عباس[4] على اليمن، وقيس بن

(1) «تاريخ الطبري»، (4/437).
(2) عثمان بن حُنيف بن واهب الأنصاري الأوسي؛ له صحبة، استعمله عمر رضي الله عنه على مساحة أرض الكوفة. توفي في خلافة معاوية. انظر «الإصابة» (4/371/ ت: 5451).
(3) عمارة بن شهاب الثوري؛ كانت له هجرة. «الإصابة» (4/479/ ت: 5735).
(4) عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب؛ أخو عبد الله بن عباس. رأى النبي ﷺ وسمع منه. =

سعد[1] على مصر، وسهل بن حنيف[2] على الشام.

فأما سهل فإنه خرج حتى إذا كان بتبوك لقيته خيل، فقالوا: من أنت؟ قال: أمير، قالوا: على أيّ شيء؟ قال على الشام. قالوا: إن كان عثمان بعثك فحيهلا بك، وإن كان بعثك غيره فارجع، قال: أو ما سمعتم بالذي كان؟ قالوا: بلى، فرجع إلى علي[3]...

وكتب عليّ رضي الله عنه إلى معاوية بن أبي سفيان وأبي موسى الأشعري.

فأما معاوية فقد رفض البيعة حتى يتم القود من قتلة عثمان، فإن معاوية لما سُئل: علام تقاتل هذا الرجل؟ فوالله إنه أقدم منك ومن أبيك إسلاماً، وأقرب منك إلى رسول الله ﷺ، وأحق بهذا الأمر منك؛ فكان جوابه:

«أقاتله على دم عثمان، وأنه أوى قتلته، فاذهبوا إليه وقولوا له: فليقدنا من قتلة عثمان؛ ثم أنا أول من يبايعه من أهل الشام».

فهذا يُبيِّن أن معاوية لم يبايع أمير المؤمنين علي عليه السلام لأجل أنه لم يقتص من قتلة عثمان لا لأنه يرفض بيعته، كما يزعم الكثير من الجهلة.

«وهكذا؛ لما كان رأي علي ومعاوية رضي الله عنهما رأيين متضادين لا يلتقيان؛ أدّى ذلك إلى المنازعة واختلاف الكلمة، ولما رأى علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن الكتب التي وجّهها إلى معاوية لم تُجْدِ شيئاً، بل إن الفتنة بدأت تشتدّ ولم تزدد الأمور إلا تعقيداً، حيث استأثر معاوية رضي الله عنه ببلاد الشام، ولم يسمح لأمر علي أن يمتدَّ إليها، وهو الخليفة الحق بعد ذي النورين

= مات سنة (58) بالمدينة. «الإصابة» (4/330/ ت: 5319).

(1) قيس بن سعد بن عبادة الخزرجي الأنصاري، صحابي جليل، مات سنة (60).

(2) سهل بن حُنيف بن واهب الأنصاري الأوسي، أخو عثمان بن حُنيف، من أهل بدر، مات في خلافة علي رضي الله عنه.

(3) انظر «تاريخ الطبري» (4/442).

عثمان، وأن من حقّه على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا؛ أخذ في إعداد جيش وعزم على قتال أهل الشام، ولما رآه ولده الحسن رضي الله عنه يهيء الجيش لقتال أهل الشام، حاول أن يثنيه عن ذلك وقال له: «يا أبتِ! دع هذا فإن فيه سفك دماء المسلمين». فلم يسمع لقوله، بل هيّأ الجيش ودفع اللواء إلى ولده محمد بن علي ـ المعروف بابن الحنفية ـ غير أنه لم يتمكن مما قصده من تسيير الجيش إلى بلاد الشام، فإنه جاءه ما شغله عن ذلك؛ وهو توجّه أم المؤمنين عائشة وطلحة والزبير رضي الله عنهم إلى البصرة، وعندما بلغ هذا الخبر علياً رضي الله عنه عدل عن وجهته إلى الشام وغير رأيه وتوجّه إلى البصرة بدلاً من الشام.

وهكذا بدأ النزاع يتدرج بين الصحابة رضي الله عنهم من طور المكاتبة والمحاورة، إلى طور التعبئة وتجهيز الجيوش، استعداداً للقتال، والمواجهة للضرب بالسيوف، وقد تمثّل ذلك في موقعتين:

الأولى: موقعة الجمل.

الثانية: موقعة صفين»[1].

موقعة الجمل:

«لما وقع قتل عثمان بعد أيام التشريق سنة خمس وثلاثين للهجرة؛ كان أزواج النبي ﷺ ـ أمهات المؤمنين ـ قد خرجن إلى الحج في هذا العام فراراً من الفتنة، فلما بلغ الناس أن عثمان قد قُتل؛ أقمن بمكّة، وقد تجمَّع بمكة خلق كثير وجمٌّ غفير من سادات الصحابة؛ منهم طلحة والزبير، حيث استأذنا عليّاً في الاعتمار، فأذن لهما، فخرجا إلى مكة وتبعهما كثير من الناس.

وكذا قدم إلى مكة ابن عمر، ومن اليمن يعلى بن أمية؛ عامل عثمان

---

(1) انظر «عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام» ج 2/ ص 703 ـ 704.

عليها، وعبد الله بن عامر؛ عامله على البصرة، ولم يزل الناس حينذاك يغدون إلى مكة، ولما كثروا فيها قامت فيهم أم المؤمنين؛ عائشة رضي الله عنها فحثّتهم على القيام بطلب دم عثمان[1]، وذكرت ما افتات به أولئك من قتله في بلد حرام، وشهر حرام، ولم يرقبوا جوار رسول الله ﷺ، وقد سفكوا الدماء وأخذوا الأموال، فاستجاب الناس لها، وطاوعوها على ما تراه من الأمر بالمصلحة، وقالوا لها: حيثما سِرْتِ سرنا معك.

وبعد أن تعددت آراؤهم في تحديد الجهة التي يسيرون إليها؛ أجمعوا على الذهاب إلى البصرة، فلما أتوا البصرة منعهم من دخولها عثمان بن حُنيف ـ عامل علي عليها حينذاك ـ وجرت بينه وبينهم مراسلة ومحاورة حتى وصل الأمر بهم إلى المشاجرة، ثم ما لبثوا أن اصطلحوا بعد ذلك إلى أن يقدم علي رضي الله عنه، لأنه بلغهم أنه متوجّه إليهم»[2].

وكان أمير المؤمنين علي رضي الله عنه متوجّهاً إلى الشام، فلما بلغه مسير أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها إلى البصرة؛ حوّل مسيره إلى البصرة.

وهنا نقطة يجب الوقوف عندها قليلاً؛ وهي: قصد خروج أم المؤمنين عائشة وطلحة والزبير؛ هل هو الخروج على علي رضي الله عنه كما يزعم أهل البدع والجهل ـ دون التثبت من الروايات والأخبار ـ أم كان الهدف هو الإصلاح والمصالحة؟!

---

(1) يفهم من هذا أن عائشة هي التي أثارت الناس للمطالبة بدم عثمان، وأنها خرجت إلى البصرة لأجل ذلك، وفي هذا نظر.

ذلك أن عائشة رضي الله عنها إنما خرجت إلى البصرة لأجل المصالحة، وجمع الكلمة، ويدلّ على هذا ما رواه الإمام أحمد في «مسنده» (52/6) من حديث قيس بن أبي حازم قال: لما أقبلت عائشة، بلغت مياه بني عامر ليلاً؛ نبحت الكلاب، قالت: أي ماء هذا؟ قالوا: ماء الحوأب. قالت ما أظنني إلا أني راجعة. فقال بعض من كان معها: بل تقدمين فيراك المسلمون فيصلح الله عزّ وجلّ ذات بينهم، قالت: إن رسول الله ﷺ قال لها ذات يوم: «**كيف بإحداكن تنبح عليها كلاب الحوأب**».

(2) انظر «تاريخ الطبري» (449/4 ـ وما بعدها).

قال الإمام محمد بن حزم رحمه الله تعالى في كتابه العظيم «الفِصَل في الملل والأهواء والنحل» (4/158):

«وأما أم المؤمنين والزبير وطلحة رضي الله عنهم، ومن معهم؛ فما أبطلوا قط إمامة علي ولا طعنوا فيها، ولا ذكروا فيه جرحة تحطّه عن الإمامة، ولا أحدثوا إمامة أخرى، ولا حدّدوا بيعة لغيره، هذا ما لا يقدر أن يدّعيه أحد بوجه من الوجوه، بل يقطع كل ذي علم على أن كل ذلك لم يكن، فإذاً لا شك في كل هذا، فقد صحّ صحّة ضرورية لا إشكال فيها أنهم لم يمضوا إلى البصرة لحرب عليّ، ولا خلافاً عليه، ولا نقضاً لبيعته، ولو أرادوا ذلك لأحدثوا بيعةً غير بيعته؛ هذا مما لا يشك فيه أحد، ولا ينكره أحد. فصحّ أنهم إنما نهضوا إلى البصرة لسدّ الفتق الحادث في الإسلام؛ من قتل أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه ظلماً، وبرهان ذلك أنهم اجتمعوا ولم يقتتلوا، ولا تحاربوا، فلما كان الليل؛ عرف قتلة عثمان أن الإراغة ـ (الطلب) ـ والتدبير عليهم، فبيّتوا عسكر طلحة والزبير، وبذلوا السيف فيهم، فدفع القوم عن أنفسهم في دعوى حتى خالطوا عسكر عليّ، فدفع أهله عن أنفسهم، وكل طائفة تظن ولا شك أن الأخرى بدىء بها بالقتال، واختلط الأمر اختلاطاً لم يقدر أحد على أكثر من الدفاع عن نفسه، والفسقة من قتلة عثمان لا يَفْتُرُونَ من شَنّ الحرب وإضرامه، فكلتا الطائفتين مصيبة في غرضها ومقصدها، مدافعة عن نفسها».

ويدلّ على ذلك أيضاً ما رواه الطبري بسند صحيح كما قال الحافظ في «فتح الباري» (13/38): «عن حُصين بن عبد الرحمن، عن عمرو بن جاوان قال: قلت له: أرأيت اعتزال الأحنف ما كان؟

قال: سمعت الأحنف قال: حججنا فإذا الناس مجتمعون في وسط المسجد ـ يعني النبوي ـ وفيهم علي والزبير وطلحة وسعد؛ إذ جاء عثمان» فذكر قصة مناشدته لهم في ذكر مناقبه، قال الأحنف: «فلقيت طلحة والزبير فقلت: إني لا أرى هذا الرجل ـ يعني عثمان ـ إلا مقتولاً، فمن تأمراني به؟ قالا: عليّ.

فقدمنا مكة؛ فلقيت عائشة، وقد بلغنا قتل عثمان، فقلت لها: من تأمريني به؟ قالت: عليّ.

قال: فرجعنا إلى المدينة فبايعت علياً، ورجعت إلى البصرة؛ فبينما نحن كذلك إذ أتاني آتٍ فقال: هذه عائشة وطلحة والزبير نزلوا بجانب الخريبة يستنصرون بك، فأتيت عائشة فذكَّرْتُها بما قالت لي، ثم أتيت طلحة والزبير فذكّرتهما، فذكر القصة وفيها: «قال: فقلت: والله لا أقاتلكم ومعكم أم المؤمنين وحواري رسول الله ﷺ، ولا أقاتل رجلاً أمرتموني ببيعته».

وقال ابن بطّال كما في «فتح الباري» (13/60): «ويدل لذلك أن أحداً لم ينقل أن عائشة ومن معها نازعوا عليّاً في الخلافة ولا دعوا إلى أحد منهم ليولّوه الخلافة، وإنما أنكرت هي ومن معها على عليّ؛ منعه من قتل قتلة عثمان وترك الاقتصاص منهم، وكان عليّ ينتظر من أولياء عثمان أن يتحاكموا إليه، فإذا ثبت على أحد بعينه أنه ممن قتل عثمان؛ اقتصّ منه، فاختلفوا بحسب ذلك، وخشي من نُسِبَ إليهم القتل أن يصطلحوا على قتلهم، فأنشبوا الحرب بينهم إلى أن كان ما كان».

فأهل السنة أجمعوا على أن أم المؤمنين عائشة وطلحة والزبير رضي الله عنهم، ما قصدوا بخروجهم إلى البصرة؛ إلا الإصلاح، وهذا ما تؤيّده الروايات والأخبار الصحيحة، ومن زعم خلاف هذا فنقول له: «﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾[1].

وذلك بذكر رواية صحيحة الإسناد في ذلك، ولن يستطيعوا ذلك أبداً، والله المستعان.

فالمعركة لم تكن لتحدث إلا بتدبير السبئية وإيعازهم، وذلك بعد ما علموا أنهم مدركون، وأن علياً والصحابة معه سيقتصّون منهم لا محالة، فأقلقهم هذا، فباتوا يدَبِّرُون أمرهم بليل، وأجمعوا على إنشاب الحرب في

(1) سورة البقرة، الآية: 111.

السرّ، وخاصّة بعد ما قال عليُ بن أبي طالب رضي الله عنه خطبته المشهورة، والتي فيها: «ألا وإني راحل غداً فارتحِلُوا، ألا ولا يرتحلن غداً أحدٌ أعان على عثمان بشيء في شيء من أمور الناس، وليُغْنِ السفهاء عني أنفسهم».

فاجتمع نفرٌ منهم: علباء بن الهيثم، وعدي بن حاتم، وسالم بن ثعلبة العبسيّ، وشُرَيح بن أوفى بن ضُبَيْعَة، والأشتر[1]، في عدّة ممن سار إلى عثمان، ورضي بسَيْر من سار، وجاء معهم المصريّون؛ ابن السوداء، وخالد بن ملجم، وتشاوروا، فقالوا: ما الرأي؟ وهذا والله عليّ، وهو أبصر الناس بكتاب الله، وأقرب ممن يطلب قتلة عثمان، وأقربهم إلى العمل بذلك، وهو يقول ما يقول، ولم ينفر إليه إلا هم القليل من غيرهم... ثم قال الأشتر[2]: أما طلحة

---

(1) ربما يسأل سائل هنا، فيقول: كيف يرضى علي أن يكون هؤلاء في معسكره؟
والجواب ما قاله الإمام ابن أبي العز الحنفي رحمه الله في «شرح العقيدة الطحاوية» ص 483:
قال: «وكان في عسكر علي رضي الله عنه من أولئك الطغاة الخوارج؛ الذين قتلوا عثمان، من لم يُعرف بعينه، ومن تنتصر له قبيلته، ومن لم تقم عليه حجة بما فعله، ومن في قلبه نفاق لم يتمكّن من إظهاره كله..».
تنبيه: الكلام السابق هو من كلام ابن أبي العز، وقد وهم الشيخ سليمان بن حمد العودة، فعزاه في كتابه «عبد الله بن سبأ وأثره في أحداث الفتنة» ص 190، إلى الإمام الطحاوي. ولعل هذا كان سبق قلم منه. والله أعلم.

(2) الأشتر؛ هو مالك بن الحارث النَّخعي. كان من أصحاب علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وقد اختلفت آراء الناس فيه، والذي يترجّح أنه كان من أصحاب الفتنة على عثمان. وقد انتقد الأستاذ حسن بن فرحان المالكي الدكتور حسن بن علي الشيخ ـ كذا ـ والصواب في الاسم: ناصر بن علي عائض حسن الشيخ ـ صاحب كتاب «عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام»؛ انتقد عليه ذَمّهُ للأشتر، فقال في البند الثالث من الملاحظات:
ـ «تهجّم المؤلف على بعض مناصري علي بن أبي طالب رضي الله عنه اعتماداً على أقوال ابن العربي، ومن ذلك وصفه للأشتر النخعي بـ «اللئيم» وأن (يده لا تزال رطبة من دم الإمام الشهيد عثمان بن عفان) رضي الله عنه.
وأرى أن هذا الاتّهام لأحد المناصرين لعلي بن أبي طالب هو اتهام علي رضي الله عنه نفسه.
فالأشتر تابعي كبير وهو بريء من دم عثمان، جاء ذلك بأسانيد غاية في الصحّة..
ثم قال: «وقد صحّ عن الأشتر براءته من دم عثمان رضي الله عنه، وكراهيته لمقتله، =

= واعتزاله بالمدينة قبل مقتل عثمان، وصحّ عنه مفارقته للثوار، وكراهيتهم له، وسبّهم له، ولذلك استعان به علي رضي الله عنه وكان من كبار قواده» أ. هـ. من كتاب «بيعة لي بن أبي طالب في ضوء الروايات الصحيحة مع نقد الدراسات الجامعية في الموضوع» ص 335 ـ 336.

أقول باختصار: كلام الأستاذ المالكي متعقَّب من عدة جوانب:

أولاً: لا يعني اتهام بعض من كانوا مع علي رضي الله عنه أنه اتهام لعلي نفسه، ويجاب على هذا بالكلام الذي نقلناه آنفاً عن ابن أبي العز الحنفي، خاصّة إذا كان هذا الاتّهام مدعّماً بالأسانيد الصحيحة.

ثانياً: قوله: «فالأشتر تابعي كبير وهو بريء من دم عثمان، جاء ذلك بأسانيد غاية في الصحّة».

لقد بحثت جاهداً عن إسناد واحد صحيح يدل على براءة الأشتر من دم عثمان فلم أجد أبداً، لكن مع ذلك فلعلّ الأستاذ وُفّق لذلك، فكان الحريُّ به أن يُطلعنا عليه.

ثالثاً: قال الأستاذ المالكي وفّقه الله للحق، وهدانا الله وإياه: ؛ «وقد صحّ عن الأشتر براءته من دم عثمان رضي الله عنه وكراهيته لمقتله..».

أيضاً لم يذكر الأستاذ ـ هداه الله ـ المرجع أو المصدر الذي صحّ فيه ما قاله. وكان الحريّ به أن ينقل ولو إسناداً واحداً في ذلك، خاصّة أنه في موقع النقد، لكن لعل للأستاذ عذره في ذلك!!

والحاصل أن ما ادّعاه الأستاذ هو خلاف الواقع، وخلاف ما صحّ من الأسانيد وأقوال أهل العلم في الأشتر.

وأسوق هنا بعضاً من ذلك:

قال الحافظ المزّي في «تهذيب الكمال» (127/27): «وذَكَرَهُ ـ أي الأشتر ـ ابن حبان في «الثقات».

وقال غيره: كان رئيس قومه، وله بلاءٌ حسن في وقعة اليرموك، وذهبت عينه يومئذ، وكان ممن سعى في الفتنة، وألّب على عثمان، وشهد حصرَهُ». وانظر «تهذيب التهذيب» (10/4).

وقال الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (34/4): «وكان شهماً مطاعاً ذعراً، ألّب على عثمان وقاتله..». وبهذا جزم كل من: الطبري في تاريخه، وابن الأثير في الكامل، وشيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة» وخليفة بن خياط في «تاريخه» وغيرهم.

ومن المؤكّدات على ذلك أيضاً؛ ما أخرجه الإمام البخاري بإسناد حسن، قال: حدثنا موسى، ثنا حزم بن أبي حزم، قال: سمعت مُسلم بن مخراق؛ أبا سوادة، قال: سمعت طَلْق بن خُشّاف، قال: أتيت عائشة، قلت: فيمَ قُتل أمير المؤمنين؟ قالت: قُتل مظلوماً، =

والزبير فقد عرفنا أمرهما، وأما عليّ فلم نعرف أمره حتى كان اليوم.

ثم إنهم اختلفوا في كيفية إنشاب الحرب والتخلّص من المأزق الذي هم فيه؛ حتى أشار عليهم عبد الله بن سبأ بقوله: يا قوم إن غرّكم في خلطة الناس، فإذا التقى الناس فأنشبوا الحرب والقتال بين الناس، ولا تدعوهم يجتمعون.

فغدوا مع الغلس وما يشعر بهم جيرانهم، فخرجوا متسلِّلين، فوضعوا السلاح وأثاروا الفتنة، حيث خرج كل واحد إلى قومه، المضريّ إلى مضريهم، واليماني إلى يمانيهم وهكذا، فثار القوم في وجوه بعض، وبلغ طلحة والزبير ما وقع من الاعتداء على أهل البصرة، فقالا: ما هذا؟

قالوا: طرقنا أهل الكوفة ليلاً. وكان أصحاب الفتنة في نفس الوقت متوجّهين نحو معسكر علي ليثيروا فيه ما أثاروه في معسكر طلحة والزبير، فلما سمع عليٌّ الصوت قال: ما هذا؟ فقال أحد السبئة: ما شعرنا إلا وقوم من أهل البصرة قد بيّتونا»[1].

فثار كل فريق إلى سلاحه، وهم لا يعلمون حقيقة ما يدور حولهم، ولكن كان أمر الله قدراً مقدوراً، وقامت الحرب على أهبها، وتبارز الفريقان، وأقبل كعب بن سور حتى عائشة رضي الله عنها فقال: أدركي؛ فقد أبى القوم إلا القتال، لعلّ الله يُصلح بك. فركبت هودجها وانطُلق بها على الجمل حيث اجتمع حولها الناس.

واشتدت الحرب وحمي الوطيس، حتى قُتل خلق كثير، حتى نزل عليّ

= لعن الله قتلته، أقاد الله ابن أبي بكر، وساق إلى أعين بني تميم هواناً، وأهراق دم ابنَي بُديل على ضلالة، وساق الله إلى الأشتر كذا، قال طلق: لا والله إن بقي من القوم رجل إلا أصابته دعوتها؛ أُخذ ابن أبي بكر فأُقيد، ودخل على أعين بني تميم رجل فقتله، وخرج ابنا بُديل في بعض تلك الفتن فقُتلا، وخرج الأشتر إلى الشام، فأُتي بشربة فقتلته». انظر «التاريخ الكبير» (4/358) و«التاريخ الأوسط» (1/198/330).

وقد ذكر الطبري وغيره الأسانيد الصحيحة في ذلك. والله تعالى أعلم.

(1) انظر «تاريخ الطبري»، (4/493 ـ 506).

رضي الله عنه بنفسه إلى الميدان لإنهاء المعركة.

وكانت من نتيجة هذه المعركة أن استشهد طلحة رضي الله تعالى عنه، إذ جاءه سهم غرب فوقع في ركبته، وانتظم السهم مع ساقه، ثم أُدخل البصرة فمات بدار فيها.

أما الزبير بن العوام رضي الله عنه، فإنه رجع، وفي أثناء رجوعه نزل وادياً يقال له: وادي السباع، فاتبعه عمرو بن جرموز، فجاءه وهو نائم فقتله[1].

أما أم المؤمنين رضي الله عنها فإنها تقدّمت وهي في هودجها ـ وكأنه فرخ مقصّب[2] ـ مما فيه من النبل، فناولت كعب بن سور مصحفاً، وقالت له: ادعهم إليه. فلما تقدّم كعب بالمصحف يدعو إليه استقبله مقدمة جيش الكوفيين ـ وكان عبد الله بن سبأ وأتباعه بين يدي الجيش يقتلون من قدروا عليه من أهل البصرة، لا يتوقفون في أحد ـ فلما رأو كعباً رافعاً المصحف رشقوه بنبالهم رشقة رجل واحد؛ فقتلوه. ووصلت النبال إلى هودج أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، فجعلت تنادي: اللَّهَ اللَّهَ يا بنيَّ، اذكروا يوم الحساب.

ورفعت يديها تدعو على أولئك النفر من قتلة عثمان، فضجّ الناس معها بالدُّعاء حتى بلغت الضجة إلى علي رضي الله عنه، فقال: ما هذا؟! فقالوا: أم المؤمنين تدعو على قتلة عثمان وأشياعهم، فقال: اللهم العن قتلة عثمان[3].

ولما رأى عليّ رضي الله عنه أن المعركة حميت حول الجمل أمر بعقره كي لا تصاب أم المؤمنين لأنها بقيت عرضة للرماة، ولما سقط البعير على الأرض انتهى عليّ إلى عائشة رضي الله عنهما وقال: **أي أمّه، يغفر الله لنا ولكم، قالت: غفر لنا ولكم**[4].

---

(1) المصدر السابق (4/535).

(2) الفرخ: الزرع إذا تهيأ للإنشقاق بعد ما يطلع، ومقصّب: أي: ذو أنابيب.

(3) «تاريخ الطبري» (4/513).

(4) المصدر السابق (4/534).

وحُملت أم المؤمنين بأمر من علي رضي الله عنهما وهي مكرّمة معزّزة، ودخلت البصرة وأقامت فيها مدة. وصلّى عليّ على القتلى من الفريقين واستغفر لهم، وترحّم عليهم جميعاً.

ولما أرادت أم المؤمنين عائشة الخروج من البصرة جهّزها أمير المؤمنين علي رضي الله عنه بكل ما ينبغي من ذادٍ ومتاع وراحلة وأرسل معها أربعين من نساء البصرة، وخرجت من دار عبد الله بن خلف الخزاعي في هودجها مودّعة الناس قائلة لهم: يا بنيّ لا يعتب بعضنا على بعض، إنه والله ما كان بيني وبين علي في القديم إلا ما يكون بين المرأة وأحمائها، فقال علي: صدقت، والله ما كان بيني وبينها إلا ذاك، وإنها لزوجة نبيكم ﷺ في الدنيا والآخرة.

وكان خروجها يوم السبت لغرة رجب سنة ست وثلاثين، وشيّعها عليّ أميالاً، وسرّح بنيه معها يوماً[1]

وهكذا انتهت هذه الفتنة العظيمة، وكان عدد القتلى فيها ضئيل جدّاً، لا كما تذكر بعض الروايات أنهم بلغوا الثلاثين ألفاً ومنهم من قال عشرون ألفاً... إلخ.

والذي رجّحه الدكتور خالد بن محمد الغيث أن عدد القتلى كان ضئيلاً جداً، لأسباب ذكرها في كتابه القيّم: «استشهاد عثمان ووقعة الجمل» ص 214 ـ 215. فانظره لزاماً.

ومما سبق يتبين أن ما وقع بين الصحابة في معركة الجمل كان من تدبير وكَيْدِ السبئية، وأن الصحابة لم يكونوا ليتقاتلوا فيما بينهم عدواناً وظلماً. وكلا الفريقين قصد الخير والحق. فرحم الله الجميع ورضي عنهم وألحقنا بهم في رضوانه.

واختم هنا بكلام العالم الربّاني والفقيه الإمام شيخ الأنام أحمد بن تيمية

---

(1) المصدر السابق (4/544).

طيب الله ثراه، حيث قال رحمه الله: «ولم يكن يوم الجمل لهؤلاء قصد في القتال، ولكن وقع الاقتتال بغير اختيارهم، فإنه لما تراسل عليّ وطلحة والزبير، وقصدوا الاتفاق على المصلحة وأنهم إذا تمكّنوا طلبوا قتلة عثمان أهل الفتنة، وكان عليّ غير راضٍ بقتل عثمان ولا معيناً عليه؛ كما كان يحلف فيقول: «والله ما قتلت عثمان ولا مالأت عى قتله» وهو الصادق البار في يمينه، فخشي القتلة أن يتّفق عليٌّ معهم على إمساك القتلة، فحملوا دفعاً عن أنفسهم، فظن علي أنهم حملوا عليه، فحمل دفعاً عن نفسه، فوقعت الفتنة بغير اختيارهم»[1].

ـ موقعة صِفّين[2]:

فقد دارت رحا الحرب فيها بين أهل العراق من أصحاب عليّ رضي الله عنه، وبين أهل الشام من أصحاب معاوية رضي الله عنه.

ذلك أن علياً رضي الله عنه لما فرغ من وقعة الجمل، ودخل البصرة وشيَّع أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها لما أرادت الرجوع إلى مكة، ثم سار من البصرة إلى الكوفة فدخلها، وكان في نيَّتِه أن يمضي ليُرغِمَ أهل الشام في طاعته، كما كان في نيّة معاوية ألا يبايع حتى يقام الحدُّ على قتلة عثمان رضي الله عنه، أو يُسلِّموا إليه ليقتلهم، ولما دخل علي رضي الله عنه الكوفة شرع في مراسلة معاوية.

«ولما أراد عليٌّ رضي الله عنه توجيه الرسول إلى معاوية؛ قال جرير بن عبد الله البجلي: ابعثني إليه، فإني لي ودّ حتى آتيه فأدعوه إلى الدخول في طاعتك، فقال الأشتر لعلي: لا تبعثه، فوالله إني لأظن هواه معه. فقال علي: دعه حتى ننظر ما الذي يرجع به إلينا، فبعثه إليه، وكتب معه كتاباً يعلمه فيه

(1) «منهاج السنة النبوية»، (2/185) طـ. دار الكتب العلمية.
(2) نسبة إلى صِفّين؛ وهي موضع بقرب الرقة على شاطىء الفرات من الجانب الغربي بين الرقة وبالس. «معجم البلدان»، (4/195).

باجتماع المهاجرين والأنصار على بيعته، ويدعوه إلى الدخول فيما دخل فيه المهاجرون والأنصار من طاعته، فشخصَ إليه جرير، فلما قدم عليه دعا معاوية عمرو بن العاص فاستشاره فيما كتب به إليه، فأشار عليه أن يرسل إلى وجوه الشام، ويُلزم علياً دم عثمان، ويقاتله بهم.

وكان أهل الشام قد رأوا قميص عثمان الذي قتل فيه مخضّباً بدمه، وأصابع نائلة معه؛ فأثّر فيهم ذلك كثيراً، وأقسموا بالاقتصاص من قتلة عثمان.

وهكذا أبى أهل الشام المبايعة إلا بعد أن يقتل عليٌّ قتلة عثمان أو يسلمهم. حينئذ عزم عليٌّ رضي الله عنه على الخروج من الكوفة ودخول الشام، فعسكر بالنخيلة (موضع قرب الكوفة)، وبلغ معاوية أن علياً خرج بنفسه، فاستشار عمرو بن العاص فقال له: اخرج أنت أيضاً بنفسك. فتهيّأ أهل الشام وتأهّبوا، وخرجوا إلى نحو الفرات قرب صفين. والتقى الجمعان في صفين في أوائل ذي الحجة سنة ست وثلاثين[1].

نشبت الحرب بين الفريقين واقتتلوا مدة شهر ذي الحجة، ولما دخل شهر المحرم توقفوا عن القتال رجاء أن تقوم بينهم مهادنة وموادعة يؤول أمرها إلى الصلح[2].

لكن انسلخ شهر المحرم ولم يحصل لهم أي اتفاق، ولم يقع الصلح بينهم.

ثم نشبت الحرب بين الطائفتين أياماً ثمانية، وكان أشدّها وأعنفها ليلة التاسع من صفر سنة سبع وثلاثين حيث سميت هذه الليلة؛ «ليلة الهرير» تشبيهاً لها بليلة القادسية، فقد اشتدّ فيها القتال حتى توجّه النصر فيها لأهل العراق على أهل الشام، وتفرّقت صفوفهم وكادوا أن ينهزموا، فعند ذلك رفع أهل الشام المصاحف فوق الرماح، وقالوا: هذا بيننا وبينكم قد فني الناس، فمن لثغور أهل الشام بعد أهل الشام، ومن لثغور أهل العراق بعد أهل العراق؟

---

(1) «تاريخ الطبري» (4/561 ـ 565).
(2) المصدر السابق (4/574 ـ 575) و (5/5 ـ 6).

فلما رأى الناس المصاحف قد رفعت؛ قالوا: نجيب إلى كتاب الله عزّ وجلّ وننيب إليه[1].

- قضية التحكيم:

تم الاتفاق بين الفريقين على التحكيم بعد انتهاء موقعة صفين؛ وهو أن يحكّم كل واحد منهما رجلاً من جهته، ثم يتّفق الحكمان على ما فيه مصلحة المسلمين، فوكّل معاوية عمرو بن العاص، ووكّل عليّ أبا موسى الأشعري رضي الله عنهم جميعاً.

ثم أخذ الحكمان من عليّ ومعاوية ومن الجندين العهود والمواثيق أنهما آمنان على أنفسهما وأهليهما والأمة لهما أنصار على الذي يتقاضيان عليه، وعلى المؤمنين والمسلمين من الطائفتين - كليهما - عهد الله وميثاقه أنهما على ما في ذلك الكتاب[2].

واجتمع الطرفان في شهر رمضان سنة سبع وثلاثين كما تشارطوا عليه وقت التحكيم بصفّين، وذلك أن علياً رضي الله عنه لما كان مجيء رمضان بعث أربعمائة فارس مع شريح بن هانيء ومعهم أبو موسى الأشعري وعبد الله بن عباس. وبعث معاوية عمرو بن العاص في أربعمائة فارس من أهل الشام، ومعهم عبد الله بن عمر، فتوافوا جميعاً في دومة الجندل بأذرح - وهي نصف المسافة بين الشام والكوفة - وشهد معهم جماعة من رؤوس الناس كعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، والمغيرة بن شعبة وغيرهم.

فلما اجتمع الحكمان وتراوضا على المصلحة للمسلمين ونظرا في تقدير أمور، ثم اتّفقا على أن يكون الفصل في موضوع النزاع بين عليّ ومعاوية لأعيان الصحابة الذين توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راضٍ. هذا ما اتفق عليه الحكمان

(1) المصدر السابق (5/12 - 48).

(2) هذا والذي بعده من كتاب «عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام» (2/719 - وما بعدها) بزيادة وتصرّف.

فيما بينهما، لا شيء سواه.

أمّا ما يذكره المؤرخون من أن الحكمين لما اجتمعا بأذرح من دومة الجندل[1]، وتفاوضا واتّفقا على أن يخلعا الرجلين، فقال عمرو بن العاص لأبي موسى: اسبق بالقول. فتقدم فقال: إني نظرت فخلعت عليّاً عن الأمر، وينظر المسلمون لأنفسهم كما خلعت سيفي هذا من عنقي ـ أو من عاتقي ـ وأخرجه من عنقه فوضعه في الأرض، وقام عمرو فوضع سيفه في الأرض وقال: إني نظرت فأثبتُّ معاوية في الأمر كما أثبتّ سيفي هذا، وتقلّده، فأنكر أبو موسى، فقال عمرو: كذلك اتفقنا، وتفرّق الجمع على ذلك[2].

وربما زادوا مع ذكرهم لهذه الحكاية حديثاً ينسبونه إلى النبيّ ﷺ، وهو: «إن بني إسرائيل اختلفوا، فلم يزل اختلافهم بينهم، حتى بعثوا حكمين فضلاَّ وأضَلاَّ، وإن هذه الأمة ستختلف، فلا يزال اختلافهم بينهم، حتى يبعثوا حكمين ضلاَّ وضلَّ من اتبعهما». وهذا حديث منكر جداً لا يصحّ البتّة[3].

---

(1) أَذْرُح: هو اسم بلد في أطراف الشام، من أعمال السراة، ثم من نواحي البلقاء وعمان مجاورة لأرض الحجاز. «معجم البلدان» (1/110). ودُومة الجندل: بلدة من أعمال المدينة، بينها وبين الشام «معجم البلدان» (2/325).

(2) أورد هذه القصة المكذوبة الكثير من المؤرخين ولم ينبّه على وهنها وكذبها إلا القليل منهم وقد ذكرها عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب في كتابه «مختصر سيرة الرسول ﷺ» ص: 556. ولم ينبّه على كذبها ووضعها.

(3) أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (6/423) من طريق: قتيبة بن سعيد، حدثنا جرير، عن زكريا بن يحيى، عن عبد الله بن يزيد، وحبيب بن يسار، عن سويد بن غفلة، قال: إني لأمشي مع عليّ بشط الفرات فقال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله بعد أن أورد هذا الحديث: «حديث منكر، ورفعه موضوع والله أعلم». إذ لو كان هذا معلوماً عند عليّ؛ لم يوافق على تحكيم الحكمين، حتى لا يكون سبباً في ضلال الناس، كما نطق به هذا الحديث. وآفة هذا الحديث هو: زكريا بن يحيى، وهو الكندي الحميري الأعمى. قال ابن معين: «ليس بشيء». انظر «البداية والنهاية» (7/285).

فمثل هذه الحكاية وهذا الكلام وما شابهه هو من اختلاق أهل البدع والأهواء الذين لا يعرفون قدر أبي موسى وقدر عمرو بن العاص ومنزلتهما الرفيعة في الإسلام.

قال أبو بكر بن العربي في كتابه العظيم «العواصم من القواصم» ص 179: «هذا كله كذب صراح، ما جرى منه حرف قط. وإنما هو شيء اخترعته المبتدعة، ووضعته التاريخية للملوك، فتوارثته أهل المجانة والجهارة بمعاصي الله والبدع».

ولم يكتفِ الواضعون من أهل التاريخ بهذا، بل وسَمُوا الحكمين بصفات يتَّخذون منها وسيلة للتفكّه والتندر، وليتخذ منها أعداء الإسلام صوراً هزيلة لأعلام الإسلام في المواقف الحرجة، فقد وصفوا عمرو بن العاص رضي الله عنه بأنه كان صاحب غدر وخداع!!

ووصفوا أبا موسى الأشعري رضي الله عنه بأنه كان أبله ضعيف الرأي، مخدوع في القول، كما وصفوه أنه على جانب كبير من الغفلة!! ولذلك خدعه عمرو بن العاص في قضيَّة التحكيم حيث اتَّفقا على خلع الرجلين؛ فخلعهما أبو موسى، واكتفى عمرو بخلع علي دون معاوية!

كل هذه الصفات الذميمة يحاول المغرضون والحاقدون على الإسلام إلصاقها بهذين الرجلين العظيمين اللَّذين اختارهما المسلمون ليفصلا في خلاف كبير أدّى إلى قتل الآلاف من المسلمين، وكل ذي لبّ يعلم أن المسلمين لا يسندون الفصل في هذا الأمر إلى أبي موسى وعمرو بن العاص رضي الله عنهما؛ إلا لعلمهم بما هم عليه من الفضل، وأنهما من خيار الأمة، ومن أكثرهم ثقة وورعاً وأمانة، فكيف يصف الغافلون هذين الرجلين بما وصفوهما به من المكيدة والخداع وضعف الرأي والغفلة، وهذه الأوصاف هي أليق بمن تفوّه بها.

وقد تجاهل أولئك الواصفون لأبي موسى الأشعري وعمرو بن العاص رضي الله عنهما بما تقدّم ذكره؛ أموراً لو دقّقوا النظر فيها لاستحيوا من ذكر تلك

الأوصاف. وتلك الأمور هي:

1 ـ أنهم تجاهلوا أن معاوية لم يكن خليفة ولا هو ادّعى الخلافة يومئذ حتى يحتاج عمرو إلى خلعها عنه أو تثبيتها له.

2 ـ أن سبب النزاع هو أخذ الثأر لعثمان رضي الله عنه من قتلته، فلما طلب علي البيعة من معاوية اعتلّ بأن عثمان قُتل مظلوماً وتجب المبادرة إلى الاقتصاص من قتلته، وأنه أقوى الناس على الطلب بذلك، والتمس من علي أن يمكّنه منهم ثم يبايع له بعد ذلك. ومعنى هذا أن معاوية كان مسلّماً لعلي بالخلافة لأنه طلب منه بوصفه الخليفة تسليم القتلة، أو إقامة الحدّ عليهم باعتباره أمير المؤمنين، وكان رأي علي رضي الله عنه أن يدخل معاوية ومن معه من أهل الشام فيما دخل فيه الناس من البيعة له، ثم يتقدّم أولياء عثمان بالمحاكمة إليه.

قال العلامة ابن حزم ـ رحمه الله ـ في «الفِصَل في الملل والنحل» (4/159 ـ 161):

«وأما أمر معاوية رضي الله عنه فبخلاف ذلك ـ أي بخلاف أمر الخوارج مع عليّ ـ ولم يقاتله عليٌّ رضي الله عنه لامتناعه من بيعته لأنه كان يسعه في ذلك ما وسع ابن عمر وغيره، لكن قاتله لامتناعه من إنفاذ أوامره في جميع أرض الشام، وهو الإمام الواجبة طاعته، فعلي المصيب في هذا، ولم ينكر معاوية قطّ فضل عليّ رضي الله عنه واستحقاقه الخلافة، لكن اجتهاده أدّاه إلى أن رأى تقديم أخذ القود من قتلة عثمان رضي الله عنه على البيعة، ورأى نفسه أحقّ بطلب دم عثمان...».

فبهذا نعلم أن النزاع الذي كان بين عليّ رضي الله عنه وبين معاوية رضي الله عنه إنما هو في شأن قتلة عثمان، وليس اختلافاً على الخلافة، إذ أن معاوية لم ينكر فضل عليّ واستحقاقه للخلافة. بعكس ما يروّجه أهل الأهواء والبدع، وهذا شأن من يَتَّبع الكتب السقيمة المغرضة، ويأخذ بالروايات الواهية الضعيفة؛ دون التحقق من صحّتها. فيبني على ذلك الحقد والكره لأصحاب

النبي ﷺ، وينسى أنه سيُسأل عن هذا يوم القيامة. والله المستعان.

3 ـ أن موقف أبي موسى الأشعري في التحكيم لم يكن أقل من موقف عمرو بن العاص في شيء، ولذلك عدَّ المؤرّخون المنصفون هذا الموقف من مفاخر أبي موسى بعد موته بأجيال، وصار مصدر فخر لأحفاده من بعده، حتى قال ذو الرمّة ـ الشاعر ـ مخاطباً بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري بأبيات، منها:

أبوك تلافى الدِّينَ والناسَ بعدما تشاءَوْا وبيتُ الدين منقلِعُ الكِسْرِ

فشدَّ إصارَ الدين أيام أذرُح وردَّ حروباً قد لَقِحْنَ إلى عُقْرِ[1]

فلم يُولَّ رضي الله عنه في الفصل في قضيّة التحكيم إلا لما عُلم فيه من الفطنة والعلم وقدرته على حلِّ المعضلات، فقد ولّاه النبي ﷺ هو ومعاذ بن جبل رضي الله عنهما قبل حجة الوداع على بلاد اليمن، حيث بعث كل واحد منهما على مخلاف ـ أي إقليم ـ وأوصاهما عليه الصلاة والسلام بأن يُيسّرا ولا يُعسّرا، وأن يُبشِّرا ولا يُنفِّرا[2]، وما توليته عليه الصلاة والسلام لأبي موسى إلا لعلمه بصلاحه للإمارة.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «فتح الباري» (7/659 ـ 660): «واسْتُدلّ به على أن أبا موسى كان عالماً فطِناً حاذقاً، ولولا ذلك لم يولّه النبي ﷺ الإمارة، ولو كان فوّض الحكم لغيره لم يحْتَجْ إلى توصيته بما وصّاه به، ولذلك اعتمد عليه عمر ثم عثمان ثم عليّ، وأما الخوارج والروافض فطعنوا فيه ونسبوه إلى الغفلة وعدم الفطنة لما صدر منه في التحكيم بصفّين.

قال ابن العربي وغيره: «والحق أنه لم يصدر منه ما يقتضي وصفه بذلك، وغاية ما وقع منه أن اجتهاده أدّاه إلى أن يجعل الأمر شورى بين من بقي من أكابر الصحابة من أهل بدر ونحوهم، لما شاهد من الاختلاف الشديد بين

(1) «ديوان ذي الرمة» (2/974).

(2) انظر «صحيح البخاري» رقم: (4341، 4342، 4345).

الطائفتين بصفّين، وآل الأمر إلى ما آل إليه».

وكل ما تقدّم ذكره في هذا المبحث عن موقعتي الجمل وصفّين وقضية التحكيم هو اللائق بمقام الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، وهو خال مما دسَّه أهل البدع والزيغ على أصحاب النبي ﷺ من الحكايات والروايات الواهية والكاذبة. «فلعنة الله على الكاذبين».

ـ موقف أهل السنة والجماعة من هذا القتال:

إن موقف أهل السنة والجماعة من القتال الذي وقع بين الصحابة الكرام رضي الله عنهم؛ هو الإمساك عما شجر بينهم إلا فيما يليق بهم رضي الله عنهم، لما يُسبّبه الخوض في ذلك من توليد العداوة والحقد والبغض لأحد الطرفين. وقالوا: إنه يجب على كل مسلم أن يُحبَّ الجميع ويترضّى عنهم، ويترحَّم عليهم، ويحفظ لهم فضائلهم، ويعترف بسوابقهم، وينشر مناقبهم، وأن الذي حصل بينهم إنما كان عن اجتهاد، والجميع مثابون في حالتي الصواب والخطأ، غير أن ثواب المصيب ضعف ثواب المخطىء.

ومما يدل على هذا؛ قول الله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾[1].

ففي هذه الآية أمر من الله تعالى بالإصلاح بين المؤمنين إذا ما جرى بينهم قتال؛ لأنهم أخوة، وهذا الاقتتال لا يخرجهم عن وصف الإيمان، حيث سماهم الله عزّ وجلّ؛ بمؤمنين.. وأمر بالإصلاح بينهم.

ومما يدل على أن الطائفتين من المسلمين؛ قول النبي ﷺ عن الحسن بن علي رضي الله عنه: «**ابني هذا سيّد ولعلَّ الله أن يصلحَ به بين فئتين من**

(1) سورة الحجرات، الآية: 9.

المسلمين». أخرجه البخاري.

ففي هذا الحديث شهادة من النبي ﷺ بإسلام الطائفتين؛ أهل الشام وأهل العراق.

وفي هذا ردٌّ واضحٌ على الخوارج الذين كفَّروا علياً ومن معه وكفَّروا معاوية ومن معه.

بل إن عليّاً رضي الله تعالى عنه نفسه لما سئل عن معاوية وأصحابه؛ أمنافقين هم؟ قال: «**من النفاق فرُّوا. هم إخواننا بغوا علينا**»[1].

ثم إنه رضي الله عنه صلّى على قتلى الفريقين، ودفنهم في مقبرة واحدة كما صحّت بذلك الآثار والروايات، وهذا إنما يدلّ على اعتقاده بأن الذين قاتلوه إنما قاتلوه عن اجتهاد، لا عن عناد وشهوة وخصومة.

فالواجب على المسلم أن يسلك في اعتقاده فيما حصل بين الصحابة الكرام رضي الله عنهم مسلك الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة؛ وهو الإمساك عمّا حصل بينهم وعدم الخوض فيه إلا بما هو لائق بهم.

وأنقل هنا بعض أقوال علماء أهل السنة في هذا الباب:

1 ـ سُئل عمر بن عبد العزيز ـ رحمه الله تعالى ـ عن القتال الذي حصل بين الصحابة، فقال: «تلك دماء طهَّر الله يدي منها، أفلا أطهِّر منها لساني!؟ مثل أصحاب رسول الله ﷺ مثل العيون، ودواء العيون ترك مسّها»[2].

2 ـ سُئل الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ: ما تقول فيما كان من عليّ ومعاوية رحمهما الله؟ فقال: ما أقول فيهم إلا الحسنى، رحمهم الله أجمعين[3].

3 ـ قال الإمام أبو بكر محمد بن الحسين الآجري (المتوفى سنة 360):

---

(1) «مصنف ابن أبي شيبة» (15/332) و «سنن البيهقي» (8/183).

(2) «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (16/122).

(3) «السنة» للخلاّل (2/460/713).

«ينبغي لمن تدبَّر ما رسمناه من فضائل أصحاب رسول الله ﷺ وفضائل أهل بيته ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ أن يُحبَّهم ويترحَّمَ عليهم ويستغفر لهم، ويتوسّل إلى الله الكريم بهم[1]، ويشكر الله العظيم إذ وفَّقَهُ لهذا، ولا يذكر ما شجر بينهم، ولا ينقر عنه ولا يبحث، فإن عارضنا جاهل مفتون قد خُطِىءَ به عن طريق الرشاد؛ فقال: لم قاتل فلان لفلان، ولم قاتل فلان لفلان وفلان؟

قيل له: ما بنا وبك إلى ذكر هذا حاجة تنفعنا، ولا اضطررنا إلى علمها.

فإن قال: ولم؟

قيل له: لأنها فتن شاهدها الصحابة رضي الله عنهم، فكانوا فيها على حسب ما أراهم العلم بها، وكانوا أعلم بتأويلها من غيرهم، وكانوا أهدى سبيلاً ممن جاء بعدهم؛ لأنهم أهل الجنة، عليهم نزل القرآن وشاهدوا الرسول ﷺ، وجاهدوا معه، وشهد لهم الله عزّ وجلّ بالرضوان والمغفرة والأجر العظيم، وشهد لهم الرسول ﷺ أنهم خير قرن.

فكانوا بالله عزّ وجلَّ أعرف، وبرسوله ﷺ وبالقرآن وبالسنة، ومنهم يُؤخذ العلم، وفي قولهم نعيش، وبأحكامهم نحكم، وبأدبهم نتأدَّب، ولهم نتّبع، وبهذا أُمِرنا.

فإن قال: وإيش الذي يضرُّنا من معرفتنا لما جرى بينهم والبحث عنه؟

قيل له: ما لا شك فيه، وذلك أن عقول القوم كانت أكبر من عقولنا، وعقولنا أنقص بكثير، ولا نأمن أن نبحث عما شجر بينهم فنزلَّ عن طريق الحق، ونتخلَّف عما أُمرنا فيهم.

فإن قال: وبم أُمرنا فيهم؟

---

(1) أي يتوسل إلى الله تعالى بحبهم، لأنه من أعظم القُربات. لا بذواتهم. لأن حبهم من الإيمان والعمل الصالح.

قيل: أُمرنا بالاستغفار لهم، والترحّم عليهم، والمحبة لهم، والاتباع لهم، ودلَّ على ذلك الكتاب والسنة، وقول أئمة المسلمين.

وما بنا حاجة إلى ذكر ما جرى بينهم، قد صحبوا رسول الله ﷺ وصاهرهم وصاهروه، فبالصحبة يغفر الله الكريم لهم.

وقد ضمن الله عزّ وجلّ في كتابه أن لا يخزي منهم واحداً، وقد ذكر لنا الله تعالى في كتابه أن وصفهم في التوراة والإنجيل، فوصفهم بأجمل الوصف، ونعتهم بأحسن النعت، وأخبرنا مولانا الكريم أنه قد تاب عليهم، وإذا تاب عليهم لم يُعذِّب واحداً منهم أبداً «رضي الله عنهم ورضوا عنه». «أولئك حزب الله ألا إن حزب الله هم المفلحون».

فإن قال قائل: إنما مرادي من ذلك لأن أكون عالماً بما جرى بينهم، فأكون لم يذهب عليَّ ما كانوا فيه، لأني أحبّ ذلك ولا أجهله.

قيل له: أنت طالب فتنة؛ لأنك تبحث عما يضرُّك ولا ينفعك، ولو اشتغلت بإصلاح ما لله عزّ وجلّ عليك فيما تعبَّدك به من أداء فرائضه، واجتناب محارمه، كان أولى بك.

وقيل: ولا سيما في زماننا هذا مع قبح ما ظهر فيه من الأهواء الضالة.

وقيل له: اشتغالك بمطعمك وملبسك من أين هو؛ أولى بك، وتكسّبك لدرهمك من أين هو، وفيما تنفقه، أولى بك.

وقيل: لا يأمن أن يكون بنقيرك وبحثك عما شجر بين القوم؛ إلى أن يميل قلبك فتهوى ما لا يصلح لك أن تهواه، ويلعب بك الشيطان، فتسبّ ويبغض من أمرك الله بمحبّته والاستغفار له، وباتّباعه، فتنزلّ عن طريق الحق، وتسلك طريق الباطل.

فإن قال: فاذكر لنا من الكتاب والسنة وعمَّن سلف من علماء المسلمين

ما يدلُّ على ما قلتَ لتردّ نفوسنا عما تهواه من البحث عما شجر بين الصحابة رضي الله عنهم.

قيل له: قد تقدم ذكرنا لما ذكرته مما فيه بلاغ وحجة لمن عقل.

ثم قال: «ويقال له: من جاء إلى أصحاب رسول الله ﷺ حتى يطعن في بعضهم، ويهوى بعضهم، ويذم بعضاً، ويمدح بعضاً، فهذا رجل طالب فتنة، وفي الفتنة وقع؛ لأنه واجب عليه محبة الجميع والاستغفار للجميع، رضي الله عنهم ونفعنا بحبهم، ونحن نزيدك في البيان؛ ليسلم قلبك للجميع، وتدع البحث والتنفير عما شجر بينهم»[1].

3 ـ قال الإمام أبو الحسن الأشعري ـ رحمه الله ـ في آخر كتابه «الإبانة»[2]:

فأمّا ما جرى بين عليّ والزبير وعائشة رضي الله عنهم؛ فإنما كان على تأويل واجتهاد، وعليّ الإمام، وكلّهم من أهل الاجتهاد، وقد شهد لهم النبي ﷺ بالجنة والشهادة، فدلّ على أنهم كلهم كانوا على حقّ في اجتهادهم.

وكذلك ما جرى بين عليّ ومعاوية رضي الله عنهما؛ كان على تأويل واجتهاد، وكل الصحابة أئمة مأمونون غير مُتَّهمين في الدين، وقد أثنى الله ورسوله على جميعهم، وتعبَّدنا بتوقيرهم وتعظيمهم وموالاتهم، والتَّبري من كل من ينتقص أحداً منهم، رضي الله عن جميعهم».

4 ـ قال الحافظ أبو نعيم الأصبهاني (ت: 430):

«فالواجب على المسلمين في أصحاب رسول الله ﷺ إظهار ما مدحهم الله تعالى به وشكرهم عليه من جميل أفعالهم وجميل سوابقهم، وأن يغضُّوا عما كان منهم في حال الغضب والإغفال وفرط منهم عند استزلال الشيطان إياهم. ويأخذ في ذكرهم بما أخبر الله تعالى به؛ فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ

---

(1) «الشريعة» للآجري (3/536 ـ 540).

(2) ص: 190 ـ 191.

﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾[1] الآية. فإن الهفوة والزلل والغضب والحِدّة والإفراط لا يخلو منه أحد، وهو لهم غفور. ولا يوجب ذلك البراءة منهم، ولا العداوة لهم، ولكن يحب على السابقة الحميدة، ويتولَّى للمنقبة الشريفة»[2].

وقال في موضع آخر ما ملخّصه:

«فإن طعن طاعن على ما جرى بين عليّ وطلحة والزبير رضي الله عنهم، ومن تابعهم في حربهم.

قيل له: هؤلاء كبار الصحابة وخيار الأمة، وأولو أمرهم في الخلافة والعلم بالدين، فما حجتكم عليهم في ذلك وأنتم دونهم؟ وترون ما اختلفوا فيه من أحكامهم في الأموال والفروج والدماء، اختلافاً تَعْفُونَ من رغب إلى قول بعضهم، وتُقِرُّون أن اختلافهم رحمة وهدى؛ فلم لا تُجرون ذلك في قتالهم وحروبهم؟

فإن قالوا: لأن الرسول ﷺ نهاهم عن القتال بعده وذم المقتتلين. . .

قيل: هذه أخبار لا ننكرها. فهل خُصّصتم بالعلم بها ووصولها إليكم، وعَزَبت عنهم ولم يعرفوها؟

فإن قال: إنهم قد قتل بعضهم بعضاً، وقصدوا سفك الدماء على غير دين، خلافاً لما سمعوا من رسول الله ﷺ.

قيل: إن هذا الطعن كبير على الأعلام من الصحابة وأعلام الدين والهدى.

فمن سبَّهم وأبغضهم وحمل ما كان من تأويلهم وحروبهم على غير الجميل الحسن؛ فهو العادل عن أمر الله تعالى وتأديبه ووصيّته فيهم، لا يبسط

---

(1) سورة الحشر، الآية: 10.

(2) «الإمامة والرد على الرافضة» ص: 341 ـ 342.

لسانه فيهم إلا من سوء طويته في النبي ﷺ وصحابته والإسلام والمسلمين»[1].

5 ـ قال أبو عبد الله ابن بطّة رحمه الله: «ومن بعد ذلك نكف عما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ فقد شهدوا المشاهد معه، وسبقوا الناس بالفضل، فقد غفر الله لهم، وأمرك بالاستغفار لهم والتقرُّب إليه بمحبتهم، وفرض ذلك على لسان نبيه، وهو يعلم ما سيكون منهم وأنهم سيقتتلون، وإنما فُضِّلوا على سائر الخلق؛ لأن الخطأ والعمد قد وُضع عنهم، وكل ما شجر بينهم مغفور لهم»[2].

6 ـ قال الإمام الحافظ أبو القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني (ت: 535) في كتابه «الحجة في بيان المحجة»[3]: «قال أهل السنة: الكف عن مساوىء أصحاب محمد ﷺ سُنّة؛ لأن تلك المساوىء لم تكن على الحقيقة مساوىء، فالصحابة رضي الله عنهم كانوا أخير الناس، وهم أئمة لمن بعدهم، والإمام إذا لاح له الخير في شيء حتى فعله لا يجب أن يُسمّى ذلك الشيء إساءة، إذ المساوىء ما كان على اختيار في قصد الحق من غير إمام، فكيف تعدّ أفعالهم مساوىء وقد أمر الله الاقتداء بهم؟! طهّر الله قلوبنا من القدح فيهم وألحقنا بهم».

7 ـ قال الإمام أبو إسماعيل الصابوني رحمه الله (ت: 449) في كتابه «عقيدة السلف أصحاب الحديث» ص 93:

«ويرون الكفّ عما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ وتطهير الألسنة عن ذكر ما يتضمَّن عيباً لهم ونقصاً فيهم، ويرون الترحّم على جميعهم والموالاة لكافتهم، وكذلك يرون تعظيم قدر أزواجه رضي الله عنهن، والدعاء لهن،

---

(1) من كتاب «الإمامة والرد على الرافضة» بتصرف. ص 363 وما بعدها.

(2) «الشرح والإبانة على أصول الديانة» ص 268. بواسطة «عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام» (2/735).

(3) (2/506).

ومعرفة فضلهن، والإقرار بأنهن أمهات المؤمنين».

8 ـ قال أبو عبد الله القرطبي المفسّر في تفسيره «الجامع لأحكام القرآن» (16/321 ـ 322):

«لا يجوز أن يُنسب إلى أحد من الصحابة خطأ مقطوع به، إذ كانوا كلهم اجتهدوا فيما فعلوه وأرادوا الله عزّ وجلّ، وهم كلهم لنا أئمة، وقد تُعبّدنا بالكف عما شجر بينهم، وألا نذكرهم إلا بأحسن الذكر لحرمة الصحبة، ولنهي النبي ﷺ عن سبّهم، وأن الله غفر لهم وأخبر بالرضا عنهم. هذا مع ما قد ورد من الأخبار من طرق مختلفة عن النبي ﷺ أن طلحة شهيد يمشي على وجه الأرض، فلو كان ما خرج إليه من الحرب عصياناً؛ لم يكن بالقتل فيه شهيداً، وكذلك لو كان ما خرج إليه خطأ في التأويل وتقصيراً في الواجب عليه، لأن الشهادة لا تكون إلا بقتل في طاعة، فوجب حمل أمرهم على ما بيّناه. ومما يدلُّ على ذلك ما قد صحّ وانتشر من أخبار عليّ بأن قاتل الزبير في النار. وقوله: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**بشّر قاتل ابن صفية بالنار**».

وإذا كان كذلك فقد ثبت أن طلحة والزبير غير عاصيين ولا آثمين بالقتال، لأن ذلك لو كان كذلك لم يقل النبي ﷺ في طلحة «شهيد» ولم يخبر أن قاتل الزبير في النار. وكذلك من قعد؛ غير مخطىء في التأويل، بل صواب أراهم الله الاجتهاد، وإذا كان كذلك لم يوجب ذلك لعنهم والبراءة منهم وتفسيقهم وإبطال فضائلهم وجهادهم، وعظيم عنائهم في الدين، رضي الله عنهم».

9 ـ قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ:

«أهل الأهواء في قتال عليّ ومن حاربه على أقوال:

أما «الخوارج» فتكفّر الطائفتين المقتتلتين جميعاً.

وأما الرافضة فتكفّر من قاتل علياً، مع المتواتر عنه من أنه حكم فيهم بحكم المسلمين، ومنع من تكفيرهم.

ولهم ـ أي أهل الأهواء ـ في قتال طلحة والزبير وعائشة ثلاثة أقوال:

أحدها: تفسيق إحدى الطائفتين؛ لا بعينها، وهو قول عمرو بن عبيد وأصحابه.

والثاني: تفسيق من قاتله إلا من تاب، ويقولون إن طلحة والزبير وعائشة تابوا، وهذا مُقتضى ما حُكِيَ عن جمهورهم؛ كأبي الهذيل وأصحابه، وأبي الحسين وغيرهم.

وذهب بعض الناس إلى تخطئته في قتال طلحة والزبير، دون قتال أهل الشام.

ففي الجملة؛ أهل البدع من الخوارج والروافض والمعتزلة ونحوهم، يجعلون القتال موجباً لكفر أو لفسق.

وأما أهل السنة؛ فمتّفقون على عدالة القوم، ثم لهم في التصويب والتخطئة مذاهب، لأصحابنا وغيرهم.

أحدها: أن المصيب عليٌّ فقط.

والثاني: الجميع مصيبون.

والثالث: المصيب واحد، لا بعينه.

والرابع: الإمساك عما شجر بينهم مطلقاً، مع العلم بأن علياً وأصحابه هم أولى الطائفتين بالحق، كما في حديث أبي سعيد لما قال النبي ﷺ: «**تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين، فيقتلهم أولى الطائفتين بالحق**»[1].

وهذا في حرب أهل الشام، والأحاديث تدل على أن حرب الجمل فتنة، وأن ترك القتال فيها أولى، فعلى هذا نصوص أحمد وأكثر أهل السنة، وذلك الشجار بالألسنة والأيدي أصل لما جرى بين الأمة بعد ذلك في الدين والدنيا، فليعتبر العاقل بذلك، وهو مذهب أهل السنة والجماعة»[2].

---

(1) أخرجه مسلم (1065).

(2) «مجموعة الفتاوى»، الطبعة الجديدة (35/33 ـ 34).

ـ وقال رحمه الله: «ثم مع ذلك فهم مُتَّفقون ـ أي أهل السنة ـ على أن مثل طلحة والزبير ونحوهما من الصحابة من أهل العدالة؛ لا يجوز أن يحكم عليهم بكفر ولا فسق، بل مجتهدون؛ إما مصيبون، وإما مخطئون، وذنوبهم مغفورة لهم. ويطلق القول بأن البغاة ليسوا فُسَّاقاً»[1].

ـ وقال أيضاً: «ومعاوية لم يدَّعِ الخلافة، ولم يُبايع له بها حين قاتل عليّاً، ولم يقاتل على أنه خليفة، ولا أنه يستحق الخلافة، ويقرُّون له بذلك. وقد كان معاوية يقُرُّ بذلك لمن سأله عنه، ولا كان معاوية وأصحابه يرون أن يبتدءوا علياً وأصحابه بالقتال، ولا يعلوا.

بل لما رأى عليٌّ رضي الله عنه وأصحابه أنه يجب عليهم طاعته ومبايعته؛ إذ لا يكون للمسلمين إلا خليفة واحد، وأنهم خارجون عن طاعته؛ يمتنعون عن هذا الواجب، وهم أهل الشوكة؛ رأى أن يقاتلهم حتى يؤدُّوا هذا الواجب، فتحصل الطاعة والجماعة.

وهم قالوا: إن ذلك لا يجب عليهم، وأنهم إذا قوتلوا على ذلك كانوا مظلومين؛ قالوا: لأن عثمان قتل مظلوماً باتفاق المسلمين، وقتلته في عسكر علي، وهم غالبون لهم شوكة، فإذا بايعنا ظلمونا واعتدوا علينا، وعليّ لا يمكنه دفعهم، كما لم يمكنه الدفع عن عثمان، وإنما علينا أن نبايع خليفة يقدر على أن ينصفنا ويبذل لنا الإنصاف.

وكان في جهّال الفريقين من يظن بعلي وعثمان ظنوناً كاذبة ـ برّأ الله منها عليّاً وعثمان ـ كان يُظن بعليّ أنه أمر بقتل عثمان، وكان عليّ يحلف ـ وهو البار الصادق بلا يمين ـ أنه لم يقتله ولا رضي بقتله ولم يمالىء على قتله. وهذا معلوم بلا ريب من عليّ رضي الله عنه، فكان أناس من مُحبّي علي ومن مبغضيه يُشيعون ذلك عنه؛ فمحبُّوه يقصدون بذلك الطعن على عثمان بأنه كان يستحق القتل، وأن عليّاً أمر بقتله. ومبغضوه يقصدون بذلك الطعن على عليّ، وأنه

(1) المصدر السابق (35/35).

أعان على قتل الخليفة المظلوم الشهيد الذي صبر نفسه ولم يدفع عنها ولم يَسْفك دم مسلم في الدفع عنه، فكيف في طلب طاعته؟! وأمثال هذه الأمور التي يتسبَّب بها الزائغون على المتشيعين العثمانية والعلوية.

وكل فرقة من المتشيعين مقرة مع ذلك بأنه ليس معاوية كفأ لعلي بالخلافة، ولا يجوز أن يكون خليفة مع إمكان استخلاف عليّ رضي الله عنه، فإن فضل عليّ وسابقيَّتَهُ وعلمه ودينه وشجاعته وسائر فضائله، كانت عندهم ظاهرة معروفة، كفضل إخوانه أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم رضي الله عنهم، ولم يكن بقي من أهل الشورى غيره وغير سعد، وسعد كان قد ترك هذا الأمر، وكان الأمر قد انحصر في عثمان وعلي، فلما توفي عثمان لم يبق لها معين إلا عليّ رضي الله عنه، وإنما وقع الشر بسبب قتل عثمان، فحصل بذلك قوة أهل الظلم والعدوان، وضعف أهل العلم والإيمان، حتى حصل من الفرقة والاختلاف ما صار يُطاع فيه من غيره أولى منه بالطاعة، ولهذا أمر الله بالجماعة والائتلاف، ونهى عن الفرقة والاختلاف، ولهذا قيل: ما يكرهون في الجماعة خير مما يجمعون من الفرقة»[1].

10 ـ وقال الإمام الحافظ شمس الدين الذهبي ـ رحمه الله ـ (ت: 748):

«كلام الأقران إذا تبرهن لنا أنه بهوىً وعصبِيَّة، لا يُلتفَتُ إليه، بل يُطوى ولا يُروى، كما تقرَّر عن الكف عن كثير مما شجر بين الصحابة وقتالهم ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ، وما زال يمُرُّ بنا ذلك في الدواوين والكتب والأجزاء، ولكن أكثر ذلك منقطع وضعيف، وبعضه كذب، وهذا فيما بأيدينا وبين عُلمائنا، فينبغي طَيُّهُ وإخفاؤه، بل إعدامُه؛ لتصفُوَ القلوبُ، وتتوفَّرَ على حُبّ الصحابة والترضّي عنهم.

وكتمان ذلك مُتعيّن عن العامة وآحاد العلماء، وقد يُرخَّصُ في مطالعة ذلك خلوةً للعالم المُنصِفِ القرِيِّ من الهوى، بشرط أن يستغفر لهم، كما علَّمنا

---

(1) «مجموعة الفتاوى» (35/ 45 ـ 46).

الله تعالى حيث يقول: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[1].

فالقوم لهم سوابق، وأعمال مكفّرةٌ لما وقع منهم، وجهادٌ مَحّاءٌ، وعبادةٌ مُمحِّصَةٌ، ولسنا ممن يغلو في أحد منهم، ولا ندّعي فيهم العصمة». ثم قال: «فأمّا ما تنقلُه الرافضة وأهل البدع في كتبهم من ذلك؛ فلا نُعرِّجُ عليه ولا كرامة، فأكثره باطل وكذب وافتراء، فدأب الروافض رواية الأباطيل، أو ردُّ ما في الصّحاح والمسانيد، ومتى إفاقةُ من به سكران؟!»[2].

11 ـ وقال الإمام محمد بن خليل المقدسي (ت: 888) في رسالته «الرد على الرافضة» ص 140؛ بعد ما تكلَّم عن الذين قاتلوا علياً رضي الله عنه:

«والذي اتّفق عليه أهل الحق؛ أن المصيب في جميع ذلك عليّ رضي الله عنه؛ لما ثبت من إمامته ببيعة أهل الحل والعقد، وظهر من تفاوت ما بينه وبين المخالفين، سيما معاوية وأحزابه، وما تكاثر من الأخبار في كون الحق معه، وما وقع عليه الاتفاق حتى من الأعداء إلى أنه أفضل أهل زمانه، وأنه لا أحق بالإمامة منه.

والمخالفون بغاة؛ لخروجهم على الإمام الحق بشبهة ـ وهي ترك القصاص من قتلة عثمان ـ، ولقوله عليه السلام لعمار: «**تقتلك الفئة الباغية**»، وقد قُتل يوم صفّين على يد أهل الشام.

ويقول عليّ رضي الله عنه: «إخواننا بغوا علينا» وليسوا بكفّار ولا فسقة ولا ظلمة، لما لهم من التأويل وإن كان باطلاً.

وغاية الأمر؛ أنهم أخطأوا في الاجتهاد. وذلك لا يوجب الفسق فضلاً عن التكفير، ولهذا منع عليٌّ رضي الله عنه أصحابه من لعن أهل الشام، وقال: «إخواننا بغوا علينا».

---

(1) سورة الحشر، الآية: 10.

(2) «سير أعلام النبلاء» (10/92 ـ 93).

كيف وقد صحَّ ندم طلحة والزبير رضي الله عنهما، وانصراف الزبير من الحرب؟ واشتهر ندم عائشة رضي الله عنها.

والمُحَقِّقُون من أصحابنا رحمهم الله على أن حرب الجمل كانت فتنة من غير قصد من الفريقين، بل كانت كشحاً من قتلة عثمان رضي الله عنه؛ من حيث صاروا فريقين، واختلطوا بالعسكرين، وأقاموا الحرب خوفاً من القصاص.

وقصد عائشة رضي الله عنها «لم يكن إلا إصلاح الطائفتين وتسكين الفتنة، فوقعت الحرب».

12 ـ قال الإمام ابن أبي العز الحنفي (ت: 792) في شرحه على الطحاوية ص 483 ـ 484:

«فالخلافة ثبتت لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه بعد عثمان رضي الله عنه بمبايعة الصحابة؛ سوى معاوية من أهل الشام. والحق مع عليّ رضي الله عنه، فإن عثمان لما قُتل كَثُرَ الكذب والافتراء على عثمان، وعلى من كان بالمدينة من أكابر الصحابة؛ كعلي وطلحة والزبير، وعظمت الشبهة عند من لم يعرف الحال، وقَوِيَتْ الشهوة في نفوس ذوي الأهواء والأغراض ممن بعدت داره من أهل الشام، ويحمي الله عثمان أن يظن بالأكابر ظنون سوء، ويبلغه عنهم أخبار منها ما هو كذب، ومنها ما هو محرَّف، ومنها ما لم يُعرف وجهه، وانضم إلى ذلك أهواء قوم يُحبّون العُلوَّ في الأرض، وكان في عسكر عليّ رضي الله عنه من أولئك الطغاة الخوارج الذين قتلوا عثمان من لم يُعرف بعينه، ومن تنتصر له قبيلته، ومن لم تُقم عليه حجة بما فعله، ومن في قلبه نفاق لم يتمكّن من إظهاره كلّه. ورأى طلحة والزبير أنه إن لم يُنتصر للشهيد المظلوم، ويُقمع أهل الفساد والعدوان؛ وإلا استوجبوا غضب الله وعقابه. فجرت فتنة الجمل على غير اختيار من عليّ، ولا من طلحة والزبير، وإنما أثارها المفسدون بغير اختيار السابقين، ثم جَرت فتنة صِفّين لرأي؛ وهو أن أهل الشام لم يعدل عليهم، أو لا يتمكّن من العدل عليهم، وهم كافُّون حتى يجتمع

أمر الأمة، وأنهم يخافون طغيان من في العسكر، كما طغوا على الشهيد المظلوم، وعلي رضي الله عنه هو الخليفة الراشد المهديّ الذي تجب طاعته، ويجب أن يكون الناس مجتمعين عليه، فاعتقد أن الطاعة والجماعة الواجبتين عليهم تحصل بقتالهم، بطلب الواجب عليهم بما اعتقد أنه يحصل به أداء الواجب، ولم يعتقد أن التأليف لهم كتأليف المؤلّفة قلوبهم على عهد النبي ﷺ والخليفتين من بعده، مما يسوغ؛ فحمله ما رآه من أن الدين إقامة الحد عليهم ومنعهم من الإثارة، دون تأليفهم على القتال. وقعد عن القتال أكثر الأكابر لما سمعوه من النصوص في الأمر بالقعود في الفتنة، ولما رأوه من الفتنة التي تربو مفسدتها على مصلحتها.

ونقول في الجميع بالحسنى: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

والفتن التي كانت في أيامه قد صان الله عنها أيدينا، فنسأل الله أن يصون عنها ألسنتنا، بمنِّه وكرَمِه».

13 ـ قال الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ (ت: 774):

«والصحابة كلّهم عدول عند أهل السنة والجماعة، لما أثنى الله عليهم في كتابه العزيز، وبما نطقت به السُّنَّةُ النبوِيَّةُ في المدح لهم في جميع أخلاقهم وأفعالهم، وما بذلوه من الأموال والأرواح بين يدي رسول الله ﷺ؛ رغبةً فيما عند الله من الثواب الجزيل، والجزاء الجميل.

وأمّا ما شجر بينهم بعده عليه السلام؛ فمنه ما وقع عن غير قصد ـ كيوم الجمل ـ ومنه ما كان عن اجتهاد ـ كيوم صفّين ـ والاجتهاد يُخطىء ويصيب، ولكن صاحبه معذور وإن أخطأ، ومأجور أيضاً، وأما المصيب فله أجران اثنان.

وكان عليٌّ وأصحابُه أقربَ إلى الحقّ من معاويةَ وأصحابِه، رضي الله عنهم أجمعين.

وقول المعتزلة: الصحابة عدولٌ إلاّ من قاتل عليّاً؛ قولٌ باطلٌ مرذولٌ ومردود.

وقد ثبت في «صحيح البخاري»[1] عن رسول الله ﷺ أنه قال عن ابن بنتِه الحسن بن علي ـ وكان معه على المنبر ـ: «**إن ابني هذا سيّدٌ، وسيُصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين**».

وظهر مصداق ذلك في نزول الحسن لمعاوية عن الأمر؛ بعد موت أبيه عليّ، فاجتمعت الكلمة على معاوية، وسُمّي «عام الجماعة» ـ وذلك سنة أربعين من الهجرة ـ فسمّى الجميع «مسلمين».

وقال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾؛ فسمّاهم «مؤمنين» مع الاقتتال.

ومن كان من الصحابة مع معاوية؟

يقال: لم يكن في الفريقين مائة من الصحابة، وعن أحمد: ولا ثلاثون. والله أعلم. وجميعهم صحابة؛ منهم عدول كلُّهم.

وأما طوائف الروافض وجهلُهم، وقلّة عقلهم، ودعواهم أن الصحابة كفروا إلا سبعة عشر صحابياً! وسَمَّوهم؛ فهو من الهذيان بلا دليل، إلاّ مجرَّدَ الرأي الفاسد، عن ذهن بارد، وهوىً مُتَّبَع.

وهو أقلّ من أن يُرَدَّ عليه، والبرهان على خلافه أظهرُ وأشهرُ؛ مما عُلم من امتثالهم أوامره بعده عليه السلام، وفتحِهم الأقاليم والآفاق، وتبليغهم عنه الكتاب والسنة، وهدايتهم الناس إلى طريق الجنة، ومواظبتهم على الصلوات والزكوات وأنواع القربات، في سائر الأحيان والأوقات، مع الشجاعة والبراعة، والكرم والإيثار، والأخلاق الجميلة التي لم تكن في أمة من الأمم المتقدّمة، ولا يكون أحدٌ بعدهم مثلهم في ذلك.

فرضي الله عنهم أجمعين، ولعن الله من يتّهم الصّادق ويُصدّق الكاذبين،

---

(1) برقم (7109).

آمين يا رب العالمين»[1].

14 ـ وقال أحمد بن حجر الهيثمي (ت: 973) في «الصواعق المحرقة على أهل الرَّفض والضلال والزَّندقة»[2]:

«ومن اعتقاد أهل السنة والجماعة؛ أن ما جرى بين معاوية وعلي رضي الله عنهما من الحروب، فلم يكن لمنازعة معاوية لعليّ في الخلافة؛ للإجماع على حقّيتها لعلي كما مرَّ، فلم تهج الفتنة بسببها، وإنما هاجت بسبب أن معاوية ومن معه طلبوا من علي تسليم قتلة عثمان إليهم؛ لكون معاوية ابن عمّه؛ فامتنع عليٌّ ظنّاً منه أن تسليمهم إليهم على الفور مع كثرة عشائرهم واختلاطهم بعسكر عليّ يؤدي إلى اضطراب وتزلزل في أمر الخلافة التي بها انتظام كلمة أهل الإسلام، سيما وهي في ابتدائها لم يتحكم الأمر فيها، فرأى عليٌّ رضي الله عنه أن تأخير تسليمهم أصوب إلى أن يُرسخ قدمه في الخلافة....».

ثم قال: «ومن اعتقاد أهل السنة والجماعة أيضاً: أن معاوية رضي الله عنه لم يكن في أيام علي خليفة، وإنما كان من الملوك، وغاية اجتهاده أنه كان له أجر واحد على اجتهاده، وأما عليّ رضي الله عنه فكان له أجران؛ أجر على اجتهاده، وأجر على إصابته..».

15 ـ قال العلاّمة محمد صديق حسن خان ـ رحمه الله ـ: «وما أحسن ما قضى به شيخنا القاضي العلاّمة محمد بن علي الشوكاني في رسالته «إرشاد السائل إلى أدلّة المسائل» في شأن ما شجر بين الصحابة في الخلافة؛ ولفظُه:

«فليدع السائل الاشتغال بهذا الأمر، ويترك المرور في هذا المضيق؛ الذي تاهت فيه الأفكار، وتحيّرت عنده أنظار أهل الأنظار، فإن هؤلاء الذين نبحث عن حوادثهم ونتطلّع لمعرفة ما شجر بينهم؛ قد صاروا تحت أطباق الثرى،

(1) «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» (2/ 498 ـ 501).
(2) (2/ 622 ـ 623).

ولقوا ربهم في المئة الأولى من البعثة، وها نحن الآن في المئة الثالثة عشرة، فما لنا والاشتغال بهذا الشأن الذي لا يعنينا؟ «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»، وأي فائدة لنا في الدخول في الأمور التي فيها ريبة؟ وقد أرشدنا الشارع إلى أن ندع ما يريبنا.

ويكفينا من تلك القلائل والزلازل أن نعتقد أنهم خير القرون وأفضل الناس، وأن الخارجين على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، المحاربين له، المصرّين على ذلك، الذين لم تصح توبتهم؛ بغاة، وأنه المحق وهم المبطلون، وما زاد على هذا المقدار فهو المفضول الذي يشتغل به من لا يُبالي بدينه، وقد تلعّب الشيطان بكثير من الناس، فأوقعهم في الاختلاف في خير القرون، والله لو جاء أحدهم ـ وصانهم الله ـ بما يملأ الدنيا من السيئات ما كان علينا من ذلك شيء، ففيم التعب؟! وعلام تضييع الأوقات في هذه الترّهات؟!». «إكليل الكرامة في تبيان مقاصد الإمامة» ص 36 ـ 37.

16 ـ قال العلامة حافظ بن أحمد الحكمي (ت: 1377) في كتابه العظيم «معارج القبول» (3/1208):

«أجمع أهل السنة والجماعة؛ الذين هم أهل الحلّ والعقد الذين يُعتَدُّ بإجماعهم؛ على وجوب السكوت عن الخوض في الفتن التي جرت بين الصحابة رضي الله عنهم بعد قتل عثمان رضي الله عنه، والاسترجاع على تلك المصائب التي أصيبت بها هذه الأمة، والاستغفار للقتلى من الطّرفين والترحّم عليهم، وحفظ فضائل الصحابة والاعتراف لهم بسوابقهم ونشر مناقبهم، عملاً بقول الله عزّ وجلّ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ الآية. واعتقاد أن الكل منهم مجتهد؛ إن أصاب فله أجران؛ أجر على اجتهاده، وأجر على إصابته، وإن أخطأ فله أجر الاجتهاد، والخطأ مغفور، ولا نقول إنهم معصومون؛ بل مجتهدون، إما مصيبون، وإما مخطئون لم يتعمّدوا الخطأ في ذلك. وما روي من الأحاديث في مساويهم؛ الكثير منه مكذوب، ومنه ما قد زيد فيه أو نقص منه وغُير عن وجهه،

والصحيح منه هم فيه معذورون».

17 ـ قال العلامة الألمعي ـ الشيخ المفضال علاّمة الحجاز؛ محمد بن صالح العثيمين ـ رحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جناته ـ قال:

«فالصحابة رضي الله عنهم وقعت بينهم بعد مقتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه نزاعات، واشتدّ الأمر بعد مقتل عثمان؛ فوقع بينهم ما وقع مما أدّى إلى القتال.

وهذه القضايا مشهورة، وقد وقعت ـ بلا شك ـ عن تأويل واجتهاد، كل منهم يظن أنه على حق، ولا يمكن أن نقول: إن عائشة والزبير بن العوام قاتلا عليّاً ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ وهم يعتقدون أنهم على باطل، وأن علياً على حق. واعتقادهم أنهم على حق لا يستلزم أن يكونوا قد أصابوا الحق.

ولكن إذا كانوا مخطئين، ونحن نعلم أنهم لن يقدموا على هذا الأمر إلا عن اجتهاد؛ فإنه ثبت عن النبي ﷺ أن: «**إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب؛ فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ؛ فله أجر**»؛ فنقول: هم مخطئون مجتهدون؛ فلهم أجر واحد.

هذا الذي حصل موقفنا نحن منه له جهتان: الجهة الأولى: الحكم على الفاعل. والجهة الثانية: موقفنا من الفاعل.

أما الحكم عى الفاعل؛ فقد سبق، وأن ما ندين الله به؛ أن ما جرى بينهم؛ فهو صادر عن اجتهاد، والاجتهاد إذا وقع فيه الخطأ؛ فصاحبه معذور مغفور له.

وأما موقفنا من الفاعل؛ فالواجب علينا الإمساك عما شجر بينهم، لماذا نتّخذ من فعل هؤلاء مجالاً للسَّبِّ والشتم والوقيعة فيهم، والبغضاء بيننا؛ ونحن في فعلنا هذا آثمون وإما سالمون، ولسنا غانمين أبداً؟!»[1].

---

(1) «شرح العقيدة الواسطية» (2/285 ـ 286).

18 ـ وقال الشيخ المجاهد إحسان إلٰهي ظهير رحمه الله تعالى:

«ويقول أيضاً ـ أي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ـ معلناً على رءوس الأشهاد؛ عدم الاختلاف في العقائد الإسلامية، والقواعد الشرعية، بينه وشيعته، وبين معاوية وأنصاره، مُبيّناً ومُوضّحاً سبب الخلاف وعلّته، في كتاب له كتبه إلى أهل الأمصار يقصّ فيه ما جرى بينه وبين أهل صفين:

«وكان بدء أمرنا أنا التقينا والقوم من أهل الشام، والظاهر أن ربنا واحد، ونبيّنا واحد، ودعوتنا في الإسلام واحدة، ولا نستزيدهم في الإيمان بالله والتصديق برسوله، ولا يستزيدوننا، الأمر واحد؛ إلا ما اختلفنا فيه من دم عثمان، ونحن منه براء»[1].

وقد أراد أن يؤكّد على معاوية وأنصاره الذين لم يختلفوا معه ومع شيعته منازعين الخلافة والإمامة، منكرين مبدأ الشورى، اللهم إلا لدم عثمان، وقد راح هدراً وجبارا؛ أراد أن يؤكّد عليهم عدم علاقته فيه، قريبة أم بعيدة، وتبرُّؤه الكامل منه؛ بقوله:

«ولعمري يا معاوية! لئن نظرت بعقلك دون هواك لتجدني أبرأ الناس من دم عثمان، ولتعلمن أني كنت في عزلة عنه، إلا أن تتجنّى فتجنّ ما بدا لك والسلام»[2].

فهذه العبارات الثلاث، وكلها من «نهج البلاغة» صريحة في معناها بأن الخلاف بين علي ومعاوية، وبين شيعتهما؛ لم يكن اختلاف الدين والعقيدة، ولا حتى المبادىء والأسس، وما كان معاوية يرى نفسه أجدر من علي بالخلافة وأليق منه، بل كل ما كان في الأمر؛ كان دم عثمان، مع إقراره بأن علياً لم يشارك فيه ولم يحرّض عليه. . »[3].

---

(1) «نهج البلاغة» ص 448. طـ. دار الكتاب اللبناني. بعناية الدكتور صبحي الصالح.

(2) «المصدر السابق» ص 367.

(3) «الإسماعيلية تاريخ وعقائد» ص 32 ـ 33.

فهذه طائفة من كلام أكابر علماء أهل السنة والجماعة؛ تُبيِّنُ موقفهم مما حدث بين الصحابة، وتوضّح عقيدة أهل الأثر في هذا الأمر.

وخلاصة الأمر؛ أنه يجب على كل مسلم ومسلمة عند الخوض في مثل هذه المسائل أن يضع نصب عينيه مراقبة الله جلّ وعلا في هؤلاء الأخيار، ويذكر ويتذكّر أنه واقف بين يدي الله جلّ وعلاّ، مسؤول عن كل كلمة ينطق بها. والله المستعان.

ومعنى قول أهل العلم؛ إنه ينبغي للمسلم أن لا يخوض في مثل هذه المسائل؛ أي: الإمساك عن البحث في التفاصيل وعدم الخوض فيها لأجل التشهير والطعن والتنقّص من فئة والتعصّب لفئة أخرى.

والعجيب من فئة من الناس يتطاولون على هؤلاء الأخيار، ويقتطعون من الكتب الروايات والقصص المكذوبة للطعن عليهم. وهم من أجهل الناس بعلم الحديث ودراسة الأسانيد، فتراهم يعتمدون على أخبار ذات أسانيد واهية، ثم يتشدّقون بكيل التهم والشتائم إلى خير أمة ـ إلى من زكّاهم الله عزّ وجلّ في كتابه ـ فواغوثاه بالله عزّ وجلّ.

والأعجب من ذلك أيضاً؛ أن الصحابة رضي الله عنهم لهم أعمال شهد الله لهم بها، وشهد لهم النبي ﷺ بها، وسجّلها التاريخ منذ أربعة عشر قرناً، فماذا قدّم هؤلاء الطاعنون والحاقدون غير الطعن والحقد في الأخيار؟! اللهم إنا نسألك السلامة والعافية.

ـ الطّاعنون على معاوية، والردّ عليهم:

لقد كثر الطعن على هذا الصحابي بشكل كبير، وقد كفانا شيخ الإسلام رحمه الله المؤنة في ردّ الشبهات على هذا الصحابي في كتابه الماتع «منهاج السنة النبوية» فجزاه الله عن أمة الإسلام كل خير، ورحمه الله رحمة واسعة.

لكن الأمر أكبر مما يُتصوّر؛ فقد طعن في هذا الصحابي أُناسٌ ينسبون أنفسهم إلى السنّة وأهلها، وهم منها برآء.

ومطاعن هؤلاء وشبهاتهم قد تكون متقاربة جدّاً، سأفرد كل واحد منهم بردّ موجز، سائلاً الله العلي القدير التوفيق والسّداد.

1 ـ أول هؤلاء؛ المدعو محمد التيجاني السماوي[1] ـ

يقول هذا المتجنّي في كتابه «اعرف الحق» ص 145:

«موبقات معاوية»: ونقرأ ما قاله أبو الأعلى المودودي، وهو عالم باكستاني توفي (رحمه الله)، ونحن لسنا عنصريين لنقول: إن هذا عالمٌ باكستاني

---

(1) وللتيجاني كتب يُروَّجُ لها وتنتشر بين الناس منها: «ثم اهتديت» «لأكون مع الصادقين» «اتقوا الله» «الشيعة هم أهل السنة»، «فاسألوا أهل الذكر» «كل الحلول عند آل الرسول».

وهي كتب مليئة «بالسموم والمزاعم الفاسدة، والآراء الكاسدة، والطعون الباطنة والظاهرة، على الرغم من محاولة المؤلف من التظاهر بالاعتدال والإنصاف» وهذه الكتب كتبت «لإضلال أهل السنة، ولذا يحاول المؤلف ـ جاهداً ـ مخادعة قارئه بأسلوب (حلزوني) متظاهراً بالمنطق والعلم، وهو بعيد عنهما بُعد الأرض عن السماء. وكشف ما ـ في هذه الكتب ـ من أخطاء يحتاج إلى كتاب مفرد، عسى الله أن يُيسّر لها جادّاً شاذاً من أهل العلم وطلبته». انظر كتب حذّر منها العلماء «للشيخ الفاضل: مشهور بن حسن آل سلمان (1/ 347 ـ 348).

قلت: وقد ردّ عليه الشيخ عثمان الخميس بردّ موجز في كتاب له وسمي بـ «كشف الجاني محمد التيجاني» طـ. بمكتبة ابن تيمية بالقاهرة. وردّ على كتابه «ثم اهتديت» ردّاً طيّباً الشيخ: أحمد العسقلاني في كتابٍ له بعنوان: «بل ضللت، كشف أباطيل التيجاني في كتابه ثم اهتديت» نشر دار الإيمان بالإسكندرية. ثم ردّ الشيخ الرحيلي في كتابه الماتع «الانتصار للصحب والآل في الرد على التيجاني الضال» ونشر بمكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة.

ولا نستدلَّ به.

كتب كتاب «الخلافة والملك» ومع أنه يمدح أبا بكر وعمر، إلا أنه كان منصفاً، فلنقرأ ما يقول في معاوية؛ يقول: لو لم تكن لمعاوية إلا واحدة من أربع خصال لكانت له موبقة:

1 ـ استيلاؤه على الخلافة بالقوة والقهر مع وجود الخلف الصالح من الصحابة.
2 ـ استخلاف يزيد السّكّير على أمة محمد.
3 ـ ادّعاؤه زياداً أخاً وقد قال رسول الله ﷺ: «الولد للفراش وللعاهر الحجر».
4 ـ قتله حجر بن عدي، فياويله من حجر وأصحاب حجر.

وقلت أنا ـ أي التيجاني ـ في معرض التعليق: جازى الله أبا الأعلى المودودي، فقد ذكر أربع خصال، ولو شاء لذكر أربعين فوقها. ولكنه راعى عواطف أهل السنة والجماعة في الباكستان، فاكتفى بهذا القدر، ونقله في كتابه عن الحسن البصري الذي كان إمام أهل السنة في عهده..».

أقول: أبو الأعلى المودودي طعن في صحابةٍ، هم أفضل من معاوية؛ كعثمان بن عفان، وسعد بن أبي وقّاص، وعمرو بن العاص وغيرهم. كما تجده مسطّراً في كتابه «الخلافة والملك» طـ. دار القلم بالكويت 1398 هـ.

والرجل متخبّط في عقيدته، زائغ عن السُّنة، وقد ردّ عليه علماء كثيرون وبخاصة علماء بلده الهند[1]؛ أمثال الشيخ صلاح الدين مقبول أحمد؛ في كتابه القيم «زوابع في وجه السنة» وكذلك في كتابه الماتع: «دعوة شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها على الحركات الإسلامية المعاصرة». وردّ على بعض من أقواله العلامة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي ـ حفظه الله ـ في كتابه «منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله فيه الحكمة والعقل».

وليس التيجاني الوحيد الذي فرح بكلام المودودي هذا، بل طنطن به

(1) فهو من الهند، لا من الباكستان. وبهذا تعلم أيها القارىء مدى جهل هذا التيجاني، وبلادة ذهنه.

الكثير ممن أعمى الله بصيرتهم؛ كأحمد محمد الخليلي الإباضي، وصاحب كتاب «الشقيقان» وصاحب مقالة في «مجلة التوحيد»!! بطهران (العدد 27/ السنة الخامسة/ رجب 1417) حيث قال: «وننصح من يشاء أن يراجع كتاب «الخلافة والملك» للتعرف على مدى خسارة المسلمين بتولي معاوية بن أبي سفيان لسدّة الحكم..».

وانظر «دعوة شيخ الإسلام..» (2/270 ـ 271) و«دعوة الإخوان في ميزان الإسلام» لفريد آل ثبيت ص 84 ـ 85.

وعوداً إلى ما نقله التيجاني؛ فأقول:

أولاً: هذا النقل الذي ذكره التيجاني عن المودودي وعزاه إليه؛ نقله الأخير عن ابن الأثير في كتابه «الكامل في التاريخ»، فهو ليس من إنشاء المودودي[1].

وسيأتي الرد المفصّل على هذه الاتّهامات عند الرد على المتجني الثاني وهو:

2 ـ حسن السقّاف[2]: قال في تعليقه على كتاب «دفع شبه التشبيه» لابن الجوزي. ص 102. تعليق رقم (18):

«قال العلامة ابن الأثير في كتابه «الكامل» (3/487): قال الحسن البصري: أربع خصال كن في معاوية...» وذكر الكلام الذي نقله التيجاني آنفاً.

الرد على هذه الاتهامات:

---

(1) وهذه أخرى من جهالات هذا المتلطّخ بالغباء والبلادة.

(2) وقد ردّ على هذا الغمر خلق كثير من العلماء وطلبة العلم؛ أمثال الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ والشيخ المفضال علي بن حسن الحلبي الأثري ـ حفظه الله ـ والشيخ العلامة مشهور بن حسن آل سلمان والشيخ سليمان بن ناصر العلوان، والشيخ عمرو عبد المنعم سليم، والشيخ عبد الرحمن الرَّحمة، وغيرهم.

قوله: قال ابن الأثير... إلخ.

فهذا لا يفيد علماً، فإن ابن الأثير كغيره من المؤرّخين يذكرون الأخبار سقيمها وصحيحها، دون البحث ودون التمحيص في السند، والعبرة بما صحّ سنده. فكيف الحال بخبر لم يُذكر له سندٌ أصلاً؟!

أما نقل ابن الأثير عن الحسن البصري؛ فهو غير صحيح، إذ الخبر لا سند له ـ عند ابن الأثير ـ وقد أورده الطبري في تاريخه (3/232) من طريق أبي مخنف، عن الصقعب بن زهير عن الحسن به.

وهذا سند واهٍ جدّاً، فالخبر موضوع. وعلّته؛ أبا مخنف هذا؛ واسمه: لوط بن يحيى؛ «أخباري متروك، ولا يحتج بأخباره».

قال أبو حاتم: «أبو مخنف؛ متروك الحديث»[1].

وقال الذهبي في «الميزان» (3/419): أبو مخنف؛ أخباري تالف، لا يوثق به».

فالخبر كذب صراح لا يصح، والسّقاف وأضرابه لا يميزون بين الصحيح والموضوع، وذلك لجهلهم الفاضح. والله المستعان.

ومع ذلك سنجيب عن هذه الادّعاءات بما يلي:

أولاً: ادّعاؤهم أن معاوية رضي الله عنه أخذ الأمر من غير مشورة، وأنه أخذه بالسيف؛ فهو ادّعاءٌ كاذب، يكذّبه ما ورد في التاريخ، بل وفي الأحاديث والروايات الصحيحة.

فإن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما؛ تنازل لمعاوية عن الخلافة، وسلّمه مقاليد الأمور، وبايعه على ذلك عامّة الناس، بل ومن بقي من الصحابة.

وقد قال النبي ﷺ: **«إن ابني هذا سيّد، وسيُصلح الله به بين فئتين**

(1) «الجرح والتعديل» (7/182).

عظيمتين من المسلمين».

وقد كانت سياستهُ ـ رضي الله عنه ـ مع رعيّته سياسة يسودها الاحترام والحلم، ولم ينقل إلينا أحد بسند صحيح أن أحداً عارض معاوية أثناء حكمه.

ثانياً: أما قولهم: «واستخلافه بعده ابنه ـ يزيد ـ سكّيراً خميراً..».

أقول: ادّعاؤهم أن يزيداً كان سكّيراً خمّيراً يحتاج إلى دليل وبيّنة، (بأسانيد صحيحة، لا بروايات موضوعة).

وأنا هنا لست بصدد الدفاع عن يزيد، ولكنني أرجو من كل من يكتب في مثل هذه المواضيع، أن يتجرّدَ لله أولاً، وأن يعتمد في دراسته على الأسانيد الصحيحة الثابتة.

وقد نقل شيخ الإسلام عن عبد الله بن أحمد أنه قال لأبيه: «إن قوماً يقولون إنا نحبّ يزيد. فقال: هل يحب يزيد أحدٌ فيه خير؟! فقيل له: فلماذا لا تلعنه؟ فقال: ومتى رأيت أباك يلعنُ أحداً؟»[1].

وقد عيب على معاوية توليته ابنه يزيداً بعده؛ وقد أجاب عن هذا العلامة محمد صديق حسن خان في كتابه النفيس «إكليل الكرامة في تبيان مقاصد الإمامة» حيث قال:

«والذي دعا معاوية إلى إيثار ابنه يزيد بالعهد دون من سواه؛ إنما هي مُراعاة المصلحة من اجتماع الناس واتفاق أهوائهم، باتفاق أهل الحل والعقد عليه حينئذ من بني أمية، إذ بنو أمية لا يرضون سواهم؛ وهم عصابة قريش، وأهل الملّة أجمع وأهل الغلب منهم، فآثره بذلك دون غيره ممن يَظُن أنه أولى بها، وعدل عن الفاضل إلى المفضول؛ حرصاً على الاتفاق، واجتماع الأهواء، الذي شأنه أهم عند الشارع، وإن كان لا يُظن بمعاوية غير هذا؛ فعدالته وصحبته مانعة من سوى ذلك، وحضور أكابر الصحابة لذلك وسكوتهم عنه؛

(1) انظر «سؤال في يزيد بن معاوية» ص 17.

دليل على انتفاء الريب فيه، فليسوا ممن يأخذهم في الحق هوادة، وليس معاوية ممن تأخذه العزّة في قبول الحق، فإنهم كلهم أجلّ من ذلك، وعدالتهم مانعة منه»[1].

ثالثاً: أما عن قتل معاوية لحجر بن عدي؛ فجوابه:[2]

أن حجر بن عديّ مختلف في صحبته، والأكثر على أنه تابعي، وهذا ما ذهب إليه البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان وغيرهم. كما تجده في «الإصابة» للحافظ ابن حجر.

أما عن سبب قتل معاوية لحجر؛ فذلك أن زياداً ـ عامل معاوية على العراق ـ أطال الخطبة يوماً، فقال حجر بن عدي: الصلاة! فمضى في خطبته، فقال له: الصلاة! وضرب بيده إلى الحصى، وضرب الناس بأيديهم إلى الحصى، فنزل فصلّى، ثم كتب فيه إلى معاوية، فكتب معاوية: أن سرّح به إليّ. فسرّحه إليه، فلما قدم عليه، قال: السلام عليك يا أمير المؤمنين! قال: وأمير المؤمنين أنا؟ إني لا أقيلك ولا أستقيلك. فأمر بقتله، فلما انطلقوا به طلب منهم أن يأذنوا له فيصلّي ركعتين، فأذنوا له، فصلّى ركعتين، ثم قال: لا تطلقوا عني حديداً، ولا تغسلوا عني دماً، وادفنوني في ثيابي، فإني مخاصم. قال: فقتل»[3].

«فدلّت هذه الحكاية على أن معاوية أمر بقتله لما شهد عنده الشهود بأنه ألّب على عامله بالعراق، وحصبه وهو على المنبر، وخلع البيعة لمعاوية نفسه[4]، وهو آنذاك أمير المؤمنين، وقد قال رسول الله ﷺ ـ فيما

(1) «إكليل الكرامة» ص 33 ـ 34. وانظر في هذا الموضوع «مواقف المعارضة في خلافة يزيد بن معاوية» ص 126 وما بعدها.

(2) وانظر في سبب قتل حجر بن عدي؛ «العواصم من القواصم» ص 219 وما بعدها.

(3) «مستدرك الحاكم» (3/467 ـ 468) و «المعرفة والتاريخ» للفسوي (3/415).

(4) كما في رواية ابن سعد في «الطبقات» (6/151) ط. صادر.

أخرجه مسلم من حديث عرفجة ـ:

«إنه ستكون هنات وهنات، فمن أراد أن يفرّق أمر هذه الأمة وهي جميع؛ فاضربوه بالسيف كائناً من كان».

قال الإمام النووي ـ رحمه الله ـ (12/241):

«فيه الأمر بقتال من خرج على الإمام، أو أراد تفريق كلمة المسلمين ونحو ذلك، وينهى عن ذلك، فإن لم ينته قوتل، وإن لم يندفع شرّه إلا بقتله فقُتل كان هدراً»[1].

ولو سلّمنا أن معاوية أخطأ في قتل حجر؛ فإن هذا لا مطعن فيه عليه، كيف وقد سبق هذا الخطأ في القتل من اثنين من الصحابة؛ هما: خالد بن الوليد، وأسامة بن زيد رضي الله عنهما.

أما قصّة خالد بن الوليد فرواها البخاري في «صحيحه» (4339) من حديث عبد الله بن عمر، قال: «بعث النبي ﷺ خالد بن الوليد إلى بني جذيمة؛ فدعاهم إلى الإسلام فلم يُحسنوا أن يقولوا: أسلمنا، فجعلوا يقولون: صبأنا، صبأنا. فجعل خالدٌ يقتلُ منهم ويأسِرُ. ودفع إلى كل رجل منا أسيره. حتى إذا كان يومٌ أمر خالدٌ أن يقتُلَ كل رجل منا أسيره.

فقلت: والله لا أقتلُ أسيري ولا يقتلُ رجل من أصحابي أسيرَه. حتى قدمنا على النبي ﷺ فذكرناه. فرفع النبي ﷺ يديه فقال: «**اللهم إني أبرأُ إليك مما صنع خالد**» مرّتين.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (13/194): «وقال الخطّابي: الحكمة من تبرُّئه ﷺ من فعل خالد مع كونه لم يعاقبه على ذلك لكونه مجتهداً أن يعرف أنه لم يأذن له في ذلك خشية أن يعتقد أحد أنه كان بإذنه، ولينزجر غير

(1) «لا دفاعاً عن الألباني فحسب، بل دفاعاً عن السلفية» لعمرو عبد المنعم سليم ص 214 ـ 215.

خالد بعد ذلك عن مثل فعله. ا هـ. ملخّصاً». ثم قال: «والذي يظهر؛ أن التبرّأ من الفعل لا يستلزم إثم فاعله ولا إلزامه الغرامة، فإن إثم المخطىء مرفوع وإن كان فعله ليس بمحمود».

وقصّة أسامة بن زيد في «الصحيحين»[1]؛ وذلك أن النبي ﷺ بعثه وجماعة إلى الحُرقة. قال أسامة: «فصبّحنا القوم فهزمناهم، ولحقتُ أنا ورجل من الأنصار رجلاً منهم، فلما غشيناه قال: لا إله إلا الله، فكفّ الأنصاري، فطعنتُه برمحي حتى قتلتُه. فلما قدمنا بلغ النبي ﷺ فقال: «**يا أسامة أقتلته بعد ما قال لا إله إلا الله**»؟ قلت: يا رسول الله كان متعوّذاً. فما زال يكرّرها حتى تمنّيتُ أني لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم.

وكل ما جرى من أسامة وخالد عن اجتهاد لا عن هوى وعصبِيّة وظلم.

3 ـ عبد الله بن عبد القادر التليدي:

فقد قال في كتابه الذي أسماه بـ «فضائل الصحابة والدفاع عن كرامتهم وبيان خطر مبغضيهم والطاعنين فيهم»[2]!! ص 159:

«كان معاوية وعماله ومن جاء بعدهم من بني أمية في الأقاليم والأمصار يسبّون الإمام علياً رضي الله تعالى عنه ويلعنونه على المنابر في الجمع والأعياد والمناسبات والمجامع، ويأمرون الناس بذلك وينكرون على من لم يلعنه وينل منه، بل ربما عاقبوه حتى بالقتل مضافاً ذلك منهم إلى محاربته وقتاله السالف قبل ذلك. وقد صحّت الأخبار بما قلناه في دواوين السنة، وكتب التاريخ»!!

فعن سهل بن سعد رضي الله تعالى عنه قال: استُعمل على المدينة رجل من آل مروان قال: فدعا سهل بن سعد فأمره أن يشتم علياً رضي الله

---

(1) البخاري (4269، 6872) ومسلم (96).
(2) الكتاب نشر دار ابن حزم ببيروت.

تعالى عنه، فأبي سهل، فقال له: أما إذا أبيت فقل: لعن الله أبا تراب. فقال سهل: ما كان لعلي اسم أحب إليه من أبي التراب. ثم ذكر الحديث وسبب تسميته بذلك» اهـ[1].

أقول: هذا الادّعاء ادّعاه السّقاف أيضاً؛ وهو ادّعاء لا أساس له من الصحّة، بل استشهاد هؤلاء وأمثالهم بهذا الحديث[2] لا حجّة فيه، فأين التصريح باسم معاوية فيه، ثم إن الرجل من آل مروان، والراجح أنه هو مروان نفسه، لما يؤيده من الروايات الأخرى. والله أعلم.

أما قوله ص (175) بعد أن نقل الحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه في قصة بناء المسجد وفيه قوله ﷺ: «**ويح عمار تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلى الجنة، ويدعونه إلى النار**». فجعل عمار يقول: أعوذ بالله من الفتن.

قال النووي رحمه الله تعالى في شرح مسلم (18/40): قال العلماء: هذا الحديث حجة ظاهرة في أن علياً رضي الله تعالى عنه كان محقاً، والطائفة الأخرى بغاة، لكنهم مجتهدون فلا إثم عليهم...

قلت (التليدي): الأمر كما قال، لكن ههنا إشكال طالما اختلج في صدور أهل الإيمان، وطالبي الحق، لم نجد له حلاً عند أهل السنة!! وهو أنه كيف يبقى للفئة الباغية اجتهاد وأجر ورفع الإثم، وقد اتضح لهم حقّية عليّ وخطؤهم وبغيهم بقتل عمار. ومع ذلك لم يرجعوا بل أصرّوا على محاربة الحق؟![3].

أقول: الحل موجود عند أهل السنة، ولو أن الأستاذ الفاضل كلّف

(1) وذكر هذا أيضاً في كتابه «الأنوار الباهرة بفضائل أهل البيت النبوي والذرية الطاهرة» ص 42.

(2) والحديث بهذا اللفظ في «صحيح مسلم» رقم (2409).

(3) وأورد هذا الكلام أيضاً في كتابه السابق ص 71.

نفسه العناء القليل في البحث عن توجيه الحديث؛ لوجد ذلك مسطّراً في كتب أهل السنة.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (1/645): «فإن قيل: كان قتله بصفين، وهو مع عليّ، والذين قتلوه مع معاوية، وكان معه جماعة من الصحابة، فكيف يجوز عليهم الدعاء إلى النار؟

فالجواب: أنهم كانوا ظانين أنهم يدعون إلى الجنة، وهم مجتهدون لا لوم عليهم في اتباع ظنونهم، فالمراد بالدعاء إلى الجنة؛ الدعاء إلى سببها، وهو طاعة الإمام، وكذلك كان عمار يدعوهم إلى طاعة عليّ؛ وهو الإمام الواجب الطاعة إذ ذاك، وكانوا هم يدعون إلى خلاف ذلك لكنهم معذورون للتأويل الذي ظهر لهم».

وقال أبو العباس أحمد بن تيمية الحراني ـ طيّب الله ثراه ـ:

«وكل من كان باغياً، أو ظالماً، أو متعدياً، أو مرتكباً ما هو ذنب؛ فهو قسمان: متأول، وغير متأول. فالمتأول المجتهد؛ كأهل العلم والدين الذين اجتهدوا، واعتقد بعضهم حل أمور . . . فهؤلاء المتأولون المجتهدون غايتهم أنهم مخطئون».

ثم قال: «أما إذا كان الباغي مجتهداً متأولاً، ولم يتبين له أنه باغ، بل اعتقد أنه على الحق وإن كان مخطئاً في اعتقاده؛ لم تكن تسميته «باغياً» موجبة لإثمه، فضلاً عن أن توجب فسقه.

والذين يقولون بقتال البغاة المتأولين؛ يقولون: مع الأمر بقتالهم قتالنا لهم لدفع ضرر بغيهم، لا عقوبة لهم، بل للمنع من العدوان. ويقولون: إنهم باقون على العدالة لا يفسّقون».

ثم قال: «ثم إن عماراً تقتله الفئة الباغية» ليس نصاً في أن هذا اللفظ لمعاوية وأصحابه، بل يمكن أنه أريد به تلك العصابة التي حملت عليه حتى قتلته، وهي طائفة من العسكر، ومن رضي بقتل عمار كان حكمه حكمها.

ومن المعلوم أنه كان في المعسكر من لم يرضَ بقتل عمار؛ كعبد الله بن عمرو بن العاص وغيره، بل كل الناس كانوا منكرين لقتل عمار، حتى معاوية وعمرو»[1].

وقد سبق بيان هذا الأمر في النقول التي ذكرناها عن أئمة أهل السنّة والجماعة، فللّه الحمد والمنّة.

انتهت المقدمة.

(1) «مجموعة الفتاوى» (35/47 ـ 48).



ترجمة مختصرة للمؤلف
ـ رحمه الله ـ

ـ اسمه ونسبه:

هو: محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء البغدادي؛ أبو يعلى.

ـ مولده ونشأته:

ولد ـ رحمه الله ـ لثمان ـ تسع ـ وعشرين ليلة خلت من شهر محرم سنة ثمانين وثلاثمائة.

وكانت ولادته ببغداد، حيث نشأ فيها، وتعلّم فيها. وتوفي أبوه وكان لأبي يعلى عشر سنين. وكان والده رحمه الله؛ أبو عبد الله الحسين بن محمد الفراء، من أعيان الفقهاء في المذهب الحنفي.

ـ طلبه للعلم:

بعد وفاة أبيه؛ قرأ الإمام أبو يعلى القرآن على مقرىء يعرف بابن مفرقه، ثم قرأ عليه «مختصر الخرقي» في العبادات، وقرأ الأصول والفروع، وسمع الحديث. ثم مضى رحمه الله إلى الشيخ أبي عبد الله الحسن بن حامد شيخ الحنابلة في وقته.

وبعد وفاة ابن حامد تولى القاضي أبو يعلى التدريس نيابة عنه وذلك عام 403.

ـ شيوخه:

1 ـ الحسن بن حامد بن علي بن مروان؛ أبو عبد الله البغدادي (ت: 403).
2 ـ عبيد الله بن عثمان المعروف بابن جنيقا (ت: 390).
3 ـ الحسين بن أحمد بن جعفر أبو عبد الله؛ المعروف بابن البغدادي.
4 ـ علي بن أحمد بن عمر بن حفص أبو الحسن؛ المعروف بابن الحمامي.

وغيرهم كثير، ذكرنا بعضهم.

ـ تلاميذه:

1 ـ الحافظ أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (ت: 463).
2 ـ أبو الوفا علي بن عقيل البغدادي (ت: 513).
3 ـ أبو الخطاب؛ محفوظ بن أحمد الكولذاني البغدادي (ت: 510).
4 ـ ابنه؛ القاضي أبو الحسين محمد بن محمد الفراء (ت: 526).
5 ـ إسحاق بن عبد الوهاب بن منده؛ الحافظ المقرىء.

وغيرهم كثير.

ـ مصنفاته:

للإمام أبي يعلى مصنفات كثيرة نذكر منها:

1 ـ «الأحكام السلطانية». طبع عدة مرات. وللدكتور محمد عبد القادر أبو فارس «القاضي أبو يعلى وكتابه الأحكام السلطانية».
2 ـ «إبطال التأويلات لأخبار الصفات» حققه: محمد بن الحمود النجدي. طـ. مكتبة الإمام الذهبي بالكويت. سنة 1410.

3 ـ «المسائل العقدية من كتاب الروايتين والوجهين» تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف. نشر دار أضواء السلف بالرياض. سنة 1419.

4 ـ «عيون المسائل». ذكره شيخ الإسلام في «درء التعارض» (9/36).

5 ـ «أحكام القرآن».

6 ـ «العدة في أصول الفقه» طبع بتحقيق أحمد علي المباركي. وللقاضي كتب ومصنفات أخرى كثيرة جداً.

ـ وفاته:

توفي القاضي ـ رحمه الله ـ ليلة الإثنين، يوم التاسع عشر من شهر رمضان المبارك، سنة ثمانٍ وخمسين وأربعمائة (458). وصلى عليه ابنه أبو القاسم بجامع المنصور ببغداد. رحمه الله وعلماء المسلمين رحمة واسعة.

مصادر الترجمة:

«تاريخ بغداد» (2/256) و «طبقات الحنابلة» لابنه أبي الحسين (2/193 ـ 230) و «سير أعلام النبلاء» (18/89) و «العبر» (3/243) و «البداية والنهاية» (12/94) و «شذرات الذهب» (3/306) و «القاضي أبو يعلى الفراء وكتابه الأحكام السلطانية» للدكتور محمد عبد القادر أبو فارس و «القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان» لسعود بن عبد العزيز الخلف.

ـ وصف المخطوط:

المخطوط يتضمّن إحدى عشر ورقة، كل ورقة ذات صفحتين، في كل صفحة أربعة عشر سطراً، في كل سطر أحد عشر كلمة تقريباً.

والمخطوط موجود بالمكتبة السليمانية بتركيا برقم (2763).

وكان الفراغ من نسخه في الثامن عشر من رجب، سنة تسع وستين وستمائة (669).

وقد تم نسخه على يد: يوسف بن محمد بن يوسف الهكاري.

ـ نسبة هذا المخطوط للإمام الفراء:

ذكر ابن المصنف محمد في «طبقات الحنابلة» (2/205) في ترجمة والده؛ هذا الكتاب وأثبته لوالده باسم «تبرئة معاوية». وكذلك أثبته له معظم من ترجم له.

ـ صور عن المخطوط:



كتاب فيه تنزيه خال
المؤمنين معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه
من الظلم والفسق في مطالبته بدم أمير المؤمنين
عثمان رضي الله عنه
تصنيف الشيخ الإمام القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن خلف
بن أحمد الفراء رضي الله عنه
رواية ولده الشيخ أبي الحسين محمد عنه

صورة لوحة المخطوط وعنوانه

بسم الله الرحمن الرحيم رب أعن بعونك

حدثنا القاضي الإمام أبو الحسين محمد بن القاضي الإمام أبي يعلى
محمد بن الحسين بن الفراء قال قرئ على الوالد السعيد وأنا أسمع
وذلك في رجب سنة ثمان وخمسين وأربع مائة في مسجده من الجانب
الغربي بنهر القلائين أسعدك الله بطاعته ووفقك لصالح دينك
ولنخبرك عما جرى بين علي ومعاوية رضي الله عنهما وهل يجوز أن
يضاف إلى معاوية بذلك ظلم أو فسق والجواب
والله المرشد للصواب أنه لا يجوز أن يضاف إليه شيء من ذلك بل يقال
إنه اجتهد وله أجر على اجتهاده ووجه اجتهاده أنه قال استعملني
الخليفتان من قبل وولياني على الشام عمر وعثمان رضي الله عنهما
وأنا على ما استعملاني عليه حتى تجتمع الناس على إمام فأسلم إليه ما في
يدي وأنا مطالب بدم عثمان لأني ابن عمه ووليه وأحق الناس
والله تعالى يقول ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا
وقتلته معك محمد بن أبي بكر الصديق والغافقي وأهل مصر [illegible]

صورة الصفحة الأولى من المخطوط

الفتنة ، ووجه اجتهاد علي رضي الله عنه في الامتناع اشياء منها انه
لم يعرفهم بأعيانهم ولو اقامت شهادة عليهم بقتلهم ، وقد كان
كثيرا ما يجري من قتلة عثمان فيعلم فيقوم اربعة الف مقنعين بالحديد أي ملبس
وقيل اكثر ، والثاني لو عرفهم بأعيانهم وخاف قتل نفسه وفتنة
في الامة تؤول الى انثلام الدين وتعطيل الحد ووجب تأخير الكشف
عن ذلك الى وقت انحسام الفتنة وزوال الخوف وقد صار علي يحتج
اتباعه مثل ابنه ... والاشعث بن قيس والامراء واصحاب الرايات
وجمع من اشياعهم ، والثالث انه لو عرفهم فلم تحقق مطالبة
بالقود اذ اولياء عثمان كانوا يقدحون في امامة علي ويعتقدون
انه تغلب عليهم ولا تجوز مطالبة من ليس بإمام بإقامة حد من حدود
ليس له اقامتها ، الرابع انه من حق بيعة الامام ان لا ينصب خصما
مع الامام متى لم يحكم له بل يجب الانقياد والطاعة فاذا بايعوه
ولم يلتزموا طاعته لم تجب مطالبة القصاص به وقد كانوا
يعتقدون ذلك وأعلى ابن تهاون إذا ان ولولا ما أنذا الله تعالى

صورة الصفحة الثانية من المخطوط

رسول الله صلعم استشار ابا بكر وعمر رضي الله عنهما في امر فقالا الله ورسوله اعلم

فقال رسول الله صلعم ادعوا لي معاوية فغضب ابو بكر وعمر وقالا ما كان في رسول

الله ورجلين من قريش ما يجيزان امر رسول الله حتى يبعث الى غلام من

غلمان قريش فقال رسول الله صلعم ادعوا لي معاوية فلما وقف بين يديه

فقال لهما احضراه امركما وحملاه امركما فانه قوي امين وهذه الاخبار

رواها ابو بكر بن الآجري باسناده في كتاب الشريعة وروى

ابو بكر الخيزراني في كتاب السنة باسناده عن ابي الدرداء قال دخل

رسول الله صلعم على ام حبيبة وعندها معوية فقال اتحبينه يا ام

حبيبة قالت اي والله يا رسول الله اني لاحبه قال فاحبيه فاني

احب معاوية واحب من يحبه وجبريل وميكائيل يحبان معاوية والله عز وجل

اشد حبا لمعوية من جبريل وميكائيل يا ام حبيبة وروى ابو بكر احمد

بن محمد بن عبد الخالق صاحب عبد الوهاب باسناده عن سعيد بن المسيب قال

دخل ابو سفيان على عثمان بن عفان رضي الله عنه فقال يا امير المومنين كيف رضاك

عن معاوية فقال كيف لا ارضى عنه وقد سمعت رسول الله صلعم يقول هنيئا لك

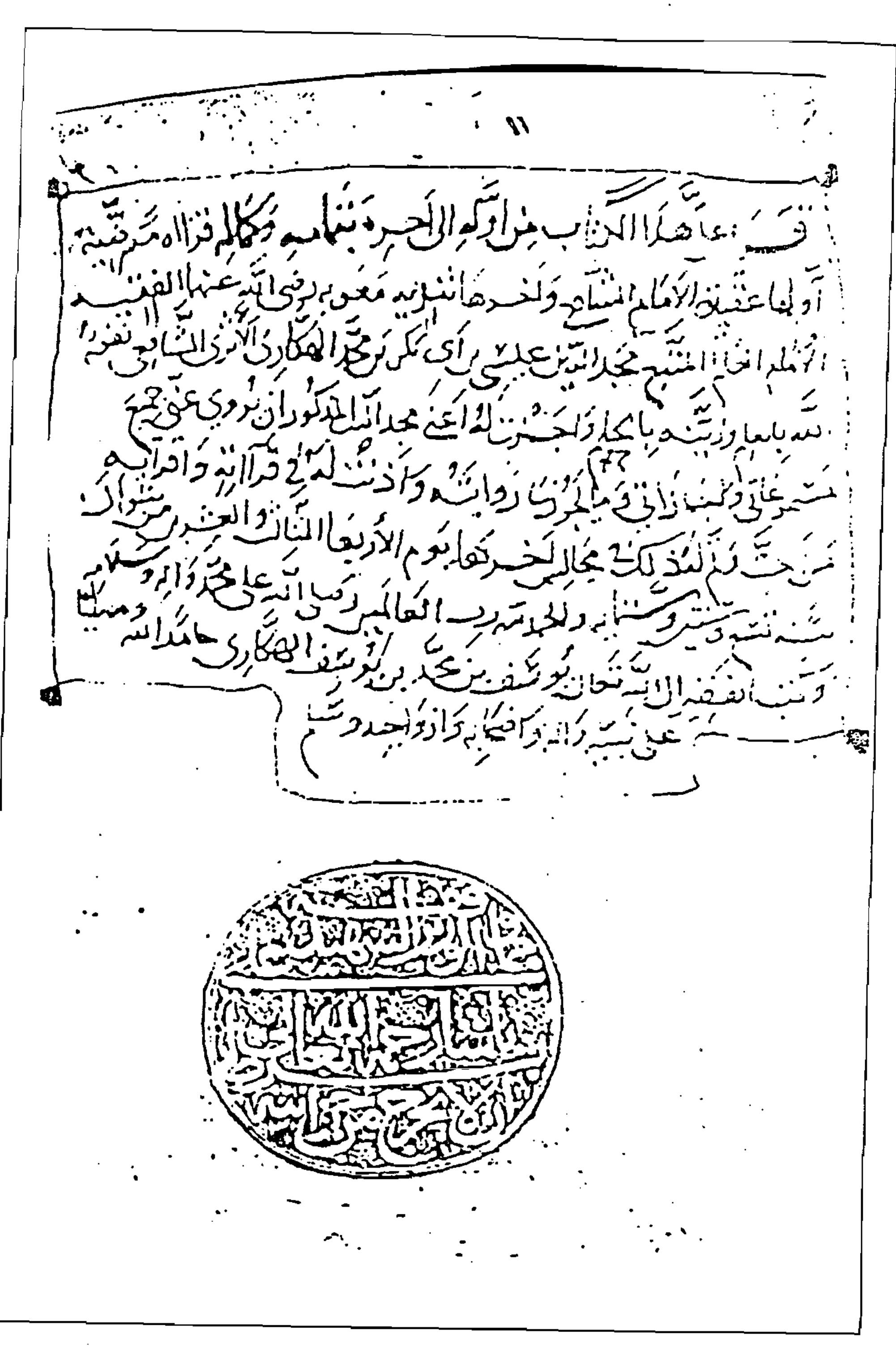
صورة الصفحة [أ] من الورقة الخامسة

يا معاوية لقد أصبحت أمينا على خبر السماء وبإسناد عن حذيفة
قال قال رسول الله صلعم يبعث معاوية وعليه رداء من نور الإيمان يوم القيامة
وقد روي في فضائله ما يطول شرحه في هذا الموضع وفيما ذكرناه كفاية
وإلى الله سبحانه نرغب وله نسأل أن لا يجعل في قلوبنا غلا لأحد من أصحاب
رسول الله صلعم وأن يغفر لنا إنه غفور رحيم والحمد لله رب العالمين
وصلواته على سيدنا محمد النبي الأمي العربي وعلى آله صلوة دائمة
انقضى الجزء — تم بحمد الله ومنه وصلواته على محمد وآله وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم رب أعن

فصل قال القاضي أبو الحسين محمد قال والدي
رحمه الله ويسمى إخوة أزواج رسول الله صلعم أخوال المؤمنين ولسنا نريد
بذلك أنهم أخوال النبي في الحقيقة كأخوال الأمهات من النسب وإنما
نريد أنهم في حكم الأخوال في بعض الأحكام وهو التعظيم لهم
لأن النبي صلعم قال الخال والد تعظيما له وقد نص أحمد على إطلاق هذه

صورة الصفحة [ب] من الورقة الخامسة



قرأ عليّ هذا الكتاب من أوله إلى آخره بتمامه وكماله قراءة مرضية
أولها عقيدة الإمام الشافعي وآخرها التنزيه معنى رضي الله عنهما الفقيه
الإمام الفاضل الشيخ مجد الدين عيسى بن أبي بكر بن محمد الهكاري الأثري الشافعي نفعه
الله بالعلم وزينه بالحلم وأجزت له أعني مجد الدين المذكور أن يروي عني جميع
ما سمع علي وكتب [illegible] وما يجوز لي روايته وأذنت له في قراءته وإقرائه
من [illegible] وتم له ذلك في مجالس آخرها يوم الأربعاء الثالث والعشرين من شوال
سنة [illegible] وستمائة والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وسلم
وكتب الفقير إلى الله تعالى يوسف بن محمد بن يوسف الهكاري حامداً الله ومصلياً
على نبيه وآله وأصحابه وأزواجه وسلم

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط

نص المخطوط

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ـ حدثنا القاضي الإمام أبو الحسين محمد بن القاضي الإمام أبي يعلى[1]؛ محمد بن الحسين بن الفراء[2]، قال:

قُرِىءَ على والدي السَّعيد؛ وأنا أسمع، وذلك في رجب سنة ثمان وخمسين وأربع مائة، في مسجده من الجانب الغربي بنهر القلائين[3]:

أسعدك الله بطاعته، ووفَّقَكَ لصالح دنياك وآخرتك، عما جرى بين عليّ ومعاوية رضي الله عنهما، وهل يجوز أن يُضَافَ إلى معاوية بذلك ظلم أو فسق؟

والجواب؛ والله الموفق للصواب:

أنه لا يجوز أن يُضافَ إليه شيء من ذلك، بل يقال: أنه[4] اجتهد، وله أجر على اجتهاده، ووجه اجتهاده أنه قال:

---

(1) رسمت في المخطوط؛ هكذا: يعلا.

(2) هو: الإمام محمد بن محمد بن الحسين بن محمد الفراء؛ أبو الحسين. ابن المصنف القاضي أبي يعلى. ولد سنة إحدى وخمسين وأربعمائة (451) في ليلة النصف من شعبان. سمع من أبيه، وأبي بكر الخطيب البغدادي. له تصانيف كثيرة في الأصول والفروع، وهو صاحب كتاب «طبقات الحنابلة». توفي سنة ست وعشرين وخمسمائة (526). انظر «الذيل على طبقات الحنابلة» (3/176) لابن رجب، و «سير أعلام النبلاء» (19/601).

(3) هو نهر يمر إلى السواقين (ناحية من نواحي بغداد) ويصب في نهر دجلة. «تاريخ بغداد» (1/113) و «معجم البلدان» (4/416).

(4) كذا في المخطوط، والصواب: إنه بكسر الهمزة.



استعملني الخليفتان من قبل، وولَّيَاني على الشام؛ عمر وعثمان رضي الله عنهما، وأنا على ما استعملاني عليه، حتى يجتمعَ الناسُ على إمامٍ، فأُسلّم إليه ما في يدي، وأنا مُطَالِبٌ بدم عثمان؛ لأني ابن عمّه ووليّه، وأحقّ الناس به[1].

والله تعالى يقول: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۗ وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورًا ﴿٣٣﴾ ﴾[2].

وقَتَلَتَهُ معك؛ محمد بن أبي بكر[3]، والتُّجِيبي[4]، والغافقي[5]، وأهل مصر، وأصحاب/ الفتنة. [١ ـ أ]

(1) انظر: «تاريخ بغداد» (207/1) و«سير أعلام النبلاء» (140/3) و«البداية والنهاية» (129/8).

(2) سورة الإسراء، الآية: 33.

قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (56/3): «وقد أخذ الإمام الحبر؛ ابن عباس من عموم هذه الآية الكريمة؛ ولاية معاوية السلطنة، وأنه سيملك، لأنه كان وليَّ عثمان، وقد قُتل عثمان مظلوماً رضي الله عنه، وكان معاوية يطالب علياً رضي الله عنه أن يسلّمه قتلته حتى يقتَصَّ منهم؛ لأنه أموي، وكان عليّ رضي الله عنه يستمهله في الأمر حتى يتمكّن ويفعل ذلك، ويطلب علي ابن معاوية أن يسلّمه الشام فيأبى معاوية ذلك؛ حتى يسلّمه القتلة، وأبى أن يبايعَ علياً هو وأهل الشام، ثم مع المطاولة تمكّن معاوية وصار الأمر إليه، كما قاله ابن عباس واستنبطه من هذه الآية الكريمة، وهذا من الأمر العجب».

(3) هو: محمد بن أبي بكر الصدّيق القُرشي، أبو القاسم المدني، وُلد عام حجة الوداع.

كان أميراً على مصر من قِبَلِ علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وكان من رجاله يوم صفين، وكان علي رضي الله عنه يثني عليه. قُتل عام ثمان وثلاثين. انظر «تهذيب التهذيب» (523/3 ـ 524).

(4) هو: كنانة بن بشر بن غياث التُّجِيبي، كان من رؤساء الجيش الذي زحف من مصر لخلع عثمان رضي الله عنه، وشارك في مقتله. وطلبه معاوية بن أبي سفيان بدم عثمان؛ فقبض عليه بمصر مع ابن حذيفة وابن عديس، وسجنهم في «لد» بفلسطين فهربوا، فأدركهم والي فلسطين فقتلهم. انظر «الإصابة» (7517/486/5) وقال الحافظ: «وإنما ذكرته لأن الذهبي ذكر عبد الرحمن بن ملجم؛ لأن له إدراكاً. وينبغي أن ينزّه عنهما كتاب الصحابة». وانظر «الأعلام» (224/5).

(5) هو: إياس بن عامر الغافقي؛ مصري. انظره في «العواصم من القواصم» ص 112.

ووَجْهُ اجتهاد عليّ رضي الله عنه في الامتناع؛ أشياء:

أحـــدها: أنه لم يعرفهم بأعيانهم، ولا أقامت شهادة عليهم بقتلهم، وقد كان كثيراً ما يقول: من قتل عثمان فليقم. فيقوم أربعة آلاف مُقَنَّع ـ أي ملبس بالحديد ـ وقيل أكثر.

والثاني: لو عرفهم بأعيانهم وخاف قتل نفسه، وفتنة في الأمة تَؤُولُ إلى إضعاف الدين وتعطيل الحدود، فكان الكفُّ عن ذلك إلى وقت انحسام الفتنة وزوال الخوف، وهذه حال عليّ في أتباعه؛ مثل الأشتر[1]، والأشعث بن قيس[2]، والأمراء، وأصحاب الرايات، وكثرة اختلافهم.

والثالث: أنه لو عرفهم؛ فلم يحضرهُ مُطَالِبٌ بالقود، لأن أولياء عثمان كانوا يقدحون في إمامة عليّ، ويعتقدون أنه مُتغلّب عليهم، ولا يجوز مطالبة من ليس بإمام بإقامة حدودٍ ليس له إقامتها[3].

والرابع: أنه من حقّ وَليّ الدّم أن لا يَنصِبَ حرباً مع الإمام متى لم يحكم له، بل يجبُ الانقياد والطاعة، فإذا بارَزَهُ ولم يلتزِم طاعة؛ لم يجب استيفاء القصاص عليه، وقد كانوا يعتقدون ذلك، وله على اجتهادِه أجران.

ولولا ما أخذَ اللّهُ تعالى/ من الميثاقِ على العلماء[4]؛ لكان تركُ الكلام [1-ب]

---

(1) هو: مالك بن الحارث بن عبد يغوث بن ربيعة بن الحارث النخعي، كان من أصحاب عليّ رضي الله عنه، وشهد معه صفّين، وولاّه مصر، ومات مسموماً. انظر «سير أعلام النبلاء» (4/34). وقد تقدّم ذكره في المقدمة.

(2) هو: الأشعث بن قيس بن معدي كرب بن معاوية الكندي، ويكنى بأبي محمد. له صحبة. انظر ترجمته في «الإصابة» (1/239/205) و «سيرأعلام النبلاء» (2/37).

(3) في هذا نظر! إذ أن أولياء عثمان لم يقدحوا في إمامة علي، ولم يقدح أحد في إمامته من الصحابة وأولي الفضل. وقد مرّ معنا في المقدمة أن معاوية أيضاً لم يقدح في إمامته وخلافته، وذكرنا هناك سبب الخلاف. والله أعلم.

(4) كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾. الآية (187) من سورة آل عمران.

في ذلك والإمساكُ عمَّا جرَى بينهم أولى، لأن هذه طريقة أئمة المسلمين[1].

ورُوِيَ عن أحمد رضي الله عنه؛ أنه سُئِلَ عما جرى بينهم، فقال: «من أنا حتَّى أتَكَلَّمَ في أصحابِ رَسُولِ الله ﷺ؟! لا أقولُ فيهم إلا الحُسْنَى»[2].

ورُوِيَ عنه في مَوضِعِ آخر أنه سُئِلَ عن ذلك، فقال: ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾[3].

وقال في رواية عبدوس بن مالك العطار[4]: «ومن تنقَّصَ أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ، أو أبغَضه؛ لحدَثٍ كان منه، أو ذكَر مسَاوِيه؛ كان مُبتدعاً حتّى يترَحَّمَ عليهم جميعاً، ويكونَ قلبُه سليماً، وقد أمر النبي ﷺ بالإمسَاكِ عَمّا جَرَى؛ فرَوَى أبو سعيد الخدري قال: قال النبيُّ ﷺ: «**دَعُوا لي أصحَابي، فإن أحدَكُم لو أنفَقَ كُلَّ يومٍ مثل أُحد؛ لم يبلُغْ مُدَّ أَحَدِهم**»[5].

(1) أما طريقة أهل البدع والضلال؛ فإنهم يتخذون من الخلاف الذي وقع بين الصحابة رضوان الله عليهم ذريعة للقدح فيهم وإسقاط عدالتهم، والطعن فيهم، ويتخذون من أخطائهم حجة لازدرائهم وانتقاصهم، وهذا لا يصدر إلا عن من ملأ الله قلبه بالنفاق والحقد على هذا الدين، وأعمى الله بصيرته عن معرفة الحق. نعوذ بالله من الخذلان.

(2) أخرجه: أبو بكر الخلال في «السنة» (2/460/713 ـ 714) بإسناد صحيح.

(3) سورة البقرة، الآية: 141.

والخبر في «تاريخ بغداد» (6/44).

(4) هو: أبو محمد؛ عبدوس بن مالك العطار، حدّث عن أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وكانت له عند الإمام أحمد منزلة عظيمة. وانظر «تاريخ بغداد» (11/115) و «طبقات الحنابلة» (1/241).

(5) إنما رواه أبو سعيد رضي الله عنه بلفظ: «**لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مُدّ أحدهم ولا نصيفه**».

أخرجه البخاري (3673) ومسلم (2541) وأبو داود (4658) والترمذي (2541).

كلهم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

والرواية التي ذكرها المصنف إنما هي من رواية أنس بن مالك رضي الله عنه، وقد وهم المصنف رحمه الله في عزوها لأبي سعيد. وقد أخرجها الإمام أحمد في «مسنده» =

وروى ابنُ مسعودٍ عن النبيِّ ﷺ قال: «إذا ذُكِرَ أصحَابي فأَمْسِكُوا»[1].

= (337/3) وصحّحها العلامة الألباني ـ رحمه الله ـ في «السلسلة الصحيحة» رقم (1923) لكن دون زيادة «كل يوم»، وهي زيادة ذكرها البرقاني في «المصافحة» من طريق أبي بكر بن عياش عن الأعمش. وقال: هي زيادة حسنة.

وأورده المحب الطبري في «الرياض النظرة» 1/17).

تنبيه: قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في «فتح الباري» (7/43):

«وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وأبي كريب ويحيى بن يحيى؛ ثلاثتهم عن أبي معاوية، لكن قال فيه: «عن أبي هريرة» بدل أبي سعيد! وهو وهم».

(1) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (10/198/10448) وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (4/108) وفي «الإمامة والرد على الرافضة» رقم (198) ص 375.

من طريق: الحسن بن علي الفسوي، ثنا سعيد بن سليمان، ثنا مسهر بن عبد الملك بن سلع الهمداني، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً.

وإسناده ضعيف؛ لأجل مسهر بن عبد الملك؛ قال النسائي: «ليس بالقوي». وقال الحافظ في «التقريب»: «لين الحديث».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (7/202، 223): «رواه الطبراني، وفيه مسهر بن عبد الملك؛ وثقه ابن حبان وغيره، وفيه خلاف، وبقية رجاله رجال الصحيح».

وتعقّبه العلامة الألباني ـ رحمه الله ـ في «السلسلة الصحيحة» (1/76) فقال: «الفسوي هذا ليس من رجال الصحيح، بل ولا من رجال سائر الستة!».

وللحديث طريق أخرى: عن النضر بن معبد، عن أبي قلابة، عن عبد الله بن مسعود به.

أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (1/142 ـ 143/210) و (7/1323 ـ 1324/ 2351) وابن أبي زمنين في «أصول السنة» (186) ص 266.

وهذا إسناد ضعيف جداً، فيه علتان:

الأولى: الانقطاع بين أبي قلابة ـ واسمه عبد الله بن زيد الجرمي ـ وبين عبد الله بن مسعود، فإن بينهما مفازات.

الثانية: النضر بن معبد؛ أبو قحذم؛ ضعيف جداً. قال ابن معين: «ليس بشيء» وقال النسائي: «ليس بثقة».

وانظر «الصحيحة» (1/77). =

وروى حُذيفةُ عن النبي ﷺ أنه قال: «**يكونُ لأصحَابِي من بعدي زلَّةً يغفِرُها اللَّهُ لهُم بسابِقَتِهِم مَعِي، ينظُرُ فيها قومٌ من بعدِهِم ويَسُبُّونَهُم بها، يكُبُّهم اللَّهُ على مَنَاخِرِهم في النَّار**»[1].

[2 ـ أ] وروى عطاء[2] عنه ﷺ أنه/ قال: «**من حَفِظَنِي في أصحَابي كُنتُ لهُ حافظاً يومَ القيامة، ومن سَبَّ أصحَابي فعليه لعنةُ اللَّهِ**»[3].

= وللحديث شواهد من حديث ثوبان، وابن عمر، وطاووس مرسلاً، كلها ضعيفة. ذكرها الشيخ الألباني في «الصحيحة» رقم (34) وبها صحّح الحديث.

(1) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (2460/6) وذكره الذهبي في «ميزان الاعتدال» (480/2 و 188/4) والحافظ في «لسان الميزان» (132/6) من طريق: منصور بن عمار، حدثنا ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير بن عقبة، عن حذيفة بن اليمان به.
وهذا إسناد ضعيف جداً؛ منصور بن عمار؛ قال ابن عدي: «منكر الحديث». وقال الدارقطني: «يروي عن ضعفاء أحاديث لا يتابع عليها».
وفي الإسناد ابن لهيعة، وهو ضعيف لاختلاطه. والله أعلم.

(2) هو: عطاء بن أبي رباح، أسلم القرشي، المكّي، مولاهم، ثقة فقيه، تابعي جليل. توفي سنة أربع عشرة ومائة. «سير أعلام النبلاء» (78/5).

(3) أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» (63/1 ـ 10/64) و (1733/1149/2). وابن أبي عاصم في «السنة» رقم (1001) واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (2347/1322/7).
من طريق: أبي معاوية، ثنا محمد بن خالد الضبّي، عن عطاء بن أبي رباح، قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.
وهذا إسناد صحيح، لكنه مرسل.
قال المحدث الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ في «ظلال الجنة» ص 469:
«حديث حسن، وإسناده مرسل صحيح، ورجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير محمد بن خالد، وهو الغبي! ـ كذا ـ الملقّب بسور الأسد، وهو صدوق.
وللحديث بعض الشواهد الموصولة المسندة، ومن أجلها أوردت الحديث في «الصحيحة» (2340)».
قال محقق كتاب «شرح أصول الاعتقاد» للآلكائي بعد أن ذكر كلام الشيخ: «وهذا=

والدلالة على إبطَالِ القول بإضَافَةِ الظُّلم والفِسْقِ إلى أحدِهم؛ وجوه:
أحدُها: قولُه تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾[1].

وقد كان معاويةَ مِمَّن آمنَ معَهُ، فقد لَحِقَتْهُ مدحَةُ اللَّهِ.

وقال تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾[2].

وروي عن ابن سيرين[3]؛ أن علياً قال: «إني أرجوا[4] أن أكون أنا وعثمان ممن قال الله: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾[5].

= تساهل منه حفظه الله»!.

ذلك أن المحقق الفاضل ضعف إسناد الحديث لعلتين:

الأولــى: الانقطاع بين عطاء والنبي ﷺ.

الثانية: محمد بن خالد؛ قال فيه الأزدي: «منكر الحديث».

قلت: وهذا الكلام متعقّب من وجهين:

الأول: أن للحديث شواهد موصولة وإن كانت ضعيفة، لكنها تصلح للشواهد.

الثاني: محمد بن خالد الضّبي؛ وثّقه غير واحد؛ فقد قال أبو حاتم: «ليس بحديثه بأس» ووثقه ابن حبان، وقال الذهبي وابن حجر: «صدوق». هذا والله تعالى أعلم.

(1) سورة التحريم، الآية: 8.

(2) سورة الحجر، الآية: 47.

(3) هو: محمد بن سيرين؛ مولى أنس بن مالك، تابعي ثقة جليل، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان، وتوفي لتسع مضين من شوال سنة عشر ومائة (110). «سير أعلام النبلاء» (4/606).

(4) كذا رسمت، والصواب رسمها دون الألف (أرجو).

(5) أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» (2/766/1057) من طريق: الأشعث بن عبد الله الحُدّاني، عن محمد بن سيرين، عن أبي صالح، عن علي رضي الله عنه قال: فذكره.

وهذا إسناد صحيح.

وأخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» (1/535، 553، 634/698، 729، 851) والخلال في «السنة» (2/390/556) والخطيب البغدادي في «تاريخه» (14/432). من طريق: أم عمر بنت حسان بن زيد أبي الغصن، قالت: سمعت أبي يقول: فذكر قصة وفيها الأثر.

وأخرجه أحمد أيضاً في «الفضائل» (2/930/1291) و (2/934/1299) والبيهقي=

= في «الاعتقاد» ص 528 واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (8/1489/2706). من طريق: منصور، عن إبراهيم النخعي قال: استأذن ابن جرموز الذي قتل الزبير على علي.. ثم ذكر القصة.

وهذا إسناد ضعيف لانقطاعه، فإن إبراهيم لم يلق علياً رضي الله عنه.

وقد اختلف فيه على منصور، فمرة يرويه عنه جرير عن إبراهيم النخعي، ومرة يرويه عن سفيان عن إبراهيم وجعفر، عن أبيه أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين. وأبو جعفر لم يلق علياً أيضاً.

وله طريق أخرى عند أحمد في «الفضائل» (2/932/1295) عن طلحة بن يحيى، قال حدثني أبو حبيبة، قال جاء عمران بن طلحة إلى علي فقال: ... وذكر قصته.

ومن طريق أبي مالك الأشجعي عن أبي حبيبة به. أخرجه في «الفضائل» (2/933/1298) وابن سعد في «الطبقات» صادر (3/224) وابن جرير في «تفسيره» (14/25 ـ 26) والحاكم في «المستدرك» (3/376).

وله طريق أخرى عند أحمد في «الفضائل» (2/935/1300) وابن سعد (3/225) وابن جرير (14/25) عن أبان بن عبد الله البجلي، عن نعيم بن أبي هند، عن ربعي بن حراش، عن علي به.

وهذا إسناد صحيح.

وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (2/816/1250) جوابرة ـ من طريق: يوسف بن يعقوب، عن الصلت بن عبد الله بن الحارث بن نوفل، حدثني أن أباه حدّثه قال: قدمت مع علي الكوفة.. فذكره.

وفي إسناده؛ «الصلت بن عبد الله، قال عنه الحافظ في «التقريب»: «مقبول».

وأخرجه الحاكم (3/105) من طريق: يعقوب بن عبد الله القمي، عن هارون بن عنترة، عن أبيه قال: ... فذكره.

وإسناده ضعيف؛ يعقوب بن عبد الله القمي؛ «صدوق يهم» كما في «التقريب» (7822).

وهارون بن عنترة؛ ضعّفه الدارقطني، ووثقه أحمد وابن معين، وقال أبو زرعة: «لا بأس به».

وأخرجه: اللالكائي في «شرح الأصول» (7/1433/2573) وابن الأعرابي في «معجمه» (2/856/1774) والخلال في «السنة» (2/390/555). من طريق: شعبة، عن حبيب بن الزبير، عن عبد الرحمن بن الشرود عن علي به. =

وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[1].

ورُوِيَ عن ابن عباس أنه قال: «أمر الله بالاستغفار لأصحاب محمد ﷺ وهو يعلمُ أنهم سيقتتلون»[2].

ـ الوجه الثاني من الدليل:

أن كلامَ عليّ رضي الله عنه في معاوية رضي الله عنه، وفي أصحابه بالجَمِيلِ. فرُوِيَ عن إبراهيم[3] قال: لمَّا سَارَ عليٌّ إلى معاويةَ قيلَ: «سارَ أهلُ

= وأخرجه عمر بن شبّه في «تاريخ المدينة» (4/1266) من طريق: محمد بن عبيد الله الأنصاري، عن أبيه قال: كنت وعلياً.. فذكره.

وبهذه الطرق يرتقي الأثر إلى درجة الصحة، والله أعلم.

(1) سورة الحشر، الآية: 10.

(2) أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» (1/69 ـ 70، 18/1152، 1741) والآجري في «الشريعة» (3/540/ 2033) واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (7/1318، 2339/1324، 2353) وابن بطة في «الشرح والإبانة» ص 119 رقم (46) وأحمد بن منيع كما في «المطالب العالية» (9/379/4607).

من طريق: معاوية، ثنا رجل، عن مجاهد، عن ابن عباس أنه قال: فذكره.

وفيه الرجل الذي أُبهم.

وأورده البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (7/338/7001) وقال: «رواه أحمد بن منيع موقوفاً بسند فيه راوٍ لم يسم».

وأخرجه الآجري في «الشريعة» (3/540/2034) من طريق: الحسن بن عمارة، عن الحكم بن عتيبة، عن مقسم، عن ابن عباس به.

وهذا إسناد ضعيف جداً لأجل الحسن بن عمارة، فهو «متروك».

(3) هو: إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو بن ربيعة النخعي اليماني ثم الكوفي، تابعي جليل فقيه، توفي سنة ست وتسعين وهو ابن خمسين سنة. «سير أعلام النبلاء» (4/520).

الجنة إلى أهل الجنة»[1].

[2 ـ ب] وروَى حمزةُ بن يسار عن أبيه قال: وقفَ عليٌّ بن أبي طالب/ على قتلاَهُ وقتلَى معاويةَ، فقال: «غفرَ اللَّهُ لكُم» للفريقَيْنِ جَمِيعاً.

وبإسنادِهِ عن يزيدَ بن الأصم[2]؛ لما وقَعَ عليه الصُّلحُ بين عليّ ومعاويةَ يوم صفّين، خرج عليٌّ فمشَى في قتلاَهُ فقال: «هؤلاء في الجنة». ثم خرج إلى قتلى معاوية فمشى فيهم، فقال: «هؤلاء في الجنة، ويصيرُ الأمر إليَّ وإلى معاوية»[3].

وروى ميمون بن مِهْرَان[4]، قال: مَرَّ عليٌّ برجلٍ يومَ صفّين مقتولٌ، ومعه الأشتر، فقال: عَهِدْتُهُ مُؤمناً، ثم قُتِلَ على ضَلاَلٍ. فقال عليّ: «والآن هو مُؤمن»[5].

---

(1) لم أقف عليه.

(2) من جلّة التابعين، ولأبيه الأصم صحبة، واختلف في اسم أبيه فقيل: عمرو، وقيل: عبد عمرو، البكائي؛ وهو ابن أخت أم المؤمنين ميمونة، وحدّث عنها، وعن ابن خالته؛ ابن عباس. مات سنة ثلاث ومائة. «سير أعلام النبلاء» (4/517).

(3) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (15/303) والطبراني في «المعجم الكبير» (19/307/688) من طريق جعفر بن برقان، عن يزيد بن الأصم عن علي رضي الله عنه.

ويزيد بن الأصم «لم تصح روايته عن علي رضي الله عنه»، كما في «سير الأعلام» للذهبي (4/517).

(4) هو: ميمون بن مهران الجزري الرّقي؛ أبو أيوب، تابعي فقيه ثقة، ولد سنة سبع وثلاثين، حدّث عن عائشة وابن عمر وأبي هريرة وابن عباس وغيرهم. توفي سنة سبعة عشر ومائة. «سير أعلام النبلاء» (5/71) و «حلية الأولياء» (4/82).

(5) لم أجده عن ميمون بن مهران، لكن أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (4/31/3563) من طريق عبد الواحد بن أبي عون قال: مرّ علي بن أبي طالب رضي الله عنه يوم صفين وهو متكىء على الأشتر، فمرّ حابس ـ وكان حابس من العباد ـ فقال الأشتر: يا أمير المؤمنين حابس معهم! عهدي به والله مؤمن! فقال علي: فهو اليوم مؤمن».

وإسناده ضعيف؛ عبد الواحد بن أبي عون «صدوق يهم» وهو لم يدرك علياً. والله أعلم.

وروى عبدُ الله بن عُروة[1] قال: أخبرني من شَهِدَ صفّين، قال: رأيتُ عليّاً خرجَ في بعضِ تلك اللّيالي فنظرَ إلى أهل الشام، فقال: «اللَّهُمَّ اغفِرْ لي ولهم»[2].

وروى الشَّعبي[3] قال: قلتُ للحارث[4]: ما شأنُ الحسن[5] بايعَ مُعاويةَ؟

قال: إنه سَمِعَ من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ما سمعتُ.

قلت: وما سمعتَ؟

قال: سمعتُه يقول: «لا تكرَهُوا إمارةَ معاوية، فإنكم لو فَقَدْتُمُوهُ رأيتُم رءُوساً تبدُر عن كواهِلِها كأنها الحنظَل»[6].

وأخبرنا أبو محمد بن جابر العطّار في الإجازة؛ بإسناده عن إبراهيم[7] قال: لما سار عليُّ بن أبي طالب من ذي قَار إلى أهل البصرة، قال: تحدَّثَ الناسُ، فقالوا:/ سارُوا أهلَ الجنة إلى أهلِ الجنة. [3 ـ أ]

وبإسناده عن أبي مَيْسَرة؛ عمرو بن شُرَحْبيل[8] ـ وكان من أصحاب عليّ،

---

(1) هو: عبد الله بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي. تابعي ثقة. ولد سنة (30) وتوفي سنة (126). انظر: «تهذيب التهذيب» (2/385).

(2) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (15/297).

(3) هو: عامر بن شراحيل بن عبد بن ذي كبار الشعبي؛ أبو عمر الهمداني، من حمير، من دول اليمن سابقاً. علامة عصره وراوية من التابعين، يضرب به المثل في حفظه. ولد ونشأ ومات في الكوفة، وكانت ولادته سنة تسع عشرة، وقيل: سنة إحدى وعشرين. وتوفي سنة أربع ومائة. انظر: «حلية الأولياء» (4/310) و «تاريخ بغداد» 12/227) و «سير أعلام النبلاء» (4/294).

(4) هو: الحارث بن مالك بن قيس الليثي، المعروف بابن البرصاء.

(5) أي: الحسن بن علي رضي الله عنهما.

(6) أورد نحوه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (15/293).

(7) أي: النخعي.

(8) هو: عمرو بن شُرحبيل؛ أبو ميسرة الهمداني الكوفي، حدّث عن عُمر وعلي وابن مسعود وغيرهم. توفي بالكوفة في ولاية عبد الله بن زياد. «سير أعلام النبلاء» (4/135).

قال: غفَا ليلة صفّين، فرأى الناسَ قد حُشروا، فقُصَّ لبعضِهم من بعض، ثم قيل لهم: «ادخلُوا الرحمة»[1].

ـ الوجه الثالث من الدليل: أنه لم ينفرِد معاويةُ في القتال، بل قد شاركه في ذلك طلحة، والزبير، وعائشة رضوان الله عليهم أجمعين.

ومعلومٌ أن طلحةَ والزُّبير من جُملةِ العَشَرة المَقْطُوعِ لهم بالجنة، بقول النبي ﷺ: **«عشرةٌ من قُريش في الجنة»**[2] وذكر من جملتهم طلحة والزبير،

---

(1) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (15/290 ـ 291) وسعيد بن منصور في «سننه» (2/340/2956) بإسناد صحيح.

(2) أخرجه بهذا اللفظ: الحميدي في «مسنده» (1/45/84) من طريق: سفيان، ثنا حصين بن عبد الرحمن السلمي، عن هلال بن يساف، عن ابن ظالم، عن سعيد بن عمرو بن نفيل مرفوعاً.

وإسناده حسن، حصين بن عبد الرحمن السلمي؛ «ثقة تغير حفظه في الآخر»، كما في «التقريب» (1369).

ولكن رواية سفيان عنه قبل تغير حفظه.

وابن ظالم؛ هو: عبد الله بن ظالم. «صدوق» ليّنه البخاري، لكن وثقه العجلي وابن حبان، وروى عنه جمع، وحسّن حديثه الترمذي.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (1/29) من طريق: سُعير بن الخِمس، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر مرفوعاً.

وإسناده صحيح، سُعير بن الخِمس؛ وثقه ابن معين ويعقوب بن سفيان، والدارقطني، وابن حبان، والترمذي وغيرهم.

وحبيب بن أبي ثابت؛ «ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس» «التقريب» (1084).

قلت: وسبب وصف الحافظ له بأنه كثير الإرسال والتدليس؛ روايته لحديث ترك الوضوء من القبلة، وحديث المستحاضة، حيث قال بعض الحفاظ: لم يسمعه من عروة. وبعضهم قال: لم يسمع من عروة شيئاً، لكن هذا ردّه أبو داود بقوله: «وقد روى حمزة الزيات، عن حبيب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة حديثاً صحيحاً». «السنن» (1/94).

وعلى كل حال فقد صحّ سماعه من ابن عمر كما قال العجلي وابن خزيمة وغيرهما. انظر «تهذيب التهذيب» (1/348). =

وهما من جملة السّتَّةِ الذين جعلَ عمر بن الخطاب الخلافة شُورى فيهم.

ورُوِيَ أنَّ عِمرانَ بن طَلْحَةَ[1] دخلَ علَى عَليّ بعد مَا فَرَغَ من أصحاب الجمل، فرحَّبَ به، وقال: «إني لأرجُوا[2] أن يجعلني اللَّهُ وأباكَ من الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَـٰبِلِينَ﴾[3]. قال: ورجلان جالسان على ناحيةِ البساط، فقالا: تقتُلهم بالأمس، وتكونون إخواناً في الجنة!

فقال علي: قومٌ[4] أبعدُ أرضٍ وأسحقُها، فمن هو إذا لم أكن أنا وطلحة؟»[5].

وروَى أبو جعفر[6]، قال: جلسَ عليٌّ وأصحابه يومَ الجمل يبكون على طلحةَ والزبير رحمةُ الله عليهما/ . [3 ـ ب]

وروَى زِرُّ بن حُبَيْش[7] أن عليّاً قِيلَ لَهُ: قَاتِلَ الزُّبير[8] بالباب. فقال: «بَشِّر قاتل ابن صَفِيَّةَ بالنار، سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**لكُلِّ نبيٍّ حَوَارِي**،

= وللحديث طرق وشواهد كثيرة بغير هذا اللفظ؛ انظرها في «السنة» لابن أبي عاصم، بتحقيق الشيخ الفاضل باسم الجوابرة ـ حفظه الله ـ (2/ 948 ـ وما بعدها).

(1) هو: عمران بن طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب؛ من بني أسد بن خزيمة. والده الصحابي الجليل: «طلحة بن عبيد الله» وأمه «حمنة بنت جحش». انظر «السير» (4/ 370).

(2) كذا، والصواب رسمها: [لأرجو].

(3) سورة الحجر، الآية: 47.

(4) في «فضائل الصحابة»: [قوماً].

(5) سبق تخريجه. وهذا لفظ أحمد في «فضائل الصحابة» (1298).

(6) هو: السيّد الإمام؛ أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ولد سنة ست وخمسين، روى عن جدّيه؛ النبي ﷺ وعليّ رضي الله عنه مرسلاً، توفي سنة أربع عشرة ومائة. «سير الأعلام» (4/ 401).

(7) هو: زرّ بن حُبيش بن حُباشة بن أوس؛ أبو مريم الأسدي الكوفي، الإمام القدوة مقرىء الكوفة، أدرك الجاهلية، ولم ير النبي ﷺ، حدّث عن جمع من الصحابة، وكان ثقة كثير الحديث. مات سنة إحدى وثمانين. «السير» (4/ 166).

(8) هو: عميرة بن جرموز وقيل: عمرو.

وإن الزُّبير حَوارِيّ»[1].

(1) الحديث مروي عن علي وجابر بن عبد الله وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهم.

1ـ أما حديث علي رضي الله عنه:

فأخرجه: أحمد في «المسند» (1/89، 102، 103) وفي «فضائل الصحابة» (1271، 1272، 1273) والترمذي (3744) والطيالسي في «مسنده» (163) وأبو نعيم في «الحلية» (4/186) وابن أبي شيبة في «مصنفه» (12/93/12217) والحاكم (3/367) وابن أبي عاصم في «السنة» (2/921/1422، 1423) جوابرة، وفي «الآحاد والمثاني» (1/159/196) و «الطبراني في «المعجم الكبير» (1/83/243) والبزار (2/179/556) كشف الأستار، والآجري في «الشريعة» (3/396/1831) واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد»(8/1488/2703 ـ 2704) وابن شاهين في «الكتاب اللطيف لشرح مذاهب أهل السنة» (160).

من طرق عن: عاصم بن بهدلة، عن زر بن حبيش، عن علي به.

وإسناده حسن؛ عاصم بن بهدلة هو: ابن أبي النجود «صدوق له أوهام».

وله طريق أخرى عند الطبراني في «المعجم الصغير» (2/12) عن عمر بن محمد بن الحسن الأسدي، حدثنا أبي، حدثنا شريك، عن العباس بن ذريح، عن مسلم بن يزيد، عن علي به.

وإسناده فيه ضعف ولين.

محمد بن الحسن الأسدي؛ «صدوق فيه لين». «التقريب» (5816).

وشريك هو: ابن عبد الله النخعي؛ «صدوق يخطىء كثيراً، وتغيّر حفظه منذ وُلِّي القضاء بالكوفة» «التقريب» (2787).

قلت: وقد تفرد به عن العباس بن ذريح كما قال الطبراني.

2 ـ حديث جابر بن عبد الله الأنصاري:

أخرجه البخاري: (2846، 2847، 2997، 3719، 4113، 7261) ومسلم (2415) وأحمد في «المسند» (3/307، 314، 338، 365) وفي «فضائل الصحابة» (2/916 ـ 917/1264) والترمذي (3745) وابن ماجه (122) والنسائي في «الكبرى» (5/60/8213) وأبو عوانة في «صحيحه» (4/301) والبيهقي في «دلائل النبوة» 3/431) وابن أبي شيبة في «مصنفه» (12/92/12212) وابن حبان في «صحيحه» (15/443/6985) وابن أبي عاصم في «السنة» (2/922/1424) جوابرة، وفي «الآحاد والمثاني» (1/158/194) والآجري في «الشريعة» (3/397 ـ 398/1835).

من طرق عن: محمد بن المنكدر عن جابر به. =

وروى عبد الله بن محمد[1]؛ مرَّ عليٌّ على قتلى أهل البصرة، فقال: «اللهم اغفر لهم» ومعه محمد بن أبي بكر وعمّار بن ياسر، فقال أحدُهما للآخر: اسْمَعْ ما يقول؟ فقال الآخر: اسكُت، لا يزيدك.

= وأخرجه أحمد (3/314) وأبو عوانة (4/301) وابن أبي عاصم في «السنة» (2/924/1427) وفي «الآحاد والمثاني» (1/159/195). من طريق: هشام بن عروة، عن وهب بن كيسان، عن جابر به.

3 ـ حديث عبد الله بن الزبير:

أخرجه: أحمد (4/4) وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (3/615/761) والبزار (3/213/2598) كشف الأستار، وابن أبي عاصم في «السنة» (2/923/1426) وفي «الآحاد والمثاني» (1/157/193) والآجري في «الشريعة» (3/398/1836) واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (8/1488/2702).

كلهم من طريق: حماد بن زيد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير به.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (9/151): «رواه أحمد والطبراني والبزار، وإسناد أحمد المتّصل رجاله رجال الصحيح».

وقال البزار: «ولا نعلم أحداً قال: عن هشام عن أبيه إلا حماد بن زيد».

قلت: وهذا متعقّب؛ لأن المنذر بن عبد الله الحزامي رواه عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن الزبير، كما عند اللالكائي في «شرح الأصول» (8/1490/2707).

واختلف فيه على هشام؛

فرواه البزار (3/213/2599) من طريق: أبي معاوية، عن هشام، عن وهب بن كيسان، عن ابن الزبير.

ورواه الحاكم (3/362) من طريق: يونس بن بكير، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن الزبير بن العوام.

وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين» ووافقه الذهبي.

وقال العلامة الألباني ـ رحمه الله ـ في «الصحيحة» (4/498): «قلت: وفيه نظر، فإن يونس بن بكير لم يحتج به البخاري؛ وإنما أخرج له تعليقاً، وفي «التقريب»: «يخطىء». ولذلك فروايته هذه شاذة، إن لم نقل منكرة؛ لمخالفته الثقات».

فلعل الراجح طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير. والله أعلم.

(1) هو: عبد الله بن محمد بن الحنفية بن علي بن أبي طالب؛ أبو هاشم الهاشمي، مات سنة ثمان وتسعين. «سير الأعلام» (4/129).

وروى عرَيب بن محمد ـ أو محمد بن عرَيب[1] ـ قال: قامَ رجلٌ فذكرَ عائشةَ عند عليّ، فجاء عمار، فقال: «من هذا الذي يتناوَلُ زوجةَ نبيّنا؟!! اسكت مقبوحاً منبُوذاً مذموماً مَدْحُوراً»[2].

وروى عبد خير، قال: قيل لعليّ يومَ الجمل: قتلتَ الرجالَ، ولم تَسْبِ الذُّريّة؟

قال: «فأيُّكُم يضربُ بسَهْمِه أُمَّ المؤمنين عائشة؟!».

وروى المغيرة[3] قال: لما أتى معاويةَ نَعْيُّ عليّ بن أبي طالب؛ وهو قائِلٌ

---

(1) هو العالم الثقة؛ أبو بكر، محمد بن عُرَيب بن عبد الله البغدادي. «تاريخ بغداد» (3/147) و «السير» (16/440).

(2) أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» (2/1100/1631) من طريق: وكيع، عن أبيه، عن أبي إسحـق، عن عُريب بن حُميد به.

وإسناده ضعيف لأجل أبي إسحـق السبيعي؛ ثقة، لكنه اختلط بأخرة، وهو مدلّس.

والجراح بن مليح «صدوق يهم»، «تقريب» (908).

وأخرجه أحمد (2/1108/1648) والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (3/186).

من طريق: إسرائيل بن يونس عن أبي إسحـق به.

وإسرائيل بن يونس سمع من أبي إسحـق بعد الاختلاط.

وتابعهما سفيان الثوري، عن أبي إسحق، عن عمرو بن غالب، عند الترمذي (3888) والآجري في «الشريعة» (3/475/1945).

وسماع سفيان من أبي إسحـق قبل الاختلاط. وعمرو بن غالب لم يرو عنه سوى أبي إسحـق، وقال عنه الحافظ «مقبول» يعني عند المتابعة، وقد توبع تابعه غريب بن حميد كما مرّ.

لكن بقي تدليس أبي إسحـق، وهو لم يصرّح بالتحديث.

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن».

وقال الألباني: «ضعيف الإسناد». ضعيف سنن الترمذي (815).

تنبيه: عزا الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ هذا الأثر كله للبخاري، كما في «البداية والنهاية» (7/237). والذي عند البخاري قوله: «إني لأعلم أنها زوجته في الدنيا والآخرة، ولكن الله ابتلاكم لتتبعوه أو إياها». «صحيح البخاري» (3772).

(3) هو: المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود بن معتب، من الصحابة، ولد بالطائف، =

مع امرأته في يوم صَائِفٍ؛ قال: «إنا لله وإنا إليه راجعون» ماذا فَقَدُوا من العلم والفضل والخير».

وقد رُوِيَ له من الفضَائِلِ؛ ما يمنع أن يتطَرَّقَ عليهِ ظُلم أو فسق.

فروى مسلَمَةُ بن مَخْلَد[1]، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**اللَّهُمَّ عَلِّم معاويةَ الكتابَ، ومَكّن لهُ في البلاد، وقِهِ العذاب**»[2]. ودُعاء النبي ﷺ لا يُرَد/ . [4-أ]

= وأسلم في السنة الخامسة، شهد الحديبية واليمامة وفتوح الشام، مات سنة خمسين. «السير» (21/3).

(1) هو: مسلمة بن مَخْلَد بن صامت الأنصاري الخزرجي، صحابي صغير، ولد في السنة الأولى من الهجرة، ولاّه معاوية مصر سنة سبع وأربعين، وتوفي بالإسكندرية في شهر ذي القعدة سنة اثنتين وستين. «سير الأعلام» (424/3).

(2) أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» (1750/1158/2) والخلال في «السنة» (450/2 ـ 698/451) والآجري في «الشريعة» (1977/500/3) والطبراني في «المعجم الكبير» (1065/439/19 ـ 1066).

من طريق أبي هلال الراسبي، ثنا جبلة بن عطية، عن مسلمة بن مخلد، أو عن رجل عن مسلمة بن مخلد.

وهذا إسناد ضعيف؛ لأجل الانقطاع بين أبي هلال الراسبي وجبلة بن عطية.

وشك فيه أبو هلال، فتارة يرويه عن مسلمة، وتارة عن رجل عن مسلمة.

وقال الذهبي في «السير» (125/3): «فيه رجل مجهول».

وله شاهد من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه:

أخرجه أحمد في «المسند» (127/4) وفي «فضائل الصحابة» (1748/1155/2) والخلال في «السنة» (696/449/2) وابن حبان في «صحيحه» (191/16 ـ 7210/192)والآجري في «الشريعة» (497/3 ـ 1970/498 ـ 1973) والبزار (2723/267/3) كشف، والطبراني في «المعجم الكبير» (628/251/18) وابن عدي في «الكامل» (2402/6).

من طريق: معاوية بن صالح، عن يونس بن سيف (ووقع في «كشف الأستار»: يونس بن زيد!) عن الحارث بن زياد، عن أبي رُهم، عن العرباض بن سارية قال: سمعت رسول الله ﷺ وهو يدعونا إلى السّحور في رمضان، قال: «**هلموا إلى الغداء المبارك**» ثم سمعته يقول: «**اللهم علّم معاوية الكتاب والحساب، وقه العذاب**».

وهذا إسناد ضعيف؛ =

وروى أبو إسحـق بن وحشي، عن أبيه وحشي، عن جدّه، قال: كان معاوية رَدِيفَ رسول الله ﷺ، فقال له رسول الله ﷺ: «**ما يليني منكَ؟**» قال: بطني وصَدْرِي. قال: «**مَلأَهُما اللَّهُ عِلماً وحِلْماً**»[1]. وروى ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «**يطلعُ عليكم من هذا الباب رجلٌ من أهل الجنة**» فطلع معاوية، ثم قال من الغد مثل ذلك، فطلع معاوية، ثم قال من الغد مثل ذلك؛ فطلع معاوية، فقال رجل: يا رسول الله! أهو هذا؟ قال: «نعم»[2].

= قال البزار: «لا نعلمه يُروى عن العرباض إلا بهذا الإسناد، وفيه الحارث بن زياد».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (9/356): «رواه البزار وأحمد والطبراني، وفيه الحارث بن زياد؛ ولم أجد من وثقه، ولم يرو عنه غير يونس بن سيف، وبقية رجاله ثقات، وفي بعضهم خلاف».

والحارث بن زياد «مجهول» كما قال الذهبي وابن عبد البر وغيرهما. ولم يوثقه غير بن حبان.

وأخرج الشطر الأول من الحديث؛ أبو داود (2344) والنسائي (4/145) بنفس الإسناد.

والإسناد كان قد حسّنه العلامة الألباني في «المشكاة» (1997) ولكنه تراجع عن تحسينه في «السلسلة الضعيفة» (4/431) وفي تعليقه على «صحيح ابن خزيمة» (3/214/1938). لكنه صحّحه بمجموع طرقه.

وللحديث طريق أخرى مرسلة عند أحمد في «فضائل الصحابة» (2/1158/1749) من طريق أبي المغيرة، ثنا صفوان، قال: حدثني شريك بن عبيد أن رسول الله ﷺ دعا لمعاوية: فذكره.

فبهذه الطرق يكون الحديث حسناً لغيره. والله أعلم.

(1) أخرجه الآجري في «الشريعة» (3/500/1978) والبخاري في «التاريخ الكبير» (8/180) وابن منده في «معرفة أسامي أرداف النبي ﷺ» ص 34 ـ 35.

من طريق: وحشي بن إسحـق قال: حدثني أبي إسحـق بن وحشي، عن أبيه وحشي، عن أبيه عن جدّه.

وهذا إسناد ضعيف؛ وحشي وأبوه فيهما جهالة.

وقال الذهبي في «السير» (3/127) بعد أن ذكر الحديث: «عن صالح جزرة قال: لا يُشتغل بوحشي ولا أبيه».

وانظر «ميزان الاعتدال» (4/331).

(2) باطل؛ أخرجه الآجري في «الشريعة» (3/503/1982) وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (10/393).

من طريق: عبد العزيز بن بحر القرشي، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن =

وروى ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ لمعاوية: **«يا معاوية! أنت منّي وأنا منك، لتزاحمني على باب الجنة كهاتين؛** وأشار بإصبعيه؛ الوسطى والتي تليها»[1].

وروى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ ناول معاوية سهماً، فقال: **«يا معاوية! خذ هذا السهم حتى تلقاني في الجنة»**[2].

= عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن أبيه، عن ابن عمر مرفوعاً.

عبد العزيز بن بحر؛ قال ابن عدي: «مجهول ليس بمعروف».

وإسماعيل بن عياش الحمصي؛ «مخلِّط في روايته عن غير أهل بلده»، وعبد الرحمن ابن عبد الله بن دينار مدني، وعبد الرحمن «صدوق يخطىء».

والخبر أورده الذهبي في «الميزان» (2/623) وقال: «خبر باطل». وانظر «لسان الميزان» (4/27).

وأورده الكناني في «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة» (2/20).

(1) موضوع؛ أخرجه الآجري في «الشريعة» (3/503/1983) والخلال في «السنة» (2/454/704) واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (8/1528/2779). من نفس الطريق السابق. ووقع عند الخلال: «عبد العزيز بن عمر!» ووقع في «شرح أصول الاعتقاد»: «عبد العزيز بن يحيى». والحديث أورده الذهبي في «السير» (3/131) وقال: «هذه الأحاديث ظاهرة الوضع».

(2) موضوع؛ أخرجه الآجري في «الشريعة» (3/503 ـ 504/1984) والبغدادي في «تاريخه» (13/496) وابن الجوزي في «الموضوعات» (2/258/814 ـ 816).

من طريق: وزير بن عبد الرحمن ـ أو ـ عبد الله الجزري، عن غالب بن عُبيد الله العُقيلي الجزري، عن عطاء، عن أبي هريرة به.

وغالب بن عُبيد؛ متروك.

وقال الخطيب: «تفرّد بروايته عن عطاء؛ غالب بن عبيد الله، وكان ضعيفاً».

وقال ابن حبان في «المجروحين» (2/201) بعد أن ذكر الحديث: «كان ممن يروي المعضلات عن الثقات، حتى ربما سبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها، لا يجوز الاحتجاج بخبره بحال».

وقال ابن الجوزي: «هذا حديث موضوع لا أصل له».

وقال ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (2/6): «وفيه وزير بن عبد الرحمن وغالب بن عبيد الله الجزريان؛ ليسا بشيء».

وانظر «ميزان الاعتدال» (3/332) و«اللآلىء المصنوعة» للسيوطي (1/385) =

وروى ابن عباس، قال: جاء جبريل إلى رسول الله ﷺ، ومعاوية عنده يكتب، فقال: «يا محمد! كاتبك هذا آمين»[1].

وروى عليّ بن أبي طالب، قال: كان ابن خطل بين يدي رسول الله ﷺ، فقتل يوم فتح مكة، فأراد أن يَسْتَكْتِبَ معاوية، قال علي: ولم يكن فينا أكتب منه، فخشي أن يكون مثل ابن خطل، فاستشار جبريل؛ فقال: «استكتبه فإنه أمين»[2].

= و «الفوائد المجموعة» للشوكاني (1193).

(1) موضوع؛ أخرجه الآجري في «الشريعة» (3/509/1992) وابن الجوزي في «الموضوعات» (2/254/809) من طريق: إبراهيم بن أبان الواسطي، حدثنا إبراهيم بن أبي يزيد المدني، عن عمر بن عبد الله مولى غفرة، عن ابن عباس به.

قال ابن حبان في «المجروحين» (2/81): «كان ـ أي عمر بن عبد الله ـ ممن يقلب الأخبار، ويروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به ولا ذكره في الكتب إلا على سبيل الاعتبار».

قلت: وهو مع ذلك لم يسمع من ابن عباس. «ميزان الاعتدال» (3/210).

وقال الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (8/123): «وقد أورد ابن عساكر بعد هذا الحديث أحاديث كثيرة موضوعة، والعجب منه مع حفظه واطلاعه كيف لا يُنَبِّه عليها وعلى نكارتها، وضعف رجالها، والله الموفق للصواب».

وانظر: «تنزيه الشريعة» (2/5) و «اللآلىء المصنوعة» (1/383) و «الفوائد المجموعة» ص 404 رقم (1191).

(2) موضوع؛ أخرجه الآجري في «الشريعة» (3/509/1993) وابن الجوزي في «الموضوعات» (2/252/806) وابن عدي في «الكامل» (1/396). من طريق: أصرم بن حوشب الهمداني، عن أبي سنان، عن الضحاك، عن النزال بن سبرة، عن علي بن أبي طالب به.

وفي إسناده أصرم بن حوشب؛ قال ابن معين: «كذاب خبيث». وقال الذهبي: «هالك».

وقال الحافظ ابن كثير في «السيرة النبوية» (2/569): «حديث غريب، بل منكر».

وقال الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (1190): «هو موضوع، وفي إسناده: أصرم بن حوشب الهمداني، وهو كذاب، ورواه ابن عساكر من وجه آخر، وفي إسناده متروك».

=

وروى عبد الله بن بُسر[1] أن/ رسول الله ﷺ استشار أبو بكر وعمر رضي [4-ب] الله عنهما في أمرٍ، فقالا: «الله ورسوله أعلم» فقال رسول الله ﷺ: «ادعوا لي معاوية» فغضب أبو بكر وعمر، وقالا: «ما كان في رسول الله ورجلين من قريش ما يجزيان أمر رسول الله، حتى يبعث إلى غلام من غلمان قريش»؟!.

فقال رسول الله ﷺ: «ادعوا لي معاوية» فلما وقف بين يديه، فقال لهما: «أحضِرَاهُ أمرَكُما، حملاه أمركما، فإنه قويٌّ أمين»[2].

وهذه الأخبار رواها أبو بكر الآجري[3] بإسناده في كتاب «الشريعة»[4].

---

(1) هو: عبد الله بن بُسر المازني؛ أبو صفوان الصحابي. ممن صلّى إلى القبلتين، توفي بحمص سنة ثمان وثمانين، وهو آخر الصحابة موتاً بالشام. «سير الأعلام» (430/3).

(2) أخرجه الآجري في «الشريعة» (3/513/1999) والبزار (3/267/2721) كشف الأستار، وابن الجوزي في «الموضوعات» (2/256/813) واللالكائي في «شرح الأصول» (8/1525 ـ 1526/2776) والطبراني كما في «اللآلىء» (1/384).

من طريق: مروان بن جناح، عن يونس بن ميسرة بن حلبس، عن عبد الله بن بُسر به.

وهذا إسناد ضعيف جداً؛ مروان بن جناح، قال ابن الجوزي: قال أبو حاتم الرازي: «لا يُحتج به». وقال الهيثمي في «المجمع» (9/356): «حديث منكر». وانظر «السير» (3/127).

(3) هو: الإمام الحافظ أبو بكر؛ محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري البغدادي، نسبة إلى (آجر) قرية من قرى بغداد، ولد فيها سنة (280) وحدّث ببغداد، ثم انتقل إلى مكة، وتوفي فيها سنة ستين وثلاثمائة (360). له الكثير من المصنفات، منها: «كتاب الشريعة» و «أخلاق العلماء» و «الغرباء» غيرها. انظر: «تاريخ بغداد» (2/243) و «سير الأعلام» (16/133).

(4) كتاب الشريعة كتاب عظيم النفع، مهم في بابه، وكتبه مصنفه الإمام الآجري حين رأى ما غلب على الناس من الأهواء والبدع، والبعد عن السنة، والأخذ بكلام الناس، فبيّن فيه معتقد أهل السنة والجماعة في معرفة ربهم ومعرفة صفاته، وعقد فيه فصلاً خاصاً عن صفات النبي ﷺ وعن الصحابة وفضائلهم، وغيرها من الأمور الهامة في باب العقيد.

وقد طبع الكتاب بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله، لكنه طبع ناقصاً. ثم=

وروى أبو بكر؛ عبد العزيز[1] في كتابه «السُّنة» بإسناده عن أبي الدرداء قال: دخل رسول الله ﷺ على أم حبيبة[2]، وعندها معاوية، فقال: «تُحبّيه يا أمّ حبيبة»؟ قالت: إي واللَّهِ يا رسولَ الله إني لأحبُّه، قال: «فأحبّيه، فإني أُحبُّ معاوية، وأُحِبُّ من يحبّه، وجبريل وميكائيل يُحبَّان معاوية، والله عزّ وجلّ أَشدُّ حبّاً لمعاويةَ من جبريل وميكائيل يا أمَّ حبيبة»[3].

وروى أبو بكر؛ أحمد بن محمد بن عبد الخالق، صاحب عبد الوهاب، بإسناده عن سعيد بن المسيّب قال: دخل أبو سفيان على عثمان بن عفان رضي الله عنه، فقال: يا أمير المؤمنين! كيف رضاك عن معاوية؟ فقال: كيف لا أرضى عنه، وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «هنيئاً لك/ [5 ـ أ] يا معاوية، لقد أصبحت أنت أميناً على خبر السماء»[4].

وبإسناده عن حُذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «يُبعث معاوية عليه

= طبع كاملاً في ثلاث مجلات بتحقيق الشيخ الوليد بن محمد بن سيف النصر، سنة 1417 بمؤسسته قرطبة. وقد بين فيه محققه جزاه الله خيراً صحيح الأخبار من سقيمها. ولله الحمد والمنّة.

(1) هو: أبو بكر؛ عبد العزيز بن جعفر بن أحمد البغدادي، الفقيه، شيخ الحنابلة، تلميذ أبي بكر الخلال، ولد سنة؛ خمس وثمانين ومائتين (285) وتوفي سنة: ثلاث وستين وثلاثمائة (363)، له كتاب «مختصر السنة» وغيره.

«تاريخ بغداد» (10/459) و «طبقات الحنابلة» (2/119) و «البداية والنهاية» (11/278) و «سير الأعلام» (16/143).

(2) هي: رملة بنت أبي سفيان؛ صخر بن حرب بن أمية، أم المؤمنين، وزوج النبي ﷺ، كانت زوجاً لعبيد الله بن جحش؛ هاجر إلى الحبشة في الهجرة الثانية، فتنصّر وارتد عن الإسلام، ومات بأرض الحبشة، وثبتت هي على الإسلام، وخرجت بابنتها حبيبة إلى أرض الحبشة، ورجعت بها إلى مكة. وتزوجها النبي ﷺ سنة ست، وتوفيت رضي الله عنها سنة أربع وأربعين. «الإصابة» (8/140) و «سير الأعلام» (2/218).

(3) ذكره الذهبي في «السير» (3/129) وقال: «هذه الأحاديث ظاهرة الوضع، والله أعلم».

(4) لم أقف عليه. لكن ورد نحوه بألفاظ مختلفة في «سير الأعلام» (3/129) وكلّها لا تصح.

رداء من نور الإيمان يوم القيامة»[1].

وقد رُوي في فضائله ما يطول شرحه في هذا الموضع، وفيما ذكرنا كفاية، وإلى الله سبحانه نرغب، وله نسأل أن لا يجعل في قلوبنا غِلاًّ لأحد من أصحاب رسول الله ﷺ، وأن يغفر لنا، إنه غفور رحيم، والحمد لله ربّ العالمين، وصلواته على سيدنا محمد النبيّ الأميّ العربيّ، وعلى آله صلوات دائمة لا انقضاء لها.

تم بحمد الله ومَنِّه، وصلواته على محمد وآله وسلامه.

---

(1) موضوع؛ أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (2/262/821) وقال: «قال أبو حاتم: هذا موضوع لا أصل له».

وأورده ابن حبان في «المجروحين» (1/213) والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (3/129) وفي «ميزان الاعتدال» (1/416). وانظر «اللآلىء المصنوعة» (1/387) و«تنزيه الشريعة» (1/7).

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ربّ أَعِن؛

فصل: قال القاضي أبو الحسين؛ محمد: قال والدي ـ رحمه الله ـ:

ويُسمَّى إخوة أزواج رسول الله ﷺ أخوال المؤمنين، ولسنا نريد بذلك أنهم أخوال في الحقيقة، كأخوال الأمهات من النسب، وإنما نريد أنهم في حكم الأخوال في بعض الأحكام؛ وهو التعظيم لهم. لأن النبي ﷺ قال: «**الخال والد**»[1]؛ تعظيماً له.

[5 ـ ب] وقد نصّ أحمد[2] على إطلاق هذه/ التسميّة في رواية أبي طالب، فقال: «أقول: معاوية خال المؤمنين، وابن عمر خال المؤمنين»[3].

وقال أبو بكر المروذي[4]: سمعتُ هارون بن عبد الله[5] يقول لأبي

---

(1) أورده الديلمي في «الفردوس بمأثور الخطاب» (2/207/3026) والعجلوني في «كشف الخفاء» (1/448) وقال: «في سنده سعيد؛ كذّبه أحمد». وسعيد؛ هو: سعيد بن سلام العطار. وانظر «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» للزركشي ص 39.

(2) أي الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ.

(3) أخرجه الخلال في «السنة» (2/433/657) بإسناد صحيح.

(4) هو: أبو بكر؛ أحمد بن محمد بن الحجاج المروذي، الإمام الفقيه، حدّث عن الإمام أحمد، وكان من أجل أصحابه، توفي سنة خمس وسبعين ومائتين (275). «تاريخ بغداد» (4/423) «سير الأعلام» (13/173) «طبقات الحنابلة» (1/56).

(5) هو: هارون بن عبد الله بن مروان؛ أبو موسى البغدادي، الملقّب بالحمّال. ولد سنة إحدى=



عبد الله[1]: جاءني كتاب من الرَّقة[2]؛ أن قوماً قالوا: لا نقول معاوية خال المؤمنين. فغضب وقال: «ما اعتراضهم في هذا الموضع؟! يُجفَون حتى يتوبوا»[3].

وهذا مبالغة منه، خلافاً لأصحاب الشافعي ـ يعني الأشعرية ـ والشافعي لا يقوله في قولهم؛ لا يُطلق عليهم تسمية الأخوال[4].

= وسبعين ومائة، روى عنه أبو بكر المروذي وغيره. توفي سنة ثلاث وأربعين ومائتين (243). «تاريخ بغداد» (14/22) «سير الأعلام» (12/115).

(1) أي: الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ.

(2) مدينة مشهورة على الفرات، بينها وبين حرّان ثلاثة أيام معدودة «معجم البلدان» (2/413 ـ 414).

(3) أخرجه الخلال في «السنة» (2/434/658) بإسناد صحيح.

(4) قال الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه النافع «الأم» (5/151):

«وقوله: «**وأزواجه أمهاتهم**»؛ مثل ما وصفت من اتساع لسان العرب، وأن الكلمة الواحدة تجمع معاني مختلفة، ولما وصفت من أن الله أحكم كثيراً من فرائضه بوحيه، وسنّ شرائع، واختلافها على لسان نبيه وفي فعله. فقوله: «**أمهاتهم**» يعني: في معنى دون معنى؛ وذلك أنه لا يحل لهم نكاحهن بحال، ولا يحرم عليهم نكاح بناتهن ـ لو كان لهن ـ كما يحرم عليهم نكاح بنات أمهاتهم اللاتي ولدنهم أو أرضعنهم. فإن قال قائل: ما دلّ على ذلك؟

فالدليل عليه أن رسول الله ﷺ زوّج فاطمة ابنته؛ وهو أبو المؤمنين، وهي ابنة خديجة أم المؤمنين؛ زوّجها علياً رضي الله عنه، وزوّج رقية وأم كلثوم عثمان وهو بالمدينة، وأن زينب بنت أم سلمة تزوجت، وأن الزبير بن العوام تزوج ابنة أبي بكر، وأن طلحة تزوّج ابنته الأخرى؛ وهما أختا أم المؤمنين. وعبد الرحمن بن عوف تزوج ابنة جحش أخت أم المؤمنين زينب.

ولا يرثهن المؤمنون، ولا يرثنهم كما يرثون أمهاتهم ويرثنهم، ويشبهن أن يكن أمهات؛ لعظم الحق عليهم مع تحريم نكاحهن».

ثم قال ـ رحمه الله ـ:

«والعرب تقول للمرأة؛ ترب أمرهم أُمّنا وأمّ العيال، وتقول ذلك للرجل يتولّى أن يقوتهم؛ أم العيال؛ بمعنى: أنه وضع نفسه موضع الأم التي تربّ أم العيال، وقال تأبط شرّاً وهو يذكر غزاة غزاها ورجل من أصحابه ولّى قوتهم: =



فصـــل

والدليل على أن هذه التسمّية ليس طريقها اللغة ولا القياس، وإنما طريقها التوقيف والشرع، وقد ورد الشرع بتسمية الأخوة أخوالاً.

روى أبو الفتح؛ هلال بن محمد بن جعفر الحفّار، قال: حدثنا أبو علي الحسن بن يحيى بن بهرام البزّار، قال: حدثنا عليّ بن مقاتل، حدثنا شبابة بن سوّار، قال: حدثني خارجة بن مصعب، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس في هذه الآية: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ عَادَيْتُم مِّنْهُم مَّوَدَّةً﴾[1] قال: فكانت المودّة التي جعلها الله بينهم؛ تزويج النبي ﷺ أم حبيبة بنت أبي سفيان، فصارت أم المؤمنين، ومعاوية خال المؤمنين/ . [6ـ أ]

وقد ذكره أبو بكر الآجري في كتاب التفسير في «فضائل معاوية»[2].

وروى أبو عبد الله ابن بطة[3] في جزء فيه فوائد من تخريجه ـ كان عند أبي

= وأم عيال قد شهدت تقوتهم إذا احترتهم أقفرت وأقلت

ثم قال: «قلت: الرجل يُسمّى أمّاً، وقد تقول العرب للناقة والبقرة والشاة والأرض هذه أم عيالنا، على معنى التي تقوت عليالنا».

ثم قال: «في هذا دلالة على أشباه له من القرآن، جهلها من قصر علمه باللسان والفقه».

(1) سورة الممتحنة، الآية: 7.

(2) أخرجه الآجري في «الشريعة» (3/506/1988) وإسناده هالك؛ محمد بن السائب الكلبي؛ «متهم بالكذب، متروك» وخارجة بن مصعب قال عنه الحافظ: «متروك» وقال الذهبي: «واه». . وأبو صالح لم يرَ ابن عباس. انظر «ميزان الاعتدال» (3/356).

(3) هو: الإمام أبو عبد الله؛ عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان بن عمر، المعروف بابن بطة العكبري الحنبلي. ولد سنة أربع وثلاثمائة (304) في «عكبرا» وهي بليدة على نهر دجلة فوق بغداد. له من المصنفات: «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» و «الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة» و «إبطال الحيل» وغيرها. توفي سنة (387) سبع وثمانين وثلاثمائة. «تاريخ بغداد» (10/371) «البداية والنهاية» (11/321) «شذرات الذهب» =

بكر الشيرجي ـ، قال: حدثنا أبو سهل؛ محمود بن عمر بن جعفر بن محمود، قال: أبو بكر؛ القاسم بن إبراهيم، قال: حدثنا حجر بن محمد الشامي، قال: حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله البصري، قال: حدثنا عبد الله بن يحيى بن سعيد القطان، عن إسرائيل، عن أبي إسحٰق، قال: حدثنا محمد بن قحطَبَة الدمشقي، قال: جئت إلى معاوية بن أبي سفيان فقلت: يا أبا عبد الرحمن! قد جاء الحسن بن علي بن أبي طالب زائراً، فدعه يصعد المنبر، فقال: دعني أفتخر على أهل الشام، فقلت: شأنك وإياه.

فصعد المنبر، فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال له معاوية: «سألتك بالله يا أبا محمد! ألستُ من بطحاء مكة»؟ فقال: «أي والله الذي لا إله إلا هو». قال: اللهم اشهد. ثم قال: «سألتك بالله يا أبا محمد! ألستُ كاتب الوحي؟ قال: إي والله الذي لا إله إلا هو، والذي بعث جدّي بالحق بشيراً/ ونذيراً، [6-ب] وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً.

قال معاوية: اللّهم اشهد. ثم نزل عن المنبر، وصعد الحسن بن علي رضي الله عنه؛ فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: حدثني أبي، عن جدي، عن جبريل، عن عبد الله، قال: إن تحت قائمة من قوائم العرش ورقة مكتوب فيها: لا إله إلا الله محمد رسول الله، إلى شيعة آل محمد؛ لا يأتيني منكم يوم القيامة آتٍ إلا أدخلته الجنة.

فقال معاوية: على رسلك يا أبا محمد؛ سألتك بالله؛ من شيعة آل محمد؟

فقال الحسن: الذين لا يشتمون الشيخين؛ أبا بكر وعمر، ولا يشتمون عثمان، ولا يشتمون أبي؛ علي بن أبي طالب، ولا يشتمونك يا معاوية»[1].

ولأنه إذا جاز إطلاق تسمية الأمهات على أزواج النبي ﷺ، وإن لم يكونوا

= (122/3) و «طبقات الحنابلة» (153/4).

(1) لم أقف عليه، وظاهر هذه الأحاديث الوضع. قال ذلك ابن كثير في «البداية والنهاية» (125/8).

في الحقيقة؛ لأنه يجوز التزويج بأخواتهن وبناتهن، وإنما جاز لأنهن في حكم الأمهات في تحريم العقد عليهن، كذلك جاز إطلاق تسمية الأخوال على إخوانهن في بعض الأحكام؛ وهو التعظيم لهن.

ولا معنى لقولهم: إن هذه التسمية طريقها التوقيف، والشرع لم يرد بذلك توقيف؛ لأننا قد بيَّنَّا وروده عن جماعة من الصحابة؛ منهم: ابن عباس، ومنهم؛ معاوية/ على المنبر، ومنهم؛ تصديق الحسن على ذلك. [7 ـ أ]

ولا معنى لقولهم: إنهم لو كانوا أخوالاً، لما جاز التزويج بهم؛ لأنا قد بيَّنَّا أنا لا نطلق هذه التسمية حقيقة، وإنما نطلقها على وجه التعظيم للحرمة.

فإن قيل: فهل تطلقون تسمية الخالات على أخواتهن؟

قيل: لا يُطلَقُ ذلك، لأنه لم يرد بذلك توقيف، وقد ورد التوقيف في الأخوال. هذه التسمية طريقها التوقيف، وعلى أنه لا يمتنع أن نُطلق عليهم[1] اسم الخالات، وإن لم يُنص على هذه التسمية، لأن الله تعالى نصّ على الأمهات والأخوات من الرضاعة، ثم قد أطلق الفقهاء تسمية الخالات من الرضاعة.

تم بحمد الله ومنّه وصلواته على سيدنا محمد وآله وسلامه.

أخبار مشهورة يليق ذكرها في هذا الموضع:

ـ أخبرنا أبو محمد؛ الحسن بن عثمان بن جابر العطار بإسناده عن الأوزاعي، قال: سألني عبد الله بن علي ـ والمسودّة قيام على رؤوسنا: أليس الخلافة وصيّةٌ لنا من رسول الله ﷺ؟

قلت: «لو كانت وصيّة؛ ما حكّم عليّ الحكمين»[2].

---

(1) كذا، والصواب: عليهن.

(2) أورده الذهبي في «السير» (7/124).

وبإسناده عن علي بن هاشم بن/ البُريد[1]، عن أبيه، قال: سمعت زيد بن [7-ب] علي[2] يقول: «البراءة من أبي بكر وعمر؛ البراءة من عليّ عليهم السلام»[3].

وبإسناده عن جابر[4]، قال: قال لي محمد بن علي بن الحسين: يا جابر! والله قد بلغني أن أقواماً بالعراق يسبُّون أبا بكر وعمر، ويزعمون أني أمرتهم بذلك، فقد كذبوا عليّ، فمن يكذب علينا أهل البيت فليتبوّأ مقعده من النار، ولو وُلّيت أمر هذه الأمة إلى أن تقوم الساعة؛ ما أخذت رجلاً يتبرّأ من أبي بكر وعمر إلا تقرّبتُ إلى الله بدمه»[5].

ذكر أبو زيد؛ عمر بن شبّة النميري[6] في كتاب الكوفة؛ بإسناده إلى عثمان بن أبي عثمان قال: جاء أناس من الشيعة إلى عليّ، فقالوا: يا أمير المؤمنين! أنت هو!

---

(1) هو: علي بن هاشم بن البُريد؛ أبو الحسن العائذي القرشي، الإمام الحافظ الصدوق، مات سنة ثمانين ومائة. «سير الأعلام» (8/342).

(2) هو: زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب؛ أبو الحسين الهاشمي، وإخوته عبد الله وعُمر وعلي والحسين. روى عن أبيه زين العابدين. قُتل بالكوفة سنة اثنين وعشرين ومائة. «سير الأعلام» (5/389).

(3) أخرجه الآجري في «الشريعة» (3/562/2075) بإسناد لا بأس به، كما قال محققه.

(4) هو: جابر بن زيد الأزدي اليحمدي البصري، أبو الشعثاء، تابعي فقيه، كان عالم أهل البصرة في زمانه، وهو من كبار تلامذة ابن عباس رضي الله عنه. ولد سنة واحد وعشرين ومات سنة ثلاث وتسعين. «حلية الأولياء» (3/85) «البداية والنهاية» (9/93) «السير» (4/481).

(5) لم أقف عليه.

(6) هو: عمر بن شبة بن زيد النميري البصري، نزيل بغداد، ولد سنة ثلاث وسبعين ومائة، وكان من الحفاظ للحديث، ومن رواة التاريخ. توفي بسامراء؛ يوم الخميس لأربع بقين من جمادى الآخرة سنة اثنتين وستين ومائتين (262). «تاريخ بغداد» (11/208) «سير الأعلام» (12/369).

قال: من أنا؟ قالوا: أنت هو! قال: ويلكم من أنا؟! قالوا: أنت ربنا! قال: ويلكم ارجعوا وتوبوا، فأبوا. فضرب أعناقهم. ثم قال: «يا قنبر! ائتني بحزم الحطب» ثم قال:

[8-أ] لما رأيت الأمر أمراً منكراً أو قدت ناراً ودعوتُ قنبراً/ (1)

وبإسناده عن سالم القرشي أن علياً أُتيَ بأحد عشر رجلاً يقولون: إنه يعلم الغيب؛ فاستتابهم، فأبوا. فضرب أعناقهم وحرّق أجسادهم، وقال عند ذلك:

إنـي لمـا أن سمعـت المنكـرا أجّجـتُ نـاراً ودعـوتُ قنبـراً

وبإسناده عن عمرو بن عبد الله، قال: أتيت الحسن بن علي فقلت له:

نحن كُنَّا أصحاب عليّ، وإن أناساً من الشيعة يزعمون أن علياً دأبة الأرض، وأن الله باعثه بعد اليوم، فقال: «كذبوا، ليس أولئك بالشيعة، لو علمنا ذلك؛ ما قسمنا ماله، ولا أنكحنا نساءه»(2).

---

(1) أخرجه الآجري في «الشريعة» (3/559/2066 ـ 2068) من طريق: خارجة بن مصعب، عن سلام بن أبي قاسم، عن عثمان بن أبي عثمان به.

وإسناده ضعيف؛ خارجة بن مصعب؛ «ضعيف يدلّس عن المجهولين الكذابين». والخبر أورده الجوزجاني في «أحوال الرجال» ص 38 والملطي في «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع» ص 18. والحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (12/282) بإسناد آخر وقال: «وهذا إسناد حسن» وذكر هناك بعضاً من روايات الأثر فانظره.

(2) أخرجه الآجري في «الشريعة» (3/560/2070) وابن سعد كما في «البداية والنهاية» (8/41). من طريق: زهير بن معاوية، ثنا أبو إسحٰق، عن عمرو بن الأصم به.

وهذا إسناد ضعيف؛ زهير بن معاوية بن حُدَيج؛ ثقة ثبت إلا أن سماعه عن أبي إسحٰق بأخرة». وأبو إسحٰق مدلّس وقد عنعنه.

وعمرو هو: ابن عبد الله الأصم ـ أو ابن الأصم ـ الهمداني الوادعي.

وتابع زهير بن معاوية؛ مطرّف بن طريف الحارثي عند الطبراني في «الكبير» (3/26 ـ 27/2560) لكن بقي في الإسناد عنعنة أبي إسحٰق.

ونقلتُ من أمالي أبي عبد الله ابن بطة، سماع أبي علي ابن شهاب[1] - ولي منه إجازة - حدثنا أبو بكر؛ محمد بن القاسم بن بشار النحوي[2]، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا محمد بن عمران الضبّي، قال: حدثنا مسعود بن بشر، عن أبي عبيدة، قال: كان عامر بن مسعود الجهني يُحدّثُ، قال: مرَّ بنا نعيُ معاوية ونحن في المسجد، فأتينا ابن عباس، فوجدناه جالساً وقد وضع خوانَهُ[3]، وعنده نفر، ولم يوضع الطعام، فقلنا: يا ابن عباس! أما/ علمت [8-ب] بهذا الخبر؟

فقال: وما هو؟ قلنا: هلك معاوية. فقال: ارفع خوانك يا غلام، وسكت ساعة هاجماً[4]، ثم قال: جبل تزعزع ثم زال بجمعه في البحر، فالتفَّت عليه الأبحر»[5].

اللّهم أنتَ أوْسَع لمعاوية كنفاً، وأحسَن من تجاوز عنه وعنّا.

تم بحمد الله ومنّه، وصلواته على محمد وآله وأصحابه.

قصيدة لأبي الحسن السكّري[6] يعارض بها قصيدة للرافضة أوّلها:

---

(1) هو: الحسن بن شهاب بن الحسن بن علي العكبري؛ أبو علي، من فقهاء الحنابلة، وأحد تلاميذ ابن بطة العكبري، ولد في عكبرا سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة (335) ومات فيها سنة ثمان وعشرين وأربعمائة (428). «سير الأعلام» (17/542) و«تاريخ بغداد» (7/329) و«طبقات الحنابلة» (2/186).

(2) هو: أبو بكر؛ محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الأنباري المقرىء النحوي، من علماء زمانه في الأدب واللغة. وكان واسع الحفظ، ولد في الأنبار عند الفرات سنة اثنتين وسبعين ومائتين (272)، وتوفي في بغداد سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة (328). «تاريخ بغداد» (3/181) «طبقات الحنابلة» (2/69) سير الأعلام» (15/274).

(3) الخوان: ما يوضع عليه الطعام عند الأكل. «النهاية في غريب الحديث والأثر» (2/85).

(4) هاجماً: الهاجم: الساكن المُطرق.

(5) لم أقف عليه.

(6) هو: علي بن إبراهيم بن مطر البغدادي السكّري؛ أبو الحسن. توفي في المحرم سنة ست وثلاثمائة. «تاريخ بغداد» (11/137) «سير الأعلام» (14/252).

لئن حجّوا إلى البلد القصيّ فحجّي ما حييتُ إلى العريّ

فقال:

ضلال إن حججتَ إلى العريّ وكفر بالشريعة والنبيّ

أشرعٌ أن تحجَّ إلى عليّ وتترك كعبة البيت العليّ

فصلّ إلى العريّ وقل صلاتي ونُسكي للوصيّ إلى العريّ

وسبّح باسم حيدرة جهاراً وقل لبّيك من ربّ رضي

فدينك ذا وإن ورّيت عنه فقد يجلو البيان من الخفيّ

[9-أ] أتزري بالشريعة مستخفّاً وتأتيني بشرع سامريّ/

كذا عبَدَ اليهود العجل قدماً هوىً إن الهوى داعيَ الشقيّ

فإن كانت مناسكك التوخّي بسوء اللعن أعداء الوضيّ

فلعنك حييتَ عليك طبقاً يواصل بالغدوّ والعشيّ

فقد عاديت من والى وأولى جميل الذكر والمدح السَّنِيّ

هما كانا إمامَيْهِ بحق ولم يك بالعدوّ ولا العصيّ

وذكر تمامها واختصرتُها.

ذكر أبو بكر الأنباري في كتاب الزاهر، قال: لما قدم عليّ البصرة؛ قال لعبد الله بن عباس رضي الله عنه: «امضِ إليّ الزبير، ولا تأتِ طلحة؛ فاقرأ عليه منّي السلام وقل له: يقول لك: عرفتني بالحجاز، وأنكرتني بالعراق، فما عداها بدا». فأبلغه ابن عباس الرسالة، فقال له:

«أقرئه منّي السلام، وقل له: بيننا عهد خليفة، ودم خليفة، واجتماع ثلاثة، وانفراد واحد، وأمر مبرورة، ومشاورة العشيرة».

أخبرنا أبو طاهر؛ محمد بن عبد الرحمن بن العباس المخلّص، قال: حدثنا أحمد بن عبد الله بن سيف، قال: حدثنا السّري بن يحيى، قال:

[9-ب] حدثنا شعيب بن إبراهيم، قال: حدثنا/ سيف بن عمر، عن محمد وطلحة قالا:

«وأقام علي في عسكره ثلاثاً لا يدخل البصرة، وندب الناس إلى موتاهم،

فخرجوا إليهم يدفنونهم، وطاف عليّ معهم في القتلى، فلما أُتِيَ بكعب بن سور[1]؛ قال: زعمتم أنما خرج معهم السفهاء، وهذا الحبر قد ترون.

وأتى على عبد الرحمن بن عتاب، فقال: هذا يعسوب القوم[2]، يقول الذين كانوا يطيفون به ـ يعني أنهم قد كانوا اجتمعوا عليه ورضوا به لصلاتهم، وجعل علي كلما مرَّ برجل فيه خير قال: كلاّ، زعم أنه لم يخرج إلينا إلا الغوغاء[3]، هذا العابد المجتهد.

وصلّى على قتلاهم من أهل البصرة، وعلى قتلاهم من أهل الكوفة، وصلّى على قريش من هؤلاء وهؤلاء، وكانوا مدنيّين ومكِيّين.

ودفن علي الأطراف في قبر عظيم، وجمع ما كان في العسكر من شيء، ثم بعث به إلى مسجد البصرة؛ أن من عرف شيئاً فليأخذه إلا سلاحاً كان في الخزائن عليه سمة السلطان، فإنه لما بقي لم يُعرف قال لأصحابه: خذوا ما أجلبوا به عليكم/ من مال الله. [10 ـ أ]

لا يحل لمسلم من مال المسلم المتوفي شيء، وإنما كان ذلك السلاح في أيديهم من غير تنفّل من السلطان»[4].

آخر الجزء. تم بحمد الله ومنّه، وصلواته على محمد وآله وأصحابه وأزواجه وسلامه.

وافق الفراغ منه ثامن عشر من رجب سنة تسع

---

(1) هو: كعب بن سور بن بكر الأزدي، تابعي، بعثه عمر قاضياً لأهل البصرة، وأقره عثمان، فأقام إلى أن كانت وقعة الجمل؛ فاعتزل الفتنة، وخرج ببين الصفين فقام يعظ الناس ويذكرهم، فجاءه سهم فقُتل رحمه الله تعالى، وذلك سنة ست وثلاثين. «سير الأعلام» (3/524).

(2) جاء في هامش المخطوط: يعسوب القوم: يعني كبير القوم، ومنه يعسوب النخل.

(3) جاء في الهامش: الغوغاء: السفهاء.

(4) أخرجه الطبري في «تاريخه» (4/538) وانظر: «استشهاد عثمان ووقعة الجمل» ص 208 ـ 209.

وستون[1] وستمائة، على يد المذنب الراجي إلى رحمة الله تعالى؛ يوسف بن محمد بن يوسف الهكاري، يرحم الله من ترحّم عليه وعلى والديه وعلى جميع كافة المسلمين، ولمن قال آمين.

وكان على الأصل المنقول منه: سمع مني هذا الجزء بقراءتي من الأصل وذلك في مستهل ربيع الآخر من سنة إحدى وثمانين وخمسمائة؛ الشيخ الإمام؛ أبو الفتح مسعود بن يونس بن علي الفقيه، بروايتي له عن الشيخ الإمام؛ أبي إسحٰق إبراهيم بن المظفر بن إبراهيم الحري، عن إجازته من الشيخ الإمام يحيـى بن سعدون القرطبي عن أبي الحسين بن الفرّاء رضي الله عنه.

وذكر فيه: وكتب إبراهيم بن يوسف بن بركة المجلّد، حامداً الله ومصليّاً على نبيّه وآله وأصحابه وسلم.

وكتب هذه الطبقة العبد الراجي إلى رحمة الله؛ يوسف بن محمد بن يوسف الهكاري غفر الله له/ . [10-ب]

قرأ عليّ هذا الكتاب من أوله إلى آخره بتمامه وكماله؛ قراءة مرضيّة، أولها عقيدة الإمام الشافعي، وآخرها «تنزيه معاوية» رضي الله عنهما؛ الإمام العالم المتّبع؛ مجد الدين عيسى بن أبي بكر بن محمد الهكاري الأثري الشافعي، نفعه الله بالعلم وزيّنه بالحلم، وأجزت له؛ أعني مجد الدين المذكور ـ أن يروي عني جميع مسموعاتي وإجازاتي، وما يجوز لي روايته، وأذنت له في قراءته وإقرائه من أحبّ وتمّ له ذلك؛ في مجالس آخرها يوم الأربعاء الثالث والعشرين من شوال سنة تسع وستين وستمائة.

والحمد لله رب العالمين، وصلّى الله على محمد وآله وسلامه.

وكتب الفقير إلى الله تعالى: يوسف بن محمد بن يوسف الهكاري، حامـداً الله ومصليّاً على نبيّه وآله وأصحابه وأزواجه وسلّم.

---

(1) كذا؛ والصواب: (وستين).



فهرس الأحاديث والآثار

الحديث		الصفحة



فهرس المصادر والمراجع

ـ أ ـ

1 ـ الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ـ الكتاب الأول ـ الإيمان ـ أبو عبد الله عبيد الله ابن بطة العكبري ـ ت: رضا بن نعسان مُعطي ـ دار الراية ـ الرياض ـ طـ 2 ـ سنة 1415.

2 ـ إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة ـ أحمد بن أبي بكر البوصيري ـ ت: دار المشكاة للبحث العلمي ـ دار الوطن ـ الرياض ـ طـ1 ـ سنة 1420.

3 ـ الآحاد والمثاني ـ ابن أبي عاصم ـ ت: باسم بن فيصل الجوابرة ـ دار الراية ـ الرياض ـ طـ 1 ـ سنة 1411.

4 ـ استشهاد عثمان ووقعة الجمل في مرويات سيف بن عمر في «تاريخ الطبري» دراسة نقدية ـ خالد بن محمد الغيث ـ دار الأندلس الخضراء ـ طـ 2 ـ سنة 1420.

5 ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة ـ ابن الأثير الجزري ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

6 ـ الإسماعيلية ـ تاريخ وعقائد ـ إحسان إلٰهي ظهير ـ إدارة ترجمان السنة ـ باكستان.

7 ـ الإصابة في تمييز الصحابة ـ ابن حجر العسقلاني ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ طـ 1 ـ سنة 1415.

8 ـ أصول السنة ـ رياض الجنة بتخريج أصول السنة ـ ابن أبي زمنين ـ ت: عبد الله بن محمد البخاري ـ مكتبة الغرباء الأثرية ـ المدينة النبوية ـ طـ 1 ـ سنة 1415.

9 ـ الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد ـ البيهقي ـ ت: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم أبو العينين ـ دار الفضيلة ودار ابن حزم ـ طـ 1 ـ سنة 1420.

10 ـ الأعلام ـ خير الدين الزِّركلي ـ دار العلم للملايين ـ طـ 12 ـ سنة 1997 م.

11 ـ اعرف الحق ـ محمد التيجاني السماوي ـ دار المجتبى ـ طـ 1 ـ سنة 1415.

12 ـ إكليل الكرامة في مقاصد الإمامة ـ صديق حسن خان ـ دون اسم الدار.
13 ـ الأم ـ محمد بن إدريس الشافعي ـ دار الفكر ـ بيروت.
14 ـ الإمامة والرد على الرافضة ـ أبو نعيم الأصبهاني ـ ت: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي ـ مكتبة العلوم والحكمة ـ المدينة النبوية ـ طـ 3 ـ 1415.

ـ ب ـ

15 ـ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ـ أحمد محمد شاكر ـ تعليق محمد ناصر الدين الألباني ـ ت: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري ـ مكتبة المعارف ـ الرياض ـ طـ 1 سنة 1417.
16 ـ البداية والنهاية ـ ابن كثير الدمشقي ـ مكتبة المعارف ـ بيروت ـ سنة 1410.
17 ـ بيعة علي بن أبي طالب في ضوء الروايات الصحيحة مع نقد الدراسات الجامعية في الموضوع ـ تأليف: أم مالك الخالدي وحسن بن فرحان المالكي ـ مكتبة التوبة ـ الرياض ـ طـ 2 سنة 1418.

ـ ت ـ

18 ـ تاريخ الأمم والملوك ـ ابن جرير الطبري ـ ت: محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
19 ـ تاريخ بغداد ـ الخطيب البغدادي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.
20 ـ التاريخ الأوسط ـ الإمام البخاري ـ ت: محمد بن إبراهيم اللحيدان ـ دار الصميعي ـ الرياض. طـ 1 سنة 1418
21 ـ التاريخ الكبير ـ الإمام البخاري ـ دار الكتب العلمية ـ مصورة عن الطبعة الهندية
22 ـ تاريخ المدينة ـ أبو زيد عمر بن شبه النميري ـ ت: فهيم محمد شلتوت ـ دون اسم الدار.
23 ـ تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة من روايات الإمام الطبري والمحدثين ـ محمد أمحزون ـ دار طيبة ـ الرياض ومكتبة الكوثر ـ طـ 1 سنة 1415
24 ـ التذكرة في الأحاديث المشتهرة ـ بدر الدين الزركشي ـ ت: مصطفى عبد القادر عطا دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ طـ 1 سنة 1406
25 ـ تفسير القرآن العظيم ـ ابن كثير الدمشقي ـ مؤسسة الريان ـ بيروت ـ طـ 5 سنة 1420
26 ـ تقريب التهذيب ـ ابن حجر العسقلاني ـ ت: محمد عوامة ـ دار ابن حزم ـ بيروت ـ

ط 1 سنة 1420.
27 ـ تنزيه الشريعة المرفوعة من الأحاديث الشنيعة والموضوعة ـ الكناني ـ دار الكتب العلمية.
28 ـ تهذيب التهذيب ـ ابن حجر العسقلاني ـ مؤسسة الرسالة ـ ط 1 سنة 1416
29 ـ تهذيب الكمال ـ الحافظ المزي ـ ت: بشار عواد معروف ـ مؤسسة الرسالة ـ ط 3 سنة 1415.

ـ ج ـ

30 ـ الجامع لأحكام القرآن ـ القرطبي ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ ط 1 لسنة 1416.
31 ـ الجامع الصحيح ـ وهو سنن الترمذي ـ ت: أحمد محمد شاكر ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.
32 ـ الجرح والتعديل ـ أبو حاتم الرازي ـ دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد الدكن ـ الهند.

ـ ح ـ

33 ـ الحجة في بيان المحجة ـ أبو القاسم الأصبهاني ـ المجلد الأول ت: محمد المدخلي ـ المجلد الثاني ت: محمد أبو رحيم ـ دار الراية ـ الرياض ـ ط 1 سنة 1411.
34 ـ حلية الأولياء ـ أبو نعيم الأصبهاني ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

ـ د ـ

35 ـ دلائل النبوة ـ البيهقي ـ ت: عبد المعطي قلعجي ـ دار الكتب العلمية ـ ط 1 سنة 1405.
36 ـ ديوان ذي الرمة ـ عيلان بن عقبة العدوي ـ شرح أبي نصر الباهلي ـ ت: عبد القدوس أبو صالح ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط 3 سنة 1414.

ـ ر ـ

37 ـ الرد على الرافضة ـ محمد بن خليل المقدسي ـ ت: أحمد حجازي السقا ـ دار الجيل ـ بيروت ـ ط 2 سنة 1411.

ـ س ـ

38 ـ سؤال في يزيد بن معاوية ـ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ ت: صلاح الدين المنجد ـ دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.

39 ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة ـ محمد ناصر الدين الألباني ـ الطبعة الجديدة ـ مكتبة المعارف ـ الرياض ـ سنة 1415.

40 ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة ـ محمد ناصر الدين الألباني ـ مكتبة المعارف ـ ط 1. سنة 1408.

41 ـ سنن أبي داود ـ ت: عزت الدعاس وعادل السيد ـ دار ابن حزم ـ بيروت ـ ط 1 ـ سنة 1418.

42 ـ سنن سعيد بن منصور ـ ت: حبيب الرحمن الأعظمي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

43 ـ سنن النسائي ـ مع شرح السيوطي ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

44 ـ السنة ـ لابن أبي عاصم ـ ت: باسم فيصل الجوابرة ـ دار الصميعي ـ الرياض ـ ط 1 سنة 1419.

45 ـ السنة ـ لابن أبي عاصم ـ ومعه ظلال الجنة ـ محمد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ ط 3 سنة 1413.

46 ـ السنة ـ لأبي بكر الخلال ـ ت: عطية الزهراني ـ دار الراية ـ الرياض ـ ط 2 سنة 1415.

47 ـ سير أعلام النبلاء ـ شمس الدين الذهبي ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط 8 سنة 1412.

48 ـ السيرة النبوية ـ ابن كثير الدمشقي ـ دار الكُتب العلمية ـ بيروت.

ـ ش ـ

49 ـ شرح أصول اعتقاد أهل السنة ـ أبو القاسم اللالكائي ـ ت: أحمد سعد حمدان ـ دار طيبة ـ الرياض ـ ط 4 سنة 1416.

50 ـ شرح العقيدة الطحاوية ـ ابن أبي العز الحنفي ـ ت: محمد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ ط 4 ـ سنة 1416.

51 ـ شرح العقيدة الواسطية ـ محمد بن صالح العثيميين ـ دار ابن الجوزي ـ الدمام ـ

ط 3 سنة 1416.
52 ـ الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة ـ ابن بطة العكبري ـ ت: رضا بن نعسان معطي ـ المكتبة الفيصلية ـ مكة المكرمة.
53 ـ الشريعة ـ أبو بكر الآجري ـ ت: الوليد سيف النصر ـ مؤسسة قرطبة ـ المكتبة المكية ـ ط 1 سنة 1417.
54 ـ شهيد الدار عثمان بن عفان ـ أحمد الخروف ـ دار البيارق ـ دار عمار ـ عمان ـ ط 1 ـ سنة 1418.

ـ ص ـ

55 ـ صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ـ ت: شعيب الأرناؤوط ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط 3 ـ سنة 1418.
56 ـ صحيح ابن خزيمة ـ ت: محمد مصطفى الأعظمي ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ ط 2 ـ سنة 1412.
57 ـ صحيح البخاري ـ مع فتح الباري ـ دار الريان للتراث ـ القاهرة ـ ط 2 سنة 1407.
58 ـ صحيح مسلم ـ مسلم بن الحجاج ـ دار ابن حزم ـ مؤسسة الريان ـ ط 1 سنة 1416.
59 ـ صحيح مسلم، مع شرح النووي ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
60 ـ صحيح سنن الترمذي ـ محمد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي ـ ط 1 سنة 1408.
61 ـ الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة ـ ابن حجر الهيتمي ـ ت: عبد الرحمن بن عبد الله التركي وكامل محمد الخراط ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ دار الوطن ـ الرياض ـ ط 1 ـ سنة 1417.

ـ ض ـ

62 ـ ضعيف سنن الترمذي ـ محمد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي ـ ط 1 ـ سنة 1408.

ـ ط ـ

63 ـ طبقات الحنابلة ـ محمد بن أبي يعلى ـ دار الكتب العلمية.
64 ـ طبقات المحدثين بأصبهان ـ عبد الله بن محمد بن حيان ـ المعروف بأبي الشيخ ـ

ت: عبد الغفور البلوشي ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ طـ 3 سنة 1412
65 ـ الطبقات الكبرى ـ محمد بن سعد ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ طـ 1 سنة 1410. و طـ. دار صادر.

ـ ع ـ

66 ـ العبر في أخبار من غبر ـ شمس الدين الذهبي ـ دار الكتب العلمية.
67 ـ عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام ـ ناصر بن علي عائض حسن الشيخ ـ مكتبة الرشد ـ الرياض ـ طـ 8 سنة 1415.
68 ـ عقيدة السلف أصحاب الحديث ـ أبو إسماعيل الصابوني ـ ت: بدر البدر ـ الدار السلفية ـ الكويت ـ طـ 1 سنة 1404.
69 ـ العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة ـ أبو بكر ابن العربي ـ ت: محب الدين الخطيب ـ الدار السلفية ـ القاهرة.

ـ ف ـ

70 ـ الفردوس بمأثور الخطاب ـ الديلمي ـ دار الكتب العلمية.
71 ـ فضائل الصحابة ـ أحمد بن حنبل ـ ت: وصي الله عباس ـ دار ابن الجوزي ـ الدمام. طـ 2 سنة 1420.
72 ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ـ محمد بن علي الشوكاني ـ ت: عبد الرحمن العلمي ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت. سنة 1392.

ـ ق ـ

73 ـ أبو يعلى وكتابه الأحكام السلطانية ـ محمد عبد القادر أبو فارس ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ طـ 2 سنة 1403.

ـ ك ـ

74 ـ كتاب فيه معرفة أسامي أرداف النبي ﷺ ـ ابن منده ـ اعتنى به: يحيى مختار غزاوي ـ المدينة للتوزيع ـ مؤسسة الريان ـ طـ 1 سنة 1490.
75 ـ الكتاب اللطيف لشرح مذاهب أهل السنة ـ عمر بن شاهين ـ ت: عبد الله بن محمد البصيري، مكتبة الغرباء الأثرية. المدينة النبوية ـ طـ 1 سنة 1416.
76 ـ كتب حذر منها العلماء ـ مشهور بن حسن آل سلمان ـ دار الصميعي ـ الرياض ـ

ط 1 سنة 1415.
77 ـ كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة ـ علي بن أبي بكر الهيثمي ـ ت: حبيب الرحمن الأعظمي ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط 2 سنة 1404.
78 ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ـ إسماعيل بن محمد العجلوني ـ ت: أحمد القلاش ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط 7 سنة 1418.

ـ ل ـ

79 ـ لا دفاعاً عن الألباني فحسب بل دفاعاً عن السلفية ـ عمرو بن عبد المنعم سليم ـ مكتبة الضياء ـ طنطا ـ ط 1 سنة 1419.
80 ـ اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ـ جلال الدين السيوطي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط 1 سنة 1417.
81 ـ لسان الميزان ـ ابن حجر العسقلاني ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط 1 سنة 1416.

ـ م ـ

82 ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ـ الهيثمي ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ ط 3 ـ سنة 1402.
83 ـ مجموعة الفتاوى ـ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ اعتنى بها وخرّج أحاديثها ـ عامر الجزار وأنور الباز ـ دار الوفاء ومكتبة العبيكان ـ ط 2 سنة 1419.
84 ـ المجروحين ـ لابن حبان ـ ت: محمود إبراهيم زايد، توزيع دار الباز ـ مكة المكرمة.
85 ـ مختصر سيرة الرسول ـ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب ـ جمعية إحياء التراث الإسلامي ـ الكويت ـ ط 1 ـ سنة 1419.
86 ـ المستدرك على الصحيحين ـ أبو عبد الله الحاكم ـ وبذيله التلخيص للذهبي ـ دار المعرفة ـ بيروت.
87 ـ المسند ـ أحمد بن حنبل ـ المكتب الإسلامي ـ مصورة عن الطبعة الأميرية.
88 ـ المسند ـ أحمد بن حنبل ـ ت: أحمد شاكر ـ ط 1 ـ دار التراث الإسلامي بمصر ـ سنة 1414
89 ـ المصنف ـ عبد الرزاق الصنعاني ـ ت: حبيب الرحمن الأعظمي ـ المكتب

الإسلامي ـ بيروت ـ ط 2 سنة ١٤٠٣.
90 ـ معارج القبول بشرح سلم الوصول ـ حافظ بن أحمد الحكمي ـ دار ابن القيم ـ الدمام ـ ط 3 ـ سنة 1414.
91 ـ المعجم ـ لابن الأعرابي ـ ت: عبد المحسن الحسيني ـ دار ابن الجوزي ـ الدمام ـ ط 1 سنة 1418.
92 ـ معجم البلدان ـ ياقوت الحموي ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ ط 1 سنة 1417.
93 ـ المعجم الصغير ـ الطبراني ـ دار الكتب العلمية ـ مصورة عن الطبعة الهندية.
94 ـ المعجم الكبير ـ الطبراني ـ ت: حمدي عبد المجيد السلفي ـ دار إحياء التراث العربي ـ مصورة عن مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.
95 ـ المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ـ ابن حجر العسقلاني ـ مؤسسة قرطبة ـ المكتبة المكية ـ ط 1 سنة 1418.
96 ـ منهاج السنة النبوية ـ لشيخ الإسلام ابن تيمية ـ ت: محمد رشاد سالم ـ مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة. وطبعة دار الكتب العلمية.
97 ـ مواقف المعارضة في خلافة يزيد بن معاوية ـ محمد بن عبد الهادي الشيباني ـ دار البيارق ـ المكتبة المكية.
98 ـ الموضوعات ـ ابن الجوزي ـ ت: نور الدين جيلار ـ أضواء السلف ـ مكتبة التدمرية ـ ط 1 سنة 1418.
99 ـ ميزان الاعتدال ـ الذهبي ـ دار المعرفة ـ بيروت.
100 ـ النهاية في غريب الحديث والأثر ـ ابن الأثير الجزري ـ دار الكتب العلمية ـ ط 1 سنة 1418.



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com